عدد 67 — 18 رجب 1440 (25 مارس 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أكتوبر 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 201 ليوم الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019) 5640

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 202 ليوم الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019) 5668

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛

صفحة

2- مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛

3- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية؛

4- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

• محضر الجلسة رقم 203 ليوم الثلاثاء 22 جمادى الأولى 1440 (29 يناير 2019) 5691

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 204 ليوم الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440 (5 فبراير 2019) 5717

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 201

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الأولى 1440هـ (22 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وإثنتا عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة االثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 22 يناير 2019، كما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا.

- عدد الأسئلة الكتابية: 29 سؤالا.

- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة كتابية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يخبر من خلالها المجلس أنه سينوب عن السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، في الإجابة عن السؤال الفريد الموجه إليه حول ارتفاع الأسعار بسبب لوبيات المضاربة والاحتكار ببلادنا، وسينوب عن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة في الإجابة عن السؤال الفريد الموجه إليها حول الاستعمال العشوائي للأسمدة والمبيدات.

كما يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير الصحة ببرمجة الأسئلة الموجهة لوزارته إلى ما بعد السؤال الموجه لقطاع التنمية المستدامة، لالتزام السيد الوزير لحضور الجلسة التشريعية لمجلسنا الموقر.

وبطلب السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية، ببرمجة السؤال الموجه لوزارتها في آخر الجلسة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يطلب فيها تأجيل السؤال الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، حول موضوع النهوض بالمقاولة الصغيرة وإعادة تنظيم القطاع غير المهيكل.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة، تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه وضعية التعمير ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير، هو مشاكل التعمير ببلادنا تطرح إشكاليات كثيرة، سواء تعلق الأمر بالتشريع أو التدبير على أرض الواقع، ولا يمكن أن ننكر بأن المغرب اليوم يتوفر على نصوص قانونية تعزز حكامة هذا المجال، تتمثل في القانون 12.90، إلا أن الواقع يفرض عدة تحديات بشأن سياسة التعمير ولاسيما في العالم القروي الذي يميزه خصوصيات مجالية واجتماعية.

لأجله، نسائلكم السيد الوزير، إلى أي حدود الآن أي وقع لتطبيق هاذ القانون على حل إشكالية التعمير في أرض الواقع ولا سيما بالعالم القروي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

التعمير في بلادنا بالتأكيد عندو المكتسبات ديالو، كاين كذلك نقط الضعف، هو الآن أمام تحديات نظرا لواحد العدد ديال المستجدات والتطورات، هدفنا أن نجعل المسألة ديال التعميروبكيفية أدق المسألة الحضرية، من الإنشغالات الأساسية في صلب الاهتمامات والسياسات العمومية.

يمكن لي نقول لكم أولا، كاين إنجازات كمية في ما يخص التغطية ديال التراب الوطني بوثائق التعمير، كاين إنجازات 98% في ما يخص المدن، 75% منها في العالم القروي، ننتج الآن 140 وثيقة التعمير في الوقت أن هاذ 5 سنين ولا 6 سنين مكناش كنتجاوزو 40، كان إشكالية حقيقية في ما يخص تصاميم التهيئة ديال واحد العدد دالمدن الصغيرة والمتوسطة نجتهد للتغلب عليها.

ولكن إلى جانب هاذ العوامل والجوانب الكمية، احنا واعون بأن النظام ديالنا، ديال التخطيط الحضري خصو يتطور نحو المزيد من المرونة، من التشاور، جيل جديد من وثائق التعمير إلى غير ذلك.

بغيت نؤكد كذلك على واحد المسألة أساسية، هاذ تقريبا واحد ثلاثة ديال الأسابيع تم المصادقة في مجلس الحكومة على واحد المرسوم ديال ضابط البناء العام (le règlement général de construction).

مراسيم كتعلق بواحد العدد دالرخص الجديدة، خصوصا الرخص ديال الإصلاح، ديال الهدم وديال التسوية، بطبيعة الحال بشروط، وننتظر من هاذ المرسوم أن يحرك حركة التعمير خصوصا في العالم القروي.

كذلك التبسيط هو واحد الفكرة أساسية اللي حقيقة تحول أساسي أن في لجان الدراسة الإدارة ترجع شوية اللور والمهنيين يتحملو أكثر المسؤولية، مثلا (la protection civile) الوقاية المدنية ما تبقاش تحضر في اللجان، ونكتفيو بشهادة ديال المهندس، أن الضوابط ديال السلامة محترمة.

فيما يخص العالم القروي، كان مجهود كبير فيما يخص تحديد واحد العدد ديال المراكز والدواوير عليهم واحد الضغط ويكون عندهم وثائق التعمير، نشتغل كذلك على واحد المسألة أساسية وباغيين نعطيوها واحد الدفعة قوية فيما يخص المساعدة التقنية والمعمارية المجانية في العالم القروي.

هاذي هي بعض المحاور ديال الاشتغال الآن فيما يخص هاذ المسألة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة وأنوه بمضامينها، إلا أن هناك انشغال حقيقي بقضايا التعمير على الخصوص بالعالم القروي، لأن نريد التأكيد على ما يلي:

تسوية وضعية بعض إشكاليات الملكية والخصوصيات العقارية، كيف ما تتعرفو السيد الوزير اليوم فمشكل دالملكية هي عائق أمام هاذ التنمية سواء في العالم القروي أو في العالم الحضري.

هناك مشاكل في أراضي الجموع والكيش والمدارات السقوية، المشكل الأول هو تعدد المتدخلين، دبا المسطرة كتستغرق واحد المدة باش يلاه يجاوبو هذاك طالب الرخص، هناك مشكل بسيط، السيد الوزير، كاين واحد كيعيش على واحد الأرض باغي يبني، عوض ما يدير الفلاحة هناك واحد الإشكالية ديال حصوله على الرخصة.

كاين مشكل آخر، السيد الوزير، ملائمة التشريعات مع خصوصيات السكن القروي، أولا في المساحة، اليوم كنطلبو من أي مواطن على الأقل هكتار، واحد الإنسان انعزل على الأسرة ديالو باغي يبني جنب الأب ديالو ما غاديش توفر له هاذ المساحة، كيفاش هاذ الإنسان غنوفرو له هاذ السكن في إطار هاذ التعقيدات، عوض تبسطو المساطر على العالم القروي كتزيدو تعقيدات على تعقيد آخر.

هناك كذلك هضرتو، السيد الوزير، على المساعدات المجانية بالنسبة للرخص، بغينا تعطيونا واحد الأرقام للناس اللي استافدو من هاذ الرخص المجانية باش نعرفو مدى الوقع ديالها على المستوى التطبيقي.

كنوضح لكم، السيد الوزير، كذلك أن هناك تأخير في إنجاز وثائق التعمير وتصاميم التهيئة ومخططات التنمية، اليوم كاين مراكز الجماعات ما كتوفرش على تصاميم النمو، كيفاش بغيتي هاذ المواطن هذا اللي غادي يبني ما عارفش الطريق فين غادي تكون، المساحات الخضراء ما كيناش، هنا يعني واحد المجموعة.

صحيح أن عندكم الرؤية أن نديرو واحد العالم قروي منظم من حيث التجزئات ديالو ومن حيث السكن ونحتافظو حتى على.. نذكركم السيد الوزير أنه تحتافظو حتى بالمعيار ديال ذاك مواد البناء حتى هي

تمشي فهاذ الطرح، ولكن ما تفرضوش على المواطن شي حاجة مازال ما توفرتش في أرض الواقع وهي الأساسية وهي تصميم النمو.

تصميم النمو كيختصر على الدولة بزاف ديال المسائل وكتعطي للناس دالعالم القروي أنهم يسكنو، اليوم كنشجعو الناس دالعالم القروي يبقاو في العالم القروي، ولكن بهاذ الشروط، السيد الوزير، راه كنظن حتى هما غينزلو للمدن لأن كتوفر فيها بزاف ديال الشروط أقل من الشروط اللي فرضتو على العالم القروي.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لديكم تعقيب السيد الوزير في بضع ثواني فقط، تفضل للرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بعض الثواني غير باش نقول بأن التعمير في العالم القروي هو غادي يكون موضوع ديال يوم دراسي فهاذ فبراير، بالفعل كاين واحد العدد دالإشكاليات.

ونأكد بأن القانون في حد ذاته تينص على واحد العدد من الاستثناءات فيما يخص القضية ديال البناء في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، تقييم البرامج الحكومية بخصوص المنازل المهددة بالانهيار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

سؤالنا هو يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط، ففي كل صيف تعرف بعض المدن انهيارات لبعض المساكن، الحكومات السابقة المتعاقبة رصدت أموالا طائلة ووضعت برامج إلا أن الآثار كانت ضعيفة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، اليوم ما تقييمكم للحصيلة؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لمعالجة المباني الآيلة للسقوط؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

بالفعل هاذ الإشكالية دالمباني الآيلة للسقوط أصبحت اليوم إشكالية مطروحة بقوة، وربما من الأولويات، مسألة جوهرية، حيث هذه القضايا بالفعل ماشي مسألة منعزلة، ماشي ظاهرة منعزلة، بعض الحالات ظاهرة حقيقة اليوم عندها واحد الحجم غير مقبول تماما.

ويخص هذا الأمر ماشي فقط الأنسجة العتيقة، المدن العتيقة والقصور والقصبات، ولكن كذلك أحياء جديدة، خصوصا الأحياء العشوائية اللي سرعان ما تتحول إلى إشكالية مباني الآيلة للسقوط.

محاربة العشوائي هو في الواقع محاربة المباني الآيلة للسقوط، كاين بطبيعة الحال مجهود، 75 اتفاقية، 6 ملايير الدراهم في المدة الأخيرة، نجاحات لا يستهان بها، في فاس في مراكش، وفي غيرها من المدن.

ولكن بالفعل واحد العدد ديال الإكراهات اللي قانونية، اجتماعية إلى غير ذلك، اللي كتجعل بأن ربما بعض الأحيان ما وصلناش للنتائج المرجوة.

بغيت كذلك نؤكد على واحد النقطة مهمة، الأسبوع المقبل إن شاء الله، الأربعاء المقبل 30 يناير، أول مجلس إدارة ديال الوكالة ديال التجديد الحضاري والمباني الآيلة للسقوط، وننتظر من هذه الوكالة حقيقة تكون عندنا واحد النظرة استباقية، استشرافية، ما نكونوش فقط فواحد الموقع نتاع رد الفعل ومعالجة واحد الأوضاع، على أساس بطبيعة الحال الدراسات التقنية إلى غير ذلك.

كاين هاذ القانون الجديد، الرهان الكبير هو نفعلوه، لأنه تيحدد المسؤوليات وكذلك الطرق ديال التدخل، أنا متفق معكم الإشكالية كبيرة، كاين مجهودات، ولكن بالتأكيد خاصنا نتعاونو باش حقيقة نقويو النجاعة ديال هاذ البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة إليكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع هذه بشرى تزفها لنا أنه اليوم الوكالة سينعقد المجلس الإداري ديالها في الأسبوع القادم، كنتمناو أنها تقوم بالدور ديالها في مصاحبة هاذ الموضوع في علاقتها مع كل الأطراف المتدخلة.

لكن اليوم، السيد الوزير، احنا بالطبع أنكم تحدثتو على نجاح هذه البرامج في بعض المدن، ولكن نقدر نقول لكم بأن في مدن أنها أخفقت، وأنا أذكر على سبيل المثال، مدينة الدار البيضاء المحج الملكي، أنه تعثر منذ بداية التسعينيات، رصد له 30 مليار سنتيم ولكن الآثار كانت ضعيفة جدا.

اليوم مزيان أنكم غادي تفعلو القانون، وإن جاء متأخرا، القانون 94.12 والمرسوم التطبيقي ديالو، وإن جاء متأخرا، لكن نشهد بأن هذه الحكومة كانت لها جرأة خلال هاذ السبع سنوات الأخيرة، أنها تخرج هذا القانون الذي تعثر كثيرا.

مزيان السيد الوزير أننا اليوم هذه الوكالة المهام المنوطة بها، لأن فعلا في القانون جاء حتى المالك أو الملاك ديال البناء الآيل للسقوط أنه سيكون حتى هو طرف في العملية، مزيان أن الوكالة ستؤطر حتى المراقبين الذين تعينهم الجماعة بحاجة إلى تكوين، الوكالة اليوم هي مؤهلة باش إن شاء الله تقوم بهاذ التكوين.

ومزيان، السيد الوزير، أثرتم مما أثرتم، أنه السبب ديال هذا البناء الآيل للسقوط هي أسباب متعددة، منها البناء العشوائي، وأنا ما تنقولش العشوائي في أي مكان، ولكن البناء غير الخاضع للقوانين المنظمة للتعمير، ولكن في القانون 66.12 لما بقي الاختصاص عند الجماعات الترابية، بقي عندها اختصاص وحيد، وهو أن تصبح هذه الجماعات، وتقتصر مهمتها على التبليغ.

الآن كنقول لكم السيد الوزير، أنه لما تحصر الاختصاص ديال الجماعات في التبليغ عن المخالفات في التعمير، أنه الآن هاذ البناء العشوائي يتزايد، وبالتالي أن المسؤولية ديال الكلفة ديال هاذ البناء العشوائي، والكلفة ديال المعالجة ديال هاذ البنايات الآيلة للسقوط ستزداد مع الزمن.

إلى ما دخلتوش، السيد الوزير، وكانت الإدارة صارمة وكان الوكالة لها دور في مراقبة حتى هاذ الجانب والتدخل فيه، فإن الموضوع سيصبح ضخما بالنسبة إليها ويصعب عليها العلاج إلا بميزانية ضخمة لا قدر الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم إذا رغبتم في ذلك في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل، بقات لك دقيقة.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

فقط بما أثرت هاذ المسألة ديال 66.12، غير باش نقول لكم بأن في مجلس الحكومة هاذي تقريبا 3 أسابيع اللي صادق على المراسيم ديال رخص جديدة، الهدم والتسوية والإصلاح وضابط البناء العام.

قررنا في نفس المجلس أن ندخلو في واحد المسلسل لتجويد وتحسين 66.12 وغادي نشتغلو في هاذ الورش بتشاور مع الجميع، حيث بالفعل هاذ المسألة ديال التشريع، خاصنا نفعلو التشريعات وفي نفس الوقت نقيمو هاذ التشريعات، باش ندخلو في واحد العملية ديال التجويد عن طريق التشاور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه إستراتيجية محاربة الرشوة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ترتكز الإستراتيجية التي تبنتها الحكومة في محاربة الرشوة على دعم قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، لاسيما أن نجاح هذه الإستراتيجية مرتبط باعتماد مقاربة تشاركية ومندمجة تنخرط فيها جميع القطاعات الحكومية ومختلف الفاعلين.

السيد الوزير المحترم، ما هي نتائج هذه الإستراتيجية وماذا تقدم من خلال مؤشرات واضحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بهذا السؤال.

نتائج الإستراتيجية والمؤشرات، كل هذه القضايا وغيرها ستكون

موضوع مداولات في إطار اجتماع ثاني للجنة الوطنية لمحاربة الفساد، الذي سينعقد قريبا، خصوصا وأن جلالة الملك تفضل مؤخرا بتعيين السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، وكذلك رئيس جديد لمجلس المنافسة وهما من المكونات الأساسية لهاذ اللجنة، لأن هذا غادي يعطي واحد النفس لهاذ اللجنة الوطنية اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي غادي تعقد قريبا الاجتماع الثاني ديالها، واللي غادي نتقدمو فيه بالتقرير حول الحصيلة ديال هاذ الإنجازات.

هو الإنجاز الأول اللي حققوه المغاربة فهاذ المجال هو الدستور ديال 2011، لأنه توج واحد المسار دالمبادرات جزئية أو قطاعية، لكن الدستور وضع واحد العدد ديال قواعد الحكامة الجيدة والنزاهة، وكذلك ربط المسؤولية بالمحاسبة.

من بعد الدستور جات الإستراتيجية الوطنية اللي ساهمو في الإنشاء ديالها الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا، وهي مكسب مهم.

ثم جاء المرسوم التي وضعته هاذ الحكومة المرسوم بإنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، إذن الكل تيبان أنه معبأ جميع الأطراف، لأن هذا ماشي شأن قطاعي ولا حكومي فقط، والأمر لا يتعلق بالمحاربة، بالمعنى الزجري، لكن هناك أيضا مشاريع كبرى وقائية في المجال التواصلي، في المجال التربوي، إلى غير ذلك.

فإذن هناك تقرير الآن، تقرير تركيبي شامل سيقدم في الاجتماع المقبل، وبطبيعة الحال سيتم تقاسمه مع كافة الشركاء المعنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين والمستشارات،

أعتقد، السيد الوزير، أن جوابكم يؤكد وبشكل موضوعي على صعوبة مواجهة هذه الآفة التي تسيء لنموذجنا التنموي الواعد ولمسارنا الإصلاحي الماضون فيه بكل ثقة، خاصة أمام غياب الحماس لدى كل الفاعلين في مواجهة الظاهرة، وعلى رأسها المواطنات والمواطنين.

إستراتيجية الحكومة طموحة وواعدة ومهمة، تحتاج إلى آليات التنزيل السلسة والناجعة، نضرب من خلالها على كل المرتشين والذين يسيئون فيها لمناخ الأعمال داخل الوطن.

في مقابل ذلك نكافئ الفئة النزيهة التي تشتغل لبناء الوطن بدون شوشرة، لذلك فإننا نحذر من خطاب التخوين المعمم من طرف العدميين واللائكيين للنيل من كل مؤسسات الدولة، والذي يجب أن نتعبأ جميعا لمواجهته، لأنه ترك لنا الجمود داخل الإدارة.

هذه الإدارة التي انعدم فيها الاجتهاد والمبادرة التي تشكل فكرة لكل خطط العمل لمعالجة قضايا المجتمع.

لابد أن ننوه، السيد الوزير، بالتعيين الملكي للسيد محمد بشير الراشدي رئيسا للهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، وهذا التعيين له أكثر من دلالة، الهدف منه ضخ دماء جديدة وشابة في مفاصل هذه الهيئة، لكي تلعب أدوارها للحد من الظاهرة، خاصة وأن هذا المسؤول أكد لوسائل الإعلام أن جلالة الملك طلب منه أن يذهب بعيدا في هذا الأمر لما فيه رقي بلادنا وتبوئها المكانة التي تستحق بين الأمم والشعوب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للرد على التعقيب السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى، تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

فعلا كما تفضلتم، السيد المستشار المحترم، المغرب اختار واحد المقاربة لأن يمكن يكون هناك مقاربات في التجارب الدولية متعددة، احنا ما اخترناش المقاربة ديال قطع الرؤوس وتصفية الحسابات والتسييس ديال الملفات، والزج بالناس في السجون، اخترنا المقاربة المندمجة الشمولية والوقائية وكاينة إرادة سياسية في أعلى هرم الدولة، والمجتمع معبأ، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية.

المؤشرات اللي كان تتحقق، 3 ديال المؤشرات ديال إدراك الرشوة ديال (transparency international) حققنا فيه 9 ديال المراتب، وكاين المؤشر المتعلق بمناخ الأعمال حتى هو تحسن فيه المغرب في التقرير الأخير وكاين التقرير ديال المنتدى الاقتصادي العالمي المتعلق بمؤشر التنافسية، تقدمنا فيه في 8 ديال المؤشرات، وكان تراجع طفيف في 2 ديال المؤشرات.

ولكن التقرير هذا الأخير جعل المغرب في الصدارة ديال الدول ديال شمال إفريقيا، إذن هي واحد المقاربة مندمجة وشاملة، يتعبأ فيها الجميع بنفس طويل وبرؤية إستراتيجية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه، تعدد الأنظمة الأساسية للموظفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول التصور ديالكم بخصوص تجميع الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية وعن الإجراءات المتخذة لتحسين أداء الإدارة العمومية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير، تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكي أجيب على السؤال اللي تفضلتو به لابد أن أذكر بأنه في الأسبوع المنصرم انعقد المجلس الأعلى للوظيفة العمومية الذي لم ينعقد منذ سنة 2014، والمجلس انعقد بكامل أعضائه باستثناء واحد 4 ديال الغيابات، ممثلين للإدارة، وممثلين للموظفين.

وكان هناك واحد التوافق حول التشخيص، وهو أن منظومة الوظيفة العمومية في المغرب يمكن نقولو انتهت الصلاحية ديالها منذ صدور النظام الأساسي العام ديال الوظيفة العمومية في 1958.

لكن ملي تنوضعو هذا التشخيص ديال منظومة مأزومة، أول حاجة تنوقفو عليها هو هاذ الشي اللي تفضلتو به، هو تعدد الأنظمة الأساسية، عندنا 38 نظام أساسي، منها 12 ديال الأنظمة الأساسية الخاصة المشتركة بين القطاعات، فأي واحد متخصص ملي تيشوف واحد (le système) واحد المنظومة ديال الوظيفة العمومية فيها تعدد الهيآت، أكيد أن غادي يقول أن هاذ المنظومة تخترقها عدة اختلالات كبرى، واللي كتنعكس على الأجور، فاحنا الآن أمام وحد الوضع مختل، تنسيقيات، هيئات، فئات، ما كاينش واحد النوع ديال الانسجام، لا تكاد تصلح أوضاع فئة معينة حتى تكون مضطرا للنظر في فئة أخرى باش تحقق واحد المساواة.

لكن المشكل الحقيقي ماشي هو وجود الأنظمة، الأنظمة غير نتيجة، المشكل الحقيقي هو أن النظام الأساسي العام ديال الوظيفة العمومية مرتبط بمفاهيم الهيئة والدرجة والإطار، إذن هو كما تفضل جلالة الملك، في الرسالة اللي بعثها للمنتدى اللي عقدنا في الصخيرات، حول الوظيفة العمومية، هو نظام يقوم على تدبير المسارات، وينبغي أن نتوجه إلى نظام جديد يقوم على تدبير الكفاءات، ماشي تدبير المسارات في الدرجة وفي الهيئة وما تستحقه من تعويضات ومن رواتب، كاينة أنظمة أخرى ناجعة وذات خدمة عمومية قوية لا تقوم على الدرجة وعلى السلم وعلى الهيئة وعلى الإطار، وإنما تقوم على الكفاءة والإنتاجية والمردودية، والأجر يرتبط بالمردودية والعطاء والكفاءة بما يجعل العدالة الأجرية تتحقق.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب القيم وعلى هاذ التوضيحات الهامة، ونحن في الفريق الحركي، نريد أن نتقدم بعدة ملاحظات واقتراحات نلخصها فيما يلي:

أولا، نسجل أن تشتت الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية وتعددها أدى إلى تفاوت الوضعيات الإدارية والاجتماعية للموظفين العموميين، نتيجة اختلاف أنظمة الترقي والأجور والتعويضات من نظام أساسي إلى آخر، مما يستلزم وبإلحاح التعجيل بتوحيدها وتجميعها؛

ثانيا، نعتبر في الفريق الحركي، أن مباشرة عملية تجميع وتوحيد الأنظمة الأساسية للوظيفة العمومية يجب أن تسبقها عملية تصفية الأجواء وإعادة ثقة الموظف في الحكومة وفي المؤسسات عبر مأسسة الحوار الاجتماعي وإعادته إلى سكته الصحيحة واعتماد المقاربة التشاركية في تنزيل الإصلاحات؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للجماعات الترابية، فالحكومة ملزمة بإصدار النظام الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية، وهو ما لم يتحقق بعد، رغم مرور ثلاث سنوات.

وإيمانا منا في الفريق الحركي، بالدور الفعال والناجع لهذه الفئة في تحقيق التنمية المحلية والجهوية وفي تكريس إدارة القرب، نجدد مطلبنا بالتعجيل بإخراج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود؛

رابعا، في إطار تنزيل محاور الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، نتطلع السيد الوزير، إلى إعطاء دور أكبر للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، واعتباره شريكا أساسيا في بلورة الإصلاحات وضمان اجتماعه بشكل منتظم.

نتطلع كذلك إلى التعجيل بإخراج ميثاق المرافق العمومية، لتحسين الخدمات الإدارية والشروع في تفعيل ميثاق اللاتركيز لمواكبة الجهوية المتقدمة، مع العلم أن رهاننا كان هو إصدار هذا النص في صيغة قانون وليس مرسوم.

ونعتقد في فريقنا، أن مؤشرات التفعيل يبدأ بتفعيل عدم التمركز في وزارتكم الموقرة، حيث لا يعقل أن تظل الوزارة الوصية على التركيز الإداري وزارة مركزية بدون فروع جهوية.

وفي هاذ السياق، نتطلع السيد الوزير إلى مراعاة وضعية الأقاليم المحدثة منذ سنة 2009، والتي لازالت تفتقر إلى المصالح الخارجية لمجموعة من القطاعات الحكومية، وأخص بالذكر أقاليم الدريوش، تنغير، جرسيف، ميدلت، اليوسفية وغيرها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيبات.

كل القضايا التي تفضلتم بها هي مدرجة في الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة العمومية ببلادنا، إذا كانت 2018 تميزت بإصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، واللي احنا الآن بصدد التنزيل ديالو، فسنة 2019 في مطلعها ستتميز بإصدار ميثاق ثاني هو ميثاق المرافق العمومية التي ينص عليها دستور المملكة، واللي احنا بصدد المشاورات بشأنه مع كافة القطاعات الحكومية.

بالنسبة للميثاق ديال اللاتمركز الإداري سيطرح قريبا جدا على المجلس الحكومي، أول تصميم مديري لتفعيل الميثاق الوطني للاتمركز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه نشر الثقافة الإسلامية من خلال الإعلام الرقمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

الفريق الاستقلالي تفضلو. سؤال موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه نشر الثقافة الإسلامية من خلال الإعلام الرقمي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

سؤال الفريق الاستقلالي هو موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بما هو معهود فيه بالتزامه–والحمد لله–الديني وبما راكمه من تجربة في هذا المجال، فما هي الإجراءات المستقبلية التي تنوي الوزارة اتخاذها لنشر وتوعية عموم الساكنة وعموم البشر لفهم الإسلام والانخراط فيه والإيمان به؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا أردت أن أجيب على السؤال الذي توصلت به مكتوبا فهو يتعلق بالوسيلة الرقمية، وإذا بقي الوقت ننطلق إلى غير ذلك إن شاء الله.

فوعيا من الوزارة بضرورة التأطير الديني للمواطنين انخرطت في الإعلام الرقمي منذ 2005، وذلك بإنشاء موقعها الذي يعد الآن من أشهر المواقع في البلاد والذي يزوره أكثر من 80000 زائر يوميا، وأهدافه هي تقوية وتحصين الهوية الدينية، والحد من تأثير التوجيهات المناوئة، وإبراز إسهام الفاعلين الدينيين المحليين الملتزمين وتنمية القدرة على التأقلم على متغيرات وسائل الاتصال الحديثة.

هاذ الإعلام الرقمي أنشئت فيه لحد الآن 12 خدمة، بالإضافة إلى الموقع الأساسي يمكن الإطلاع عليها من خلال هذا الموقع، والوزارة بصدد إنشاء عدد آخر من المواقع منها موقع جامعة القرويين، موقع دار الحديث الحسنية، موقع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، موقع مؤسسة محمد السادس لنشر وطباعة القرءان الكريم، موقع برنامج محو الأمية، موقع مجلة دعوة الحق، موقع معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين

والمرشدات، موقع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

وهي كذلك بصدد إنشاء صفحة على الفايسبوك فيها عدد من المواد، وهذه بعض الأرقام مثلا.

هاذ الترتيب الدولي هاذ الموقع ديالنا تقريبا 50000 على الصعيد الدولي، والزوار حسب الدول 61% من المغاربة والباقي من الدول الأخرى، عدد المقالات المفهرسة على (Google)، 200000، وعدد الصفحات المنشورة أزيد من 70000 وعدد الصفحات المنشورة شهريا 200 صفحة والشبكات الاجتماعية الممتدة كامتداد لموقع فايسبوك أزيد من 160000مشترك، ويوتوب 9 دالمليون و500 ألف رؤية، وأزيد من 64000 مشترك وتويتر أزيد من 5000 مشترك والأنستغرام في طريق الإنشاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي ما أحوجنا إلى الاستماع إليها وإلى فهمها وفهم كنهها، لأننا في حاجة ماسة إلى معرفة هاذ الإجراءات، علما أن إذاعة محمد السادس نالت إعجابا ولها متتبعين كثر، وكنظن أن ترتيبها في الهاكا غادي يكون جد جد متقدم.

هاذ الإذاعة مشكور السيد الوزير على العمل على إنجاحها، بغينا مواقع أخرى تكون تضاهي هاذ الإذاعة فيما يخص الإعلام الرقمي، حيث الآن التخوف اللي عندنا هو أنني محتاج كنبحث على فتوى من الفتاوى الدينية، خصوصا الشريعة الإسلامية والمنهج المالكي أو المذهب المالكي اللي احنايا متشبثين به، خاصنا ندخلو للمواقع الإلكترونية خاصة الفايسبوك وغيرها من المواقع التي كثرت في عهدنا هذا، وغابت المراقبة، فالسؤال ديال الفريق الاستقلالي هو:

أولا تشجيع وتثمين المجهودات اللي كتبذلوها هذا من جهة.

ثانيا إلحاحنا والتماسنا تكون هناك مواقع تجتهد لإعطاء طالب الفتوى طالب الإشارة وطالب المفهوم، طالب هذه المعلومات يلقاها موجودة، سيما وفي العهد هذا تعددت المشارب.

السيد الوزير ما يخفاش عليكم كاين أفكار مسمومة تمس الدين الإسلامي وتحاول التشكيك في مدى مصداقية الأحاديث، ولما لا حتى القرآن الكريم أصبحو الآن هناك مذاهب التي تجعلنا نرتاب أو نرتبك في فهم المضمون، وهذا ليس بعزيز على الكفاءات التي تضمها وزارتكم وعلى التوجيهات السامية لجلالة الملك في هذا الخصوص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقى السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا للسيد المستشار المحترم وفريقه.

في الحقيقة كنا في عصر التلفزيون والإذاعة، الآن ولينا فالمواقع ثم من بعد غاديين الآن للتواصل الاجتماعي، الوزارة عندها وعي تام بهاذ التطور اللي واقع، ولكن غير بغيت نقول واحد فهاذ المناسبة راه المهم ماشي غير المنتج، المهم هو المستهلك، لذلك ينبغي أن نتعاون جميعا على تنبيه المستهلكين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، السؤال الأول موضوعه معاناة مهني البلاستيك جراء قرار منع أكياس البلاستيك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السي أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم،

قبل الشروع في تفعيل مقتضيات القانون 77.15 المتعلق بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، التزمت الحكومة بالعمل على حماية المستثمرين في هذا المجال ومساعدتهم على تجاوز الأزمات الناجمة عن إيقاف مشاريعهم، لا سيما أنها تهدد شريحة كثيرة جدا من السكان.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذونها في حق الأسر المتضررة من هذا المنع، وما هي البدائل الممكنة؟.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

باش نعرفو أنه المغرب من أكبر المستهلكين لهاذ الأكياس، ملي كنهضرو على الأكياس كنهضرو على نوع خاص من الأكياس، الأكياس ديال (la caisse) اللي فيهم جوج ديال الوذنين صغار، علاش؟ لأن هادوك هما اللي تيطيرو وكيلوثو البيئة في هذه السنوات الأخيرة.

كنستهلكو 26 مليار ديال الأكياس في المغرب، إذن أكثر من 800 كيس لكل مغربي سنويا، حاولنا بجميع الوسائل باش ما نمنعوش هذه الأكياس، كنا مع المستثمرين في هذا الميدان إلى تذكرتو كان محاولة أنه ذاك الكيس يكون يمكن لو (biodégradable) كانو كيديرو فيه واحد المواد ولكن تدريجيا ما بقاوش كيديرو فيهم ذيك المواد حتى رجعو عاود ثاني الأكياس كيف كانو.

الحل الوحيد وهو نمنعوهم، منعناهم وواكبنا الشركات اللي كانو مستثمرين في هذا القطاع، كان عندنا صندوق فيه 200 مليون ديال الدرهم باش نواكبو هذه الشركات، كان القيل والقال أنه 50000 ديال الناس كيشتغلو في هذا القطاع وغادي يخرجو للزنقة وهذا مشكل، إذا شفتو لحد الآن هذا المشكل ما تطرحشاي وتنشأو مناصب شغل جديدة لأن كاين البديل ديال هذه الأكياس في الكارتون وفي البلاستيك بشكل آخر، هذاك(le tissé) ولا(le non tissé) إذن لحد الآن هذا المشكل ما مطروحش عندنا، عندي اجتماعات مباشرة مع المستثمرين لا في القطاع المنظم ولا حتى في القطاع غير المنظم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حتى واحد ما غادي يكون ضد أهمية القانون 77.15 اللي صادق عليه البرلمان في هادوك الوقيتة اللي المغرب كيستقبل أحد أهم المؤتمرات الدولية اللي مؤتمر (COP22) اللي كان في مراكش، حتى واحد ما غيكون ضد هذه الفكرة، احنا ضد آش؟ ضد الالتزامات اللي درتوهم كحكومة عندما صوتنا كمعارضة على هذا القانون، ولكن خذينا التزامات الحكومة، أشنو هو التزامات الحكومة؟ هاد الشي اللي قلتي السيد الوزير على أن هناك صندوق فيه 200 مليون ديال الدرهم، وهاذ 200 مليون درهم سوف تواكبون أصحاب هذه المؤسسات، لأن القانون، أشنو هو القانون؟ ماشي غير نصدر قانون والصلاة على النبي وصافي، هاذوك الناس راه خاذو رخص. احنا ضد البلاستيك الرقيق اللي كيلوث الطبيعة، ضده، ما كاين حتى شي واحد اللي غادي يكون مع هذا الشكل ديال البلاستيك.

ولكن الحكومة يجب أن تقوم بالمسؤولية وبالواجب ديالها في مواكبة أصحاب هذه الشركات، أصحاب هذه المصانع سواء، نهضرو غير في هذا القطاع المهيكل، ما نهضرو كاع في القطاع غير المهيكل، واحد جا استثمر اعطيتيه رخصة استثمر الملايين وتجي كتقول له باش نعاونك 50% ديال المشروع ما يفوتش 10 مليون ديال الدرهم وخاصك أنت تجيب 50%، منين يجيب 50% وتابعاه البنك؟ الأبناك تابعاه من اللور.

وبالتالي المشكل ديال هذه الحكومة نقولها لكم السيد الوزير هو أنه ما كاينش حوار مع الناس، وراه نفس الخطأ طحتو فيه فيما يخص هذا القانون اللي نوض ضجة في المغرب مع التجار ديال القرب، هاذوك التجار مساكين علاش؟ قلتو لهم راه انتوما ما معنيينش، ولكن شكون قال لهم ما معنيينش؟ خليتوها حتى تطورات حتى تخلعو الناس، حتى الناس خرجو للزناقي، حتى ولاو الإضرابات عاد كنجيو كنقولو لهم واسمحو لنا راه انتوما ما معنيينش بهذا القانون، إذن التواصل ديال الحكومة ضعف التواصل مع الناس، وضعف العمل على شرح القوانين التي تصدر عن البرلمان يجب أن تشرح للعموم، الدور ديال الحكومة والدور ديال الاتصال دور أساسي في هذا الموضوع، ماشي احنا نخرجو قانون ونقول له حتى تنوض العافية عاد نعاود نطفيوها.

وبالتالي نتمناو على أنكم تقومو بالواجب ديالكم تجاه العوائل ديال هاذ الناس اللي تقريبا تقدرب 50 ألف، قلتو السيد الرئيس راه مازال ما خرجو للزنقة، بغيتي تخرجهم للزنقة راه غادي يخرجو، وكتبان لي هذه الحكومة غادية في اتجاه أنها بغات تنوض الفتنة في البلاد، كل القرارات اللي خذيتوها كلها تتجه في الزيادة في الاحتقان ديال الشعب، الزيادة في الاحتقان ديال المواطنين، باش تدفعهم يخرجو للزنقة، هاذ الشي اللي بغيتو، ما عمر شفت شي حكومة تدفع المواطنين ديالها يخرجو للزنقة، وبالتالي هذه الأعمال اللي تتقومو بها غادية في هذا الاتجاه، في اتجاه خلق التوتر من والو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

إذا اسمحتي لي السيد المستشار هاذ 50000 شفتوهم غير انتوما أنا ما شفتهمش، ما كاينينش، نقول لك ما شفناهمش لأن ما كينيش، ما نبقاوش نكذبو على المغاربة نقولو أنه كاين 50000 .. هنا، وريهم ليا

أسيدي أنا موجود، أنا كنعرفهم فين كاينين أكثر منكم، لأن أنا متبعهم استقبلتو انتوما القطاع غير المنظم؟ استقبلتو أنا 6 دالمرات، إذن باش نهضرو على 50000 غير..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أرجوك، السيد المستشار.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

إلى اسمحتو باش نعطيو أرقام للمغاربة ما نعطيوش أرقام غالطة. هاذ 50000 ما كايناش وما عمرها كانت. أجي للوزارة نعطيوك الأرقام بالتفاصيل.

إلى زدتو دبا تتقولو الحوار، استقبلتو انتوما هاذ الناس؟ احنا استقبلناهم. تنعرفوهم واحد واحد، إذن الحوار معهم.

الالتزام اللي خدنا وهو غادي نوضعو هاذ الصندوق فيه 200 مليون ديال الدرهم، لحد الآن استهلكت منه 75 مليون ديال الدرهم ووقفو، لأن ما كاينش الطلبات اليوم، وهاذ الناس واكبناهم لأن اللي تيدير الاستثمار هو اللي ما عندو علاقة مع الأكياس البلاستيكية غادي يدير استثمار فيه 10 مليون ديال الدرهم وكان مستثمر 3 مليون ديال الدرهم، بغيتي نعطي أنا 10 مليون ديال الدرهم؟ هاذو راه الدراهم ديال المغاربة نبداو نشتتوهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، التطور البطيء للمقاولة النسائية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في ندوة في مكتب العمل الدولي حول تقييم تطور روح المقاولة النسائية ببلادنا، أكدت في توصيتها على أن هناك بطء كبير في نمو هذه الفئة داخل النسيج الاجتماعي، حيث لا تتعدى 10 أو 12% من مجموع المقاولين بالمغرب.

ترى السيد الوزير، كيف ترون أن ندعم النساء المقاولات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

كنعرفو كلنا أنه الدور ديال المرأة في العالم والدور ديال المرأة في المغرب خاصة، تنقولو أنه الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق. هاذ الشي معروف.

اللي تنشوفو في المغرب وهو النساء دياولنا اللي تيشتغلو في الشركات الكبرى تيوصلو لمستوى عالي وتنعرفهم.

عندنا مشاكل لا في القرى ولا حتى في المدن، لأن النساء ما عندهاش مواكبة كافية وخاصنا نواكبهم أكثر من هاذ الشي اللي تنديرو اليوم، أنا متفق معك (MarocPME)عندنا النساء اللي في المجلس الإداري وكيشاركو بواحد المستوى عالي جدا، وكنواكبو جميع المستثمرين، لا النساء ولا الرجال، ولكن تنظن أنه الاقتراح وهو نحاولو نواكبو النساء أكثر، وأنا مستعد إلى عندكم شي اقتراحات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

هذه الروح الإيجابية من خلال تفاعلكم مع هذا السؤال، غير فقط أنا أتساءل السيد الوزير، كيف نفكر أولا هاذ النساء موزعة ب 73% ما بين الدارالبيضاء والرباط، 59% منهم كلها عندها كاع رقم معاملات 2 دالمليون ديال الدرهم ماشي شي حاجة.

أكثر من هذا النساء فكرنا لهم سياسيا في واحد العتبة باش يدخلو للبرلمان باش يمشيو للجماعات باش يمشيو كذا ودرنا لائحة وطنية ودرنا اللائحة الإضافية ودرنا كلشي، نحن الآن نقول بأن ونحن نتحدث عن النموذج التنموي، لا بد أن نفكر في النساء المقاولات، لأن المشكل اللي كاين عند النساء كلهم الفقر عند النساء، الهشاشة عند النساء، البطالة عند النساء، هاذ النساء المقاولات راهم انفلتو أو انفلتن من واحد الضيق كبيرودخلو لنا جانب ذكوري.

إذن لابد من دعم، خاص علاش ما نفكروش في صفقات أو في نسبة من الصفقات توجه للنساء؟ بحال اللي تنفكرو بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة راه هما في ذاك الصغرى والمتوسطة يجب دعم النساء أكثر، لأن ما يمكنش نخليوهم هاكا.

ثم كذلك القطاع المهيكل، هاذ النساء المقاولات اللي تنهضرو عليهم الأكثرية فيهم في القطاع غير المهيكل، إذن خصنا نديرو شي صيغ تحفيزية وعتبات لندخل لعالم المقاولة.

المقاولة دخلت فيها المرأة وصلات حتى رئيسة ديال (CGEM) مزيان،

ولكن ملي كتشوف للتحت كلشي ما كاينش دعم، يجب أن نفكر في دعم النساء داخل المقاولة، لأن المشكل اللي كاين كلو هو الاقتصاد، ولا بد من حضور النساء في الاقتصاد ليستطعن هن كذلك أن يدخلن إلى عالم السياسة من باب القوة ومن الترشيحات المباشرة دون عتبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك للرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا على الإقتراحات، كنظن أنه لحد الآن الكل كان مشغول في النهوض الاقتصادي ديال بلادنا، كنا في الصناعة واحنا جايين للتجارة وكنتمناو أن كل القطاعات يكون عندهم حقهم.

أنا متفق معكم أنه النساء ديالنا خاصنا نعطيوهم واحد القفزة نوعية ومستعدين نشتغلو فهاذ الملف، وكيف قلت لكم إلى عندكم اقتراحات خاصة في هذا المجال احنا مستعدين أننا نتصنتو لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري لفائدة الاستثمار، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

عندي سؤال يتعلق بالرصيد العقاري لفائدة الاستثمار، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتعبئة الرصيد العقاري لفائدة الاستثمار وتأهيل المناطق الصناعية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

التدابير اللي بدينا بها فهاذ الإقلاع الصناعي أولا، وتابعو التسريع الصناعي، هو جينا بجوج ديال الاقتراحات جداد، هو اللي كيعانيو منو المستثمرين وهو ما بقاوش بغاو يشريو الأراضي ويشريو حتى المعامل، بغاو يكريو الأراضي ويكريو المعامل.

لحد الآن عندنا عدة مناطق صناعية فيها الكراء ديال الأراضي وجاو شركات وناس مستثمرين مغاربة اللي كيواكبو الشركات وكيبنيو، كيشريو الأرض وكيبنيوها وكيكريوها لهم، هذا جديد في هاذ السنوات الأخيرة واعطاو نتائج إيجابية، إلى بغيتو ندخلو للتفاصيل عندك (ECOPARK) ديال برشيد فيها 60 هكتار ديال الكراء، في سطات (Parc) 40 هكتار، (LOGINTEK) سطات 51 هكتار، القنيطرة 64 هكتار، طنجة (Automotive City) 44 هكتار، و(Medpark) 12 هكتار.

واش العيون كاين طلب؟ لأن المشكل اللي كيكون عندنا فهاذ المناطق الصناعية وأنت السيد المستشار كتعرف هاذ المشكل، وهو الكل اللي تلاقيتي معه كيبغي منطقة صناعية غير باش يبدا، لكن كيخصنا نديرو دراسة نعرفو واش المستثمرين كاينين، لأن درنا مناطق صناعية في الماضي وماعطاوش نتائج، بقاو للآن خاويين، احنا مستعدين إلى كاين شي طلب خاص واحنا هاذ العام بدينا تندرسو 11 منطقة باش نشوفو واش هاذ المناطق غيكون عندهم مستقبل، إلى ما عندهمش مستقبل مستحيل أنا نستثمرو فيها وما يكونوش النتائج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم الفريق الاستقلالي كنشكروكم أولا على العناية ديالكم وعلى الاهتمام ديالكم بهذا المجال.

السيد الوزير،

ما يخفاش عليكم وأنتم من صرختم ضد استغلال المناطق الصناعية لأشياء خارج الصناعة، ولا زلنا نعاني اليوم في مختلف المدن لازلنا نعاني من هذا السطو على المناطق الصناعية واستغلالها كأماكن وكدور سكنية.

اليوم عندنا مستثمرين، ولكن تيجيوو للمناطق الصناعية اللي هي

آمنة وفيها شروط ديال العمل وديال الاستثمار تيلقاوها مكتظة وهي مسدودة، وهذا كيضر بالمستقبل ديال البلاد وبالتنمية وبالنداءات المتكررة ديال سيدنا.

احنا كنحييو فيكم الروح والحماس وديال الجدية والوتيرة باش راكم خدامين، وهي مناسبة كذلك باش نشكروكم وخا أن هذا واجبكم وهذا شغلكم، لا تحتاجون إلى الشكر، ولكن احنا كنشجعوكم على المبادرة الأخيرة اللي جاو المستثمرين الأجانب واستقبلتموهم وكان ذيك الاستقبال ديالكم عندو أثر إيجابي وطيب باش تخليهم وتفسح لهم المجال باش يستثمروا ومازال عندهم أمال في مواكبتهم من طرف الوزارة ديالكم باش يخرج ذاك المشروع إلى حيز التنفيذ.

احنايا اليوم نؤكد أن الفريق الاستقلالي راه دائما مدعم لهذه المبادرة الطيبة، رغم أننا في المعارضة ولكن ماشي المعارضة من أجل المعارضة، ولكن هذا بناء المغرب الجديد، بناء واحد التنمية جديدة اللي احنا نشجع جميع المبادرات الطيبة اللي كتهدف إلى امتصاص الغول ديال البطالة، وهذا راه موكول لنا جميع وكلنا خاصنا نمدو يد في يد، ولكن لازم تكون واحد الجدية وواحد الحزم للضرب على الأيادي اللي الآن المناطق الصناعية منتشرة وهي مغلقة، وكاين الباحثين عن الأماكن السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

اللي خاصكم تعرفو أنه صاحب الجلالة الله ينصرو متبع بدقة هذه المشاريع، ولهذا متفوقين في بعض المشاريع لأن عاطيها واحد الأهمية خاصة.

نرجعو للمناطق الصناعية اللي تتلقاو فيها مشاكل الآن، هذه مناطق صناعية قديمة، كان ملي تيتعطاو الأراضي ما تيكونش ملزم هذاك اللي خاذ الأرض أنه يبنيها أو يدير فيها معمل، ولكن هاذي أكثر من 15 سنة هاذ الشي ما بقاش، دبا اللي خدا شي أرض تيكون عندو عامين، تيكون عندو واحد العقد مع الدولة أنه إذا في واحد الفترة زمنية ما حققش المشروع ديالو، الدولة يمكن لها عاود تسترجع هذيك الأرض، ولكن مع الأسف هاذوك الأراضي القدام، المناطق القدام ما كانش فيهم هذه العقود في هاذ الشكل.

إذن من حق الإنسان يكون عندو الأرض ديالو ما يمكنش تحيدها لو يعني بدون حقوق، ولهذا هذه المناطق الجديدة الأخيرة من 15 سنة للآن اللي ما استثمرش كيمكن للدولة تسترجع الأرض، ولهذا عندنا مناطق جديدة تقريبا كلها عامرة، إذا شفتو القنيطرة المدينة عمرت حلينا الفترة الثانية، طنجة كلهم عمرو. إذن هذه المناطق عطاو نتائج إيجابية وكنتمناو أنه في المستقبل نمشيو في هذه الطريق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه مآل التزامات الحكومة بشأن تشجيع استخدام الطاقات البديلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الالاه المهاجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

من بين الالتزامات التي جاء بها البرنامج الحكومي في مجال الطاقات المتجددة تشجيع استخدامها من قبل المواطنين والمقاولات وتحفيز الاستثمارات في الطاقة البديلة والنجاعة الطاقية، والسبب السيد الوزير، وراء طرح هاذ السؤال، هو بغينا نفهمو، السيد الوزير، وبغينا وضوح أكثر، فهاذ القاعة السيد الوزير، هاذي واحد ثلاثة ديال الأسابيع، كنتو صرحتو في الجواب ديالكم ووضحتو بأن منظومة الضخ كلها معفية من (TVA) يعني ماشي غير البومبات، منظومة الضخ بكاملها معفية من (TVA) 0 %اللي غادي تخلص في (TVA).

وأكدتم أن بعد المفاوضات مع وزارة المالية أنه توصلتو لهاذ الحل، وبأن عندنا الحمد لله دابا مصانع كتصنع الألواح الشمسية، وهاذ المنظومة كلها إلى دخلت من الخارج غادي تخلص 2.5%.

لكن، السيد الوزير، من نهارقلت هاذ الهضرة، والشركات كيمشيو لإدارة الجمارك باش يعشرو هاذ الألواح الشمسية، وبذا كيتفاجأو بإدارة الجمارك كتطلب منهم أداء 2.5% ديال (les droits de douanes) و20%ديال (TVA).

وهاذ الموضوع صراحة، السيد الوزير، خالق واحد الشنآن ما بين هاذ الشركات وما بين الفلاح، الفلاح دبا مفهم والو، والشركات مفهمين والو، وإدارة الجمارك تنفي بأنها ما عندها حتى شي (circulaire) كيعفي هاذ الألواح الشمسية من (TVA) وبغينا توضيح أكثر السيد الوزير

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو السؤال كان عندي في جهة أخرى، ولكن ما دام، بعدا نجاوب على السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أرجوك، السيد المستشار أرجوك.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السؤال حول الطاقات المتجددة والاستثمارات وتشجيع المواطنين وتشجيع المقاولات، السؤال واضح.

بغيتي نعاود نقراه عليك نقراه لك، السؤال ولذلك أنا أعديت الجواب، ما كاين باس، ذاك الشي كامل غادي نتفاعلو معه.

أولا، نبغي نؤكد للسيدات والسادة المستشارين، أنه الحمد لله الآن نستكمل المنظومة التشريعية ثلاثة دالمراسيم الآن راهم عند الأمانة العامة للحكومة، كنعدلو واحد القانون المرتبط باستثمار القطاع الخاص، وأنا غادي نعطي بعض الأرقام، إعادة التنظيم ديال المؤسسات اللي مرتبطة بالطاقات المتجددة، شركات الاستثمارات الطاقية، لأن الاستثمارات مشات عند (MASEN)، هذه الشركة تحولت الآن إلى شركة عمومية لمواكبة النجاعة الطاقية، وهذا القرار أخذيناه في المجلس الإداري.

بالإضافة إلى المشاريع الكبرى وأكيد كتابعوها، اليوم الخواص، الخواص استثمروا في البلاد ديالنا باش أنتجو الكهرباء للخواص للمصانع استثمرو ما يقارب 14 مليار ديال الدرهم وغنوصلول 32 مليار ديال الدرهم في أفق 2022 إن شاء الله، وغنفتحو الآن 400 ميكاوات هاذ الشي في الجانب الريحي وفي الجانب الشمسي.

التحفيزات الضريبية، كتعرفو السيارات الكهربائية أتخذ هذا القرار منذ زمن في ما يتعلق بالصفائح الكهربائية، الألواح الشمسية 2.5% خارج أوروبا، 0% في ما يتعلق بالجمارك، المنظومة ديال الضخ هذا اللي تم الاتفاق عليه، ولكن من اللي قلتي لي هاذ القضية غادي نتأكدو منها إن شاء الله ونعطيكم التفاصيل احنا ووزارة المالية.

إطلاق برنامج التكوين ديال جميع المقاولات سمينها "طاقة برو" اللي كيشتغل في القطاع الفلاحي والسكنى والخدمات، تطوير التكوين في الجامعات ومدارس المهندسين وإحداث ثلاثة ديال المعاهد: طنجة، وجدة، ورزازات، تطوير البحث العلمي 80 مليار ديال السنتيم، 800 مليون درهم في بنكرير مع (MASEN)، تشجيع التصنيع اليوم عندنا خمسة ديال الشركات تصنع الألواح الريحية والألواح الشمسية، موزعة طنجة، القنيطرة، تمارة، الحسيمة.

ثم الآن طلقنا مشروع بالنسبة للدولة والإدارات كيبلغ 22 مليار باش نبداو بالإدارات هي الأولى تلتزم بهاذ النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة مع إطلاق المشروع الكبير ديال السيارات الكهربائية على مستوى الدولة، هذا إجمالا.

اليوم على مستوى الفلاحة، كما قلت لكم مع وزارة المالية، نعاودو نأكدو هاذ الموضوع لكم وإن شاء الله غادي نمشيو في المزيد من التحفيز بالنسبة للفلاح والمواطن، وهناك تفاصيل خلال سنة 2019.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الالاه المهاجري:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات، ولكن السيد الوزير أنتما كنقولو منظومة الضخ، الجميع كيعرف بأن المضخات، هاذ البومبات ديال الماء اللي متوجهين للإنتاج الفلاحي السيد الوزير راه معفيين من (TVA) من سنين هاذي، ماشي شي حاجة جديدة، يعني أشنو الاستفادة ديال هاذ الفلاح، الفلاح دبا اللي هاذ الفاتورة الطاقية هي اللي ما كيقدرش عليها مازال، ما بقاش كيقدر عليها، الفاتورات ديال الكهرباء ملي تتجيه في الآخر ديال الشهر، مول البوطة ملي كيوقف عليه في الآخر ديال الشهر، راه هاذ الشي اللي ولا الفلاح ما بقاش كيتحملو، وكان الفلاح طامع في هذه الألواح الشمسية أنها تحيد عليها (TVA).

ولكن ها هي، السيد الوزير، هذه وثيقة تثبت الكلام ديالي، هنا الشركة تؤدي نهار 9 يناير (TVA) على الألواح الشمسية، يعني أشنو هو هذا الدعم هذا اللي تعطى، إذا كان غير البومبات، البومبات راه معفيين أصلا من (TVA) دبا بغينا غير نفهمو، دبا كاين إشكال عند هاذ المؤسسات، دبا حتى المؤسسات واقفين، الفلاح والمؤسسات واقفين، ما عارفينش واش (TVA) كاينة ولا ما كايناش.

يعني، السيد الوزير، بغينا يفهمو باش حتى هاذ الناس يخرجو من هذه الدوامة فاش كاينة السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقى،

تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

نبغي نأكد، قلتها سابقا، أولا بالنسبة للفلاح كاين ما يسمى بالتعريفة الخضراء، بالمناسبة احنا راه غادي نراجعوها، لأن وقع واحد التحول على مستوى التعريفة الخضراء.

ثانيا، المنظومة ديال الضخ 0%، هاذ الشي كنأكدو لكم، ولكن إذا كان هناك إشكال نجلسو مع وزارة المالية ونعاودو نضبطو هاذ المشاكل.

المسألة الثانية، هو أنه اليوم الألواح الشمسية غادي يتحال، احنا هذاك الشي غادي نضبطوه لأنه احنا اتفقنا على منظومة ضخ متكاملة تكون معفية من (TVA).

إذا كان شي إشكال احنا ووزارة المالية نعاود نراجعوه إن شاء الله ونرجعو عندكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، عائدات الثروة المعدنية وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يعتبر المغرب من بين البلدان التي تتوفر على ثروات معدنية هامة، لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن عائدات هذه الثروات وتأثيرها على الناتج الداخلي الخام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طيب، السؤال واضح، رقم المعاملات في القطاع المعدني 56 مليار ديال الدرهم، 48 خاصة بالفوسفاط، التصدير دائما تنتكلمو حسب السؤال ديالكم، أما كاين تفاصيل أخرى.

فيما يتعلق بالتصدير كنصدرو ما يقارب من 48 مليار ديال الدرهم، أي 20% من الصادرات ديال المغرب إلى الخارج كاين تفاصيل أخرى، أنا جاوبت على الدخل الوطني هذه هي التفاصيل بالأرقام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة أحد السادة المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على الجواب المقتضب ديالكم.

في الواقع أثرنا هذا السؤال، لأنه هذه هي المؤسسة اللي يمكن نثيرو فيها هاذ الأسئلة عوض بلايص آخرين.

اليوم، الثروات المعدنية المغربية الكل يعلم، لا المغاربة ولا الأجانب، يعلمون أن المغرب والمملكة المغربية تتوفر على ثلاث أرباع دالاحتياطي العالمي من الفوسفاط.

ويمكن لنا، السيد الوزير، أنه في السنوات القليلة المقبلة نتحكمو في الأمن الغذائي العالمي، وكيمكن لنا نميو بلادنا من المراتب المتأخرة في التنمية البشرية إلى مراتب متقدمة، هذا ماشي كلام ديالنا هذا كلام ديال الخبراء في المجال.

اليوم، أولا بغينا من خلال هاذ السؤال نعرفو الخريطة ديال التوزيع ديال الثروات المعدنية، ثم بغينا نعرفو كم ننتج من هذه الثروات المعدنية؟ شحال شحال تينتج المغرب من الفوسفاط، من الذهب، من النحاس، وقس على ذلك.

ثانيا بغينا نعرفو السبب الحقيقي، علاش اليوم بلادنا ما كنشوفوش الآثار الإيجابي ديال هاذ الثروات المعدنية على المغاربة كاملين وعلى المغاربة اللي عايشين في ذيك المناطق؟

اليوم كنلاحظو على أنه كاين التأثير السلبي ديال الاستغلال ديال الثروات المعدنية على المواطنين اللي عندهم بلادهم غنية بهذه الثروات.

اليوم جميع المناطق أشنو تتاخذ من هذه الثروات المعدنية، كتاخذ الأمراض المزمنة، كتاخذ تدمير المنظومة البيئية، كتاخذ تلويث الفرشة المائية، كتاخذ البطالة، كتاخذ أشياء سلبية.

هاذ المجال، السيد الوزير، كان ممكن للحكومة أن تشتغل فيه وكان ممكن أن تدر على خزينة الدولة أموال طائلة، لكن الحقيقة ما عرفناش أشنو هو السبب الحقيقي اللي خلا الحكومة ما تجتهدش في تدبير وعقلنة هاذ القطاع.

لأنه كنعتقد ثروات هائلة لا تستغل، الإمكانيات ديال بلادنا لا الجيولوجية، هاذ الشي تيقولوه الباحثين والمختصين في المجال أنه كاين ثروات هائلة، أولا ما كايناش (l'exploitation) ما كيناش الإمكانيات أنه

نستخرجو هاذ المعادن، ثم الاستخراج ديال المعادن ما عندو حتى شي أثر لا على الدخل ديال البلاد ولا على الدخل ديال الموارد البشرية.

الاجتهاد مع كامل الأسف، كنا كنتمناو الحكومة تجتهد أنه تنمي الخزينة ديال الدولة ولكن كيبان وهذا ماشي كلامي أيضا، هو كلام ديال السيد رئيس الحكومة السابق اللي قال لكم مخاطبا الوزراء ديالو والبرلمانيين ديالو، وقال لكم جيتو للحكومة، كنتمناو أنه نميو الموارد ديال البلاد ولكن نميتو الموارد ديال السادة الوزراء والبرلمانيين، وأذكركم بالوضع الاجتماعي ديالكم كيفاش جيتو وكيفاش حسنتو الأوضاع ديالكم، وبغيناكم مع تحسين الأوضاع ديالكم تحسنو وضعية البلاد، هذا هو اللي أساسي هو أنه بلادنا خاصنا نحسنو وضعيتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا أبدأ من حيث انتهيت السي الصادي.

أنا أدعوك تجي تشوف هاذ الوزراء ديالولنا.. الله يرضي عليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أرجوك.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنت الأول تتعرف كيف كنت وكيف باقي، ولذلك قول الحقيقة للمغاربة، لا ما نقولهاش، خاصك تقولها وأنت عارف كيف كانوا الوزراء ديال الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

ما قاطعك أحد السيد المستشار، أرجوك، لا، احتراما للسيد الوزير الله يكثر خيرك، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

كنتحدى شي واحد يجيب شي وزير استغنى على حساب مصالح ديال الشعب في الحكومة السابقة والحالية، اللي كانوا مرفحين راه كانوا مرفحين قبل ما يكونوا وزراء، أما إلى كنت كتقصدنا احنا، كنتحدى تسول أشنو عندنا وأشنو عند الآخرين؟

وراك عارف، حشومة تقول هاذ الشي، عارف فين تنسكن وعارف فين تيسكنو الوزراء ديالنا، وكيفاش لم يتغيرو.

ولذلك هاذ الشي ما عندو علاقة وما نستغلوش هاذ المؤسسة باش نقولو كلام غير صحيح، وما غيباركش ربي لشي واحد بغى يستغنى على حساب الشعب، واحنا كنعرفو التاريخ لا الآن ولا مستقبلا، إلا لا شمر على ذراعو، ونتمنى شي بعضين اللي كيتكلمو يشمرو على ذراعهم.

في مجال المعادن، أول حاجة درناها واخذينا قرار كحكومة الخريطة الجيولوجية رهن إشارة الرأي العام، باش يعرفو الثروات اللي عند بلادنا ودرنا نظام في المعلومات الجيولوجية ووقعنا مع الجهات باش نديرو الخريطة الجيولوجية باش المغاربة يعرفو أشنو عندهم.

ثانيا، أنا كنتأسف، جيت للمجلس وللجنة المحترمة جاو بضعة مستشارين، أعطيت التفاصيل بالأرقام ديال الخرائط ديال المعادن فين موجودة في المغرب بما فيها الخريطة ديال الفوسفاط اللي كنتكلمو عليها، واليوم كنزيد الفوسفاط كيدخل للبلاد ديالنا 48 مليار ديال الدرهم، ماشي ما كيدخلش، وكنصدرو أغلبيته للخارج.

والبلاد ديالنا ما بين 2008 و2027 كتستثمر 200 مليار ديال الدرهم في الفوسفاط وفي (l'engrais, les fertilisants) باش نشجعو الفلاحة في العالم بما فيها إفريقيا، ومشينا كنستثمرو الحمد لله مع دول إفريقية كبرى باش يبقى الموقع في المغرب محترم ورأس المغاربة مرفوع.

كيشغل المعادن 41 ألف ديال المواطنين، لكن اللي متفق معك فيه هو أن هاذ الشي خاصو يكون الأثر على المستوى المحلي، طبعا، الآن القانون الجديد اللي كنوجدو نبدلو المنظومة اللي فيها ما يسمى بالتنمية المحلية انطلاقا من المعادن، وراه كنشتغلو نبدلو حتى (les redevances) بدل ما تمشي فقط للجهات تمشي شوية للجهات وشوية للجماعات ونديرو التنمية المحلية ونكثرو من التشغيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة، وموضوعه ارتفاع الأسعار بسبب لوبيات المضاربة والاحتكار ببلادنا، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيد المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

رغم أنه في الأصل كان حول قضية المضاربة ولوبيات الاحتكار، لأنه فعلا أحد الأسباب اللي كتضعف القدرة الشرائية وكتمس بها، هو المشكل ديال المضاربة في الأسعار، وأنا شخصيا وقفت على حالة في زيارة لمنطقة قروية في جبال الأطلس، أنه كينتجو التفاح بدرهم وكيتباع هنا في الرباط ب 10 دراهم، وأن الوسطاء اللي كيوفرو البنيات التحتية ديال اللوجيستيك أو النقل وكيخزنوه، كيضاعفو الأرباح ديالهم، وهذاك الشخص، الفلاح اللي كينتج وكيبذل مجهود، الربح ديالو ضعيف والمستهلك في الأخير كيتأثر سلبا.

الإجراءات اللي كانت في هاذ المجال:

أولا، كاينة لجنة وزارية فيها عدد من القطاعات الحكومية واللي كتشتغل، ونعطي مثلا الإحصائيات ديال نوفمبر، لأن اجتمعت آخر اجتماع ديالها كان في نهاية دجنبر، وعندها اجتماع اللي غادي يتقرر قريبا، حجزت 23 طن ودارت 10 ألف و752 عملية مراقبة في النقط ديال المراقبة اللي كتتم.

وكاين شق فعلا الغذائي اللي كيحتل واحد الدرجة كبيرة، بحيث أنه كاين عمليات ديال الحجز كبيرة تقريبا، مثلا حوالي 5 ألف كيلو على الفلاح في الحليب والمشتقات أزيد من 1000 لتر، وغيرها من.. هذا المستوى الأول ديال نواجهو المضاربة.

المستوى الثاني وهو التطبيق الصارم للمقتضيات المرتبطة بالحرية ديال الأسعار والمنافسة، الحمد لله دبا الآن تعين مجلس المنافسة، بدا العمل ديالو، والحكومة راه دارت أول خطوة كتعلق بالمشكلة ديال المحروقات، وأحالت هاذ الملف على المجلس ديال المنافسة.

الخطوة الثالثة واللي هي أيضا أساسية في هاذ المجال، هي العمل على تعزيز القدرة الشرائية بتعزيز منظومة الدعم الاجتماعي، الأرامل دابا الآن حوالي 90 ألف أرملة، التوسيع ديال برنامج "تيسير" المنح الجامعية، إضافة منحة التكوين المهني، إدراج الأمهات المعوزات ضمن المستفيدات من صندوق التكافل العائلي، أيضا إجراءات ديال الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص، راه وصلنا لعشرة، وزدنا 10% في 2014، ولكن غير كافي لأنه لابد من تعزيز القدرة الشرائية والإنجاح دالمسار ديال الحوار الاجتماعي، لأنه كيشكل مدخل في ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على ما تفضلتم بقوله، إلا أنه يبقى مع الأسف بعيدا عن الواقع.

فالقدرة الشرائية للمواطنين في تدهور يومي، وأسباب ذلك ليست محط اهتمام وزارتكم بالشكل المطلوب في غياب إستراتيجية واضحة غير مناسباتية تحمي المستهلك وتحفظ كرامته.

فالاحتكار والمضاربات وتعدد الوسطاء والتنافسية غير المقننة وغياب المراقبة وتجميد الأجور وتفاقم البطالة وتدني الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وسكن، واتساع دائرة الفقر والتفاوتات المجالية، وغياب حوار جاد مع نقابتنا الإتحاد المغربي للشغل، التي تنادي برفع الأجور واعتماد السلالم المتحركة، كل هذا يحول دون تطوير الإمكان البشري ويقف عائقا في سبيل يعني تحقيق التنمية المنشودة.

السيد الوزير،

إن فئات الشعب المغربي سواء تعلق الأمر بالطبقة العاملة أو عموم المأجورين أو العمال الزراعيين أو صغار الفلاحين أو الطبقات الشعبية التي لا دخل لها، تكتوي بلهيب أسعار المواد الأساسية وتعاني من ضعف الحماية الاجتماعية، وهاذ الشي ماشي غير هضرتنا احنا النقابة، 78% باعتراف من المندوبية السامية للتخطيط يشهدون بغلاء المعيشة.

فالإجراءات التي تقوم بها حكومتكم، السيد الوزير، ومن القرارات التي اتخذتموها سواء تفكيك نظام المقاصة، التقاعد، العمل بالعقدة، الزيادة في الضرائب على المنتوجات، خاصة الضريبة على الاستهلاك، الاقتطاعات من أجور المضربين، سعيا وراء رفع معدل النمو على حساب جيوب المواطنين، تاركينهم لجشع لوبيات المنتوجات الغذائية الأساسية ولوبيات العقار والمحروقات اللي ارتفعت أكثر من 9% منذ تحريرها، وتقلبات السوق في غياب التسقيف.

فحتى الطبقة المتوسطة أو الوسطى والتي كانت إلى عهد قريب قطب الاقتصاد أغرقت بالديون ودخلت في متاهات متطلبات الحياة اليومية، وهو ما يفسر الاحتجاجات التي عرفتها وتعرفها العديد من المناطق المغربية، وكذلك الإضرابات التي تقوم بها الكثير من القطاعات العمومية والقطاع الخاص.

إن برنامج حكومتكم، السيد الوزير، للحد من الفقر، لم يخرج عن

النطاق الإحساني لفئة محدودة من الشعب المغربي، والتي تعرف تزايدا مضطردا، سرعان ما فشل وسيفشل في غياب مقاربة مؤسسة مبنية على معطيات واقعية وموضوعية تجسد لسياسة ارتقائية ولحكومة منسجمة تشرك كل الهيئات والمجالس المعنية، علما بأن المجلس الأعلى للاستهلاك لم يؤسس بعد.

السيد الوزير، فعلا لقد ضقنا درعا بتقارير ومؤشرات وتصنيفات المؤسسات الدولية، وعلى الحكومة العمل بإرادة سياسية لإخراج بلادنا من هذا الوضع، سيما أن لكم ما يتوفر عليه من دستور جديد وإرادة ملكية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، الإنتقادات مشروعة، غير هو احنا راه عندنا إجراءات على الأرض، باش ما يتزادش الثمن ديال الخبز وقفنا استخلاص 30% ديال الرسم ديال الاستيراد وإلا كان الخبز غادي يتزاد في السوق المغربية، لمدة أربعة أشهر ما نستخلصوش هاذيك الضريبة.

ثانيا، زدنا خمسة دالمليار ديال الدرهم في صندوق المقاصة اللي هضرت على التفكيك، علاش؟ باش البوطة ديال 12 كيلو ما تزادش فيها 8 دراهم، الدعم ديالها 48 درهم، الآن 56 درهم، علاش؟ وهاذي أساسيات سبعة ملايين الأسر المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه لقطاع العلاقات مع البرلمان وموضوعه قانون التصريح بالممتلكات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لطرح السؤال، السي عبد الصمد تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نصت أحكام الفصل 158 من الدستور على إجبارية التصريح بالممتلكات والأصول التي في حيازة كل شخص كان منتخبا أو معينا على أن يقدم هذا التصريح وفق المقتضيات المحددة في القانون، لحد الآن لم تصدر الحكومة قانونا جديدا في هذا الخضم.

لذلك، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتدارك هذا التأخير بإصدار قانون التصريح بالممتلكات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، المغرب كيتوفر على منظومة قانونية تهم التصريح بالممتلكات، ما كنواجهوش فراغ قانوني، بقدر ما كنواجهو إشكالية تطوير المنظومة القانونية الحالية، يعني ما كاينش فراغ، ولكن خاصها تطور في ظل التحولات اللي وقعت على مستويات عدة.

هاذ المنظومة القانونية كاين القانون التنظيمي ديال عمل الحكومة وتأليف الدواوين، كاين ظهير كينظم هاذ الأمر، ليس القانون التنظيمي، الظهير عاد من بعد جا القانون التنظيمي.

كاين أيضا ما يتعلق بالقانون 54.06 اللي صدر في 2008 تهم هاذ المجال، وهم فئات من الموظفين والأعوان العموميين، أيضا المادتين 184، 185 والفصل 4 من مدونة المحاكم المالية، أيضا الكتاب الرابع، الفرع السابع من مجموعة القانون الجنائي.

ثم أيضا هناك مراسيم تطبيقية وقوانين اللي جات من بعد مثلا القانون التنظيمي الخاص بالنظام الأساسي للقضاة ديال 2016، القانون التنظيمي لمجلس النواب 2011، القانون التنظيمي دالمحكمة الدستورية، مجلس المستشارين، القوانين التنظيمية الثلاث للجماعات الترابية، والقانون التنظيمي ديال إعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

إذن كاينة منظومة قانونية، والهيئة العليا والمجلس الأعلى للحسابات كيشرف على هاذ الأمر.

التحديات فعلا، وزارة العدل منذ سنوات كانت أعلنت بأنه كاينة عندنا بعض الإشكاليات القانونية في التتبع دالمآلات ديال التصريح بالممتلكات، خاصة الملاءمة ديالها مع المقتضيات الدستورية الجديدة ديال 2011، هذا هو الورش اللي مطروح وكاينة تعديلات اللي مطروحة من أجل، كما قلت، تطوير هاذ المقتضيات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة متفقين على أنه هناك منظومة للتصريح الإجباري بالممتلكات فيها مجموعة من القوانين، فيها مرسوم وفيها مجموعة من المناشر.

لكن هذه المنظومة هي مرتبطة بالدستور المراجع لسنة 1996، اليوم نحن أمام دستور جديد سنة 2011، وأحكام الفصل 158 تحدثت على مجموعة من المبادئ التي تحدد الكيفية التي بها يتم التصريح بالممتلكات بالنسبة للمنتخبين وبالنسبة للمعينين.

وهناك مجموعة من المجالس الدستورية والاستشارية التي أحدثت بموجب أحكام دستور سنة 2011 ومقتضيات القوانين المنظمة لهذه المؤسسات الاستشارية والدستورية أحالت على الفصل 158، وتحدثت على أن التصريح يجب أن يكون بقانون طبقا لأحكام الفصل 158، أحيلك السيد الوزير على مقتضيات القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية، مجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، والنزاهة.

لذلك فأهمية هذا النص تتجلى في هاذ الأمر وتتجلى كذلك في الأمر الثاني المتعلق بتحيين مقتضيات هذه القوانين وربطها بأحكام الفصل 58.

في المستوى الثاني، لابد أن نؤكد أن أهمية هذا القانون تتجلى في اعتباره إسهاما في مصداقية المؤسسات الإدارية والمنتخبة أمام عموم المواطنين، وتتجلى أيضا في إسهامه في تخليق الحياة العامة.

ولابد أن تضم مقتضيات هاذ القانون الجديد الذي سيقوم بتحيين المقتضيات الموجودة في هذه المنظومة على آليات لزجر المخالفات المرتبطة بالإثراء غير المشروع الموجودة أو التي تدرك بعد انتهاء ولاية المنتخب أو المعين، لأن ذلك سيعطي جرأة مهمة في مصداقية تولي المناصب الإدارية والمناصب المنتخبة، أمام تلوت المناخ السياسي أساسا في بلادنا اليوم مع بعض التصريحات اللامسؤولة لبعض المسؤولين السياسيين في بعض الأحزاب غير الوطنية الذين أصبحوا يطلقون بعض التصريحات على عواهنهم والتي أصبحت تمس بمصداقية وتمس بالمناخ السياسي ومناخ الحياة العامة.

ولذلك هذا القانون سيكون إضافة وقيمة مهمة بالنسبة للحكومة إذا ما أقدمت على تحيينه ارتباطا بالأحكام الدستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، بعض المقتضيات راه تم تنزيلها في نظام القانون التنظيمي ديال القضاة راه تم إعمال ذلك، هذا والذي تفضلتم به.

في الشق المرتبط بباقي الفئات، وزارة العدل طرحت الفكرة القائمة على أنه ما يمكنش فئة اللي هما القضاة نخضعو التصريحات بالممتلكات المقدمة من طرفهم إلى التتبع، وعند حصول أي تغيير تقع إعمال المسطرة ديال المحاسبة أو المساءلة، ولا يتم نفس الأمر على باقي الفئات من الموظفين.

ولهذا السبب جاء التعديل ديال القانون الجنائي اللي بلغ مرحلة متقدمة من نقاشه في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب في أفق أنه يتقدم هنا في المجلس.

ولهذا السبب قلت، نحن نعمل على تطوير هاذ المنظومة كاينة مقتضيات راه تعالجت في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، الحد من تضارب المصالح وغيرها من الإشكاليات اللي تتدار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وطبقا لمقتضيات المادة 112 من النظام الداخلي، أعلن عن رفع الجلسة من أجل أداء صلاة العصر لمدة 10 دقائق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نستأنف جدول أعمال هذه الجلسة.

والسؤال موجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه الاستعمال العشوائي للأسمدة والمبيدات، وبطبيعة الحال سيتولى الإجابة عنه بالنيابة عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع

المدني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم اشكيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، يمثل الاستعمال العشوائي للأسمدة والمبيدات وخاصة المبيدات المهربة أحد الممارسات المثيرة للقلق، إذ يؤدي استخدام هذه المواد إلى تلوث المياه الجوفية وهو ما قد يجعل مياه بعض الفرشاة المائية غير صالحة للشرب.

من أجل ذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لمراقبة استعمال هاذ المواد في القطاع الفلاحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، المجال ديال استعمال الأسمدة والمبيدات والمراقبة المرتبطة بذلك هو يهم بشكل أساسي وزارة الفلاحة.

الوزارة المكلفة بالتنمية المستدامة عندها واحد الدور، ويتعلق بشكل أساسي ببرنامج وطني للتخلص من مخزونات المبيدات المنتهية الصلاحية، واللي هي فعلا عندما تستعمل تتأدي لهاذ الكوارث اللي تحدثت عليها، الإضرار بالمياه الجوفية وخلق إشكاليات كبيرة، فضلا على الإشكاليات ديال الاستعمال غير المعقلن وغير الخاضع للقواعد اللي كتنظم الاستعمال أيضا الأسمدة بالشكل المطلوب، وهذا أيضا تتكون عندو نتائج سلبية.

المغرب عندو شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" في 2015، وصندوق البيئة الدولي وأيضا منظمة "كروب لايف" الدولية.

البرنامج كاين فيه المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بتعاون مع وزارة الداخلية وزارة الصحة وكتابة الدولة للتنمية المستدامة، يهدف أولا إلى التخلص وأيضا إلى منع المبيدات المتخلى عنها ومنتهية الصلاحية، أيضا يهدف إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع التراكم ديال المخزونات والتشجيع على الاستعمال المعقلن والآمن للمبيدات، وأيضا التمكن من الاستعمال المنظم للأسمدة.

البرنامج عندما انطلق أولا دار واحد العملية ديال الجرد على أرض الواقع فيما يهم المبيدات، وأنجز هذا الجرد في 2016 وأنجزت دراسة بيئية ومخطط للتدبير البيئي أيضا في نفس السنة.

أيضا تم إطلاق طلبات عروض تهم هاذ المجال، وتم العمل على إطلاق زيارات ميدانية واستطلاعية للمواقع التي حددت من طرف الشركات التي فازت بطلبات العروض، هنا لابد من الإشارة أن المديريات الجهوية للبيئة في المناطق التي تعرف استعمال مكثف للأسمدة والمبيدات في القطاع الفلاحي، مثلا في منطقة سوس- ماسة كاين تتبع دقيق من أجل الحد من أي استعمال عشوائي، والتقارير اللي جات الآن مثلا على منطقة سوس هو أن الاستعمال العشوائي تم الحد منه.

أيضا المديرية الجهوية لجهة سوس-ماسة هي عضو ضمن لجنة تتبع المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية للحوض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إبراهيم اشكيلي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انسجاما مع السياسة الطموحة المرتبطة بمخطط المغرب الأخضر، السيد الوزير المحترم، استعمال هاذ المواد الكيماوية واستعمال هاذ المواد المبيدة الخطيرة كتأدي إلى تلوث المياه وكتسبب في أمراض للمواطنين الكبار والصغار، وشكون اللي كيجيب هاذ الشي، السيد الوزير؟ هو المراقبة ديال هاذ المبيدات اللي كتجي من برا غير مرخص لها في المغرب هي اللي كتجعل هاذ المشاكل.

احنا كنشوفو الأدوية، السيد الوزير، ديال المواطنين الدولة كتعاون فيها وزارة الصحة، علاش ما تعاونش الفلاحة فهاذ الأدوية هاذي باش ما يجيبوش ذيك الأدوية اللي رخيصة وخطيرة وما مرخص ليها في المغرب، تماما.

ونزيدك، السيد الوزير، بأن هاذ المواد هاذ الأدوية كيدواو بها المنتوجات الفلاحية، والمنتوجات الفلاحية كتصدر، وليكن في علمكم، السيد الوزير، بأن هاذ المنتوجات الفلاحية اللي كتصدر للخارج، أوربا كتدير تحليلات للمنتوجات الفلاحية ديال المغرب اللي كتوصل عندها، ودائما كيعطيونا بأن هاذ الأدوية كذا، وملي كنقلبو على ذيك الاسم ديال ذيك الأدوية عندنا في المغرب ما كنلقاوهش، ما عندناش، أدوية كيعطيونا أسماء ديالها ما عرفيناش احنايا وهي راه داخلة عندنا بالتهريب، هذا غير معقول، أشنو اللي جايب هاذ الشي؟ الرخص ديالها

اللي رخيصة على الأدوية كتباع هنا في المغرب ومرخص لها من وزارة الفلاحة.

وراه كاين عوامل أخرى، السيد الوزير، بأن المصدرين اللي كيصدرو راه بعض المرات كيحبسوهم، كيوقفوهم، العلامات ديالهم كيوقفو، كتعرف أوروبا إلى خدات واحد الشهرة على واحد الحاجة إلى قالو لهم الخبز قايسو الفار ما تكلوهش ما يكلوهش، راه ماشي بحالنا احنا.

الناس كيحاولو على المواطنين ديالهم، كيقدرو المواطنين، حتى احنا فالمغرب ما كنبغيوش هاذ القضية ديال الوزارة المكلفة ما نبغيوش هاذ القضية تكون غير المنتوجات الفلاحية المصدرة هي اللي عليها المراقبة، حتى السوق الداخلي كنبغيوه يكون هكذا، لأن الصحة ديال المواطنين أسبق من كل شيء، السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الصحة، ومع السؤال الآني الأول، وموضوعه ارتفاع وفيات الخدج والأطفال حديثي الولادة بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء زملائي المستشارين،

يعرف العديد من القرى والبوادي لاسيما بالمناطق النائية والجبلية ارتفاعا ملحوظا في وفيات الخدج والأطفال حديثي الولادة بسبب الإهمال والاستهتار وسوء الحكامة، بالإضافة إلى غياب العلاج جراء انعدام المستشفيات المتعددة الاختصاص، ناهيك عن الخصاص المهول في الأطر الطبية والتجهيزات الأساسية.

السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات الوقائية التي ستتخذها وزارتكم من أجل إيجاد حل جذري لمعالجة هذا الموضوع في القرى والبوادي وفي المناطق النائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أنس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم، يمكن لي نقول لك أن هناك في بلادنا واحد التقدم ملموس في صحة الأم والطفل حسب النتائج الأخيرة ديال المسح الوطني الأخير حول السكان وصحة الأسرة، 72 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في 2017 عوض 112 في 2010 بالنسبة للنساء الحوامل، هذا مؤشر صحي اللي كنقيمو به الجودة ديال الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية.

بالنسبة للمواليد الجدد، كذلك هناك انخفاض ب 35% حيث نمر من 21 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في 2011 إلى 13.6 في 2018، كذلك الرفع من نسبة المراقبة ديال الحمل إلى 88.4%وفي العالم القروي 79.6% يعني الفرق بين العالم القروي والحضري ما بقاتش كثيرة.

في ما يتعلق بالولادة تحت المراقبة، في مؤسسات تحت المراقبة، 86.6%، في العالم القروي 74%، و12% ديال العمليات قيصرية كذلك خارج المستشفيات الجامعية.

هذه كلها مؤشرات كتبين بأن هناك مجهود اللي تدار، البرنامج الوطني ديال التمنيع اللي كيضمن الحق ديال الطفل في التلقيح، كيساهم كذلك في خفض الوفيات ديال الرضع ونسبة ديال المرض لدى الأطفال، حيث اليوم عندنا 12 ديال اللقاح مجاني والتغطية لقاحية كتفوت 98% في 2018.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، إلا أني لابد من أن أوافيك ببعض الإحصائيات في مستشفى إقليم طانطان، وهذا نعتبروه مستشفى إقليمي، ناهيك عن المستشفيات أو المستوصفات القروية.

في ما يخص إقليم طانطان، نجيو مثلا للوفيات، نشدو جوج وفيات، ولكن نشدو الإحصاء الكبير ديال تنقلات الأطفال من المستشفى الإقليمي إلى المستشفى الإقليمي، 30 حالة عندنا اللي تنقلت من طانطان لكلميم ولا أكادير، 30 حالة، في ما يخص سنة 2017.

في ما يخص سنة 2018 عندنا 21 في (semestre) الأولى، في 6 الأشهر الأولى انتقل عدد الأطفال ل21 هزوهم من طانطان داوهم لأكادير،

21 كذلك في إحصائيات ستة أشهر كاين جوج وفيات، ونقلو النساء من مستشفى إقليم طانطان لأكادير وكلميم 11 حالة، هاذي في 6 أشهر الأولى، بمعنى أن عندنا إلى دوبلناها في جوج غادي نلقاو على 22 إمرأة زائد 42 طفل.

السيد الوزير، كذلك احنا في طانطان الآن، تم توقيف المندوب المدير في 18-7-2018، إلى يومنا هذا المستشفى بدون مخاطب، وهذا نعتبره مستشفى إقليمي، يعني هذا راه إشكالية مطروحة من يوم 18-7 إلى يومنا هذا، المستشفى بطبيعة الحال تم بناؤه، تم إعادة هيكلته كذلك من جديد، ولكن بغينا، السيد الوزير، الأطر، عندنا إشكالية في الأطر والأطباء كذلك الاختصاصيين بغينا الزيادة ديالهم، لأن عندنا جراح واحد ولا طبيب نسائي واحد، هذا راه ما يكفي بالنسبة لإقليم طانطان، واحنا كذلك بعيد من العيون، المستشفى الجهوي 300 كيلومتر، وبعيد من المستشفى الجهوي ب 300 كيلومتر، يعني بحالش بالضبط هاذ المرأة غادي تنقل وهي في حالة الوضع، في حالة الولادة غادي تنقل ب 300 كيلومتر في (l'ambulance) حتى لأكادير.

إذن الله يجازيك، السيد الوزير، بغينا كذلك تعين لنا طبيب ولا جوج ولا ثلاثة تزيدهم لنا لمستشفى إقليم طانطان في ما يخص الأطباء ديال النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، تكلمت على العدد ديال انتقال الحوامل وأطفال حديثي الولادة، ما تكلمتيش على العدد ديال الولادات، كاين 700 ألف ولادة في بلادنا في السنة، وتنتكلمو على الآلاف ديال الولادات الحمد لله اللي طبيعية وآلاف اللي هي تحت المراقبة، بطبيعة الحال هاذ الحالات ديال الولادات المعقدة كاينة في جميع أنحاء المغرب.

واحنا الآن في إطار برنامج ديال تسريع تأهيل المستعجلات اللي شرفنا عليه مؤخرا، عملنا تطوير ديال المسالك المستعجلات الطبية المتخصصة في طب الخدج وحديثي الولادة، وبالملموس جهزنا المستشفيات الجهوية ب144 حاضنة ثابتة ل(les couveuses) وجهزنا كذلك 24 حاضنة متنقلة، كل مستشفى جهوي عندو جوج، يمكن لو يمشي إلى مستشفى وياخد هذاك الطفل الخدج في ظروف طبية وبداخل سيارة إسعاف كذلك مجهزة اللي شفتونا وزعناهم كذلك، وأعطينا الأولوية لهاته الفئات.

هناك كذلك دراسة تقيمية اللي عملناها لجودة الخدمات على مستوى 12 ديال المستشفيات الجهوية واللي من خلالها وضعنا خطة لتحسين الخدمات فيها الأدوية والتجهيزات الأساسية وتكوين الأطر وغادي ننزلو في المستوى ثاني إلى المستشفيات الإقليمية، خاصنا نمشيو درجة بدرجة باش يمكن نرفعو من مسألة الجودة باش هاذ الفرق اللي بقى اللي عندنا ديال الوفيات يمكن نتجاوزوه إن شاء الله، لأنه تيكون فيه تدخلات ذات جودة عالية وتحتاج إلى مستلزمات وتخصصات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه، السياسة الحكومية لتحسين المنظومة الصحية، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي، تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة لتأهيل القطاع الصحي، لازال يعرف اختلالات وإشكاليات متعددة، وعلى هذا الأساس، نسائلكم ما هو تصوركم بخصوص تحسين المنظومة الصحية؟ ما هي الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتجويد الخدمة الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هناك سياسة حكومية لتحسين المنظومة الصحية، البرنامج الحكومي فيه 4 ديال محاور أساسية:

تعميم التغطية الصحية وهذا واحد العمل اللي خدام اليوم، كل الترسانة القانونية والتنظيمية راه هي دارت، المشاورات كذلك مع بعض الفئات الحرة وبعض المهن المستقلة كذلك في طور الإنجاز باش نوصلو إلى مراسيم ديال تحديد الدخل الجزافي واستكمال هاذ التغطية ونوصلو إلى 90%.

المحور الثاني فيه مواصلة ديال تحسين وتعميم الخدمات الصحية، راه أكثر من 9000 سرير اللي هي مبرمجة اليوم، منها جزء اللي يعني تم

الافتتاح ديالو ومنها اللي مازال في الطريق ومنها اللي هو في الدراسة، ولكن واحد السؤال اللي جاي ونتكلمو في هاذ المسألة كذلك، باش يمكن نوصلو من 60% اليوم إلى 100% من الولوج إلى الخدمات الصحية.

صحة الأم والطفل كمحور ثالث كأولوية وطنية، تكلمت عليها في السؤال السابق.

والمحور الأخير هو تعزيز وتثمين الموارد البشرية.

وأعتقد هاذو كلها محاور أساسية وتهم القطاع وتهم المواطن بشكل أساسي، 4000 منصب مالي في سنتين متتابعتين ما كانش في التاريخ ديال هاذ القطاع في السابق، تعزيز الكفاءات، التكوين المستمر هاذ السنة 3 المرات الميزانية من 6.5 مليون إلى أكثر من 21 مليون ديال الدرهم اللي خصصناها من أجل ذلك.

رفعنا من العدد ديال الطلبة في مهن الصحة 2580 طالب جديد برسم هذه السنة الجامعية وفتح معاهد ديال التكوين المهني في الميدان الصحي، وهذا بتوجيهات ملكية في هذا الجانب كاين جوج ديال المعاهد اللي غيتدارو مع المكتب الوطني للتكوين المهني و8 غادي تديرهم إن شاء الله وزارة الصحة بشكل ذاتي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لابد في البداية أن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها في هذا القطاع الحيوي المحفوفة بإكراهات بنيوية ووظيفية متراكمة.

وتفاعلا مع جوابكم نود في الفريق الحركي أن نؤكد على أن عودتنا لطرح وضعية المنظومة الصحية ببلادنا يستدعيها إيماننا العميق بأن الحق في الصحة وتطوير هذا القطاع الحيوي هو ممركز على كل تنمية حقيقية ومستدامة.

وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

أولا، في ظل الانتقادات الكثيرة الموجهة لقطاع الصحة وفي ظل الاختلالات والإشكالات المتراكمة، أعلنتم مؤخرا عن إطلاق المخطط الوطني للصحة لسنة 2025 الذي يتضمن 25 محورا واللي ذكرتو 5 محاور منها دبا، وعلى هاذ الأساس نتساءل عن كيفية تمويله وآليات تنزيله ومدى انخراط باقي القطاعات الحكومية والجماعات الترابية في إجراءات هذا المخطط الهام، على اعتبار أن مستقبل الصحة ببلادنا أكبر من المقاربات القطاعية الضيقة.

ثانيا، علاقة بما سبق، نعتقد في الفريق الحركي أن نجاح هذه الخطة يبقى رهينا بفتح حوار وطني موسع يتوج بإعداد ميثاق وطني للصحة.

ثالثا، نسجل السيد الوزير أنه رغم الزيادة المسجلة في ميزانية القطاع بما يعادل حوالي 11% ورغم أهميتها، فهي تظل محدودة بالقياس مع حجم الخصاص المسجل في هذا القطاع، لا من حيث التجهيزات ولا من حيث الموارد البشرية، وهو ما يستوجب مزيدا من المجهود من طرف الحكومة لإيلاء هذا القطاع ما يستحقه من أولوية.

رابعا، تظل العدالة المجالية في توفير البنيات الاستشفائية والخدمات الصحية أهم الإشكاليات في هذا القطاع، وهو ما يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم للحد من التمركز البارز في هذا القطاع وبغية إنصاف الجهات المحرومة، وخاصة العالم القروي الذي يعرف خصاصا مهولا لا من حيث المراكز الاستشفائية ولا من حيث الموارد البشرية.

السيد الوزير،

تتقومو بواحد المجهود كبير لأن تتزور واحد العدد ديال المناطق، وهنا واحد المستشفى اللي هو منسي السيد الوزير هو مستشفى محمد الخامس بآسفي، هاذي 35 سنة ما عمرو تزاد فيه ولو متر ديال البنيان، حتى إلى كانو عندنا الأسرة كنقصو من بعض الأقسام ونزيدو هاذوك الأسرة.

احنا اللي تنطلبو السيد الوزير باش تديرو مستشفى الاختصاصات. تنطلبوكم في هاذ أسميتو باش تزورو مستشفى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب اتفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

أتقاسم معكم الإيمان بالحق في الصحة وأطمئنكم على آسفي، توصل بصور للأشغال اللي الآن منتهية في بعض المصالح بهذا المستشفى إن شاء الله والتي تنتظر الافتتاح ديالها. هناك عمل ديال المنتخبين كيقومو به مهم وأشيد به.

تكلمتم فعلا عن المخطط ديال الصحة 2025، وهو مخطط إجرائي تدار بطريقة تشاركية، 3 دعامات و25 محور و125 عملية وأكثر من 600 إجراء، بدينا تنفعلو فيه وهو ورقة طريق بالنسبة إلينا، كيتكلم على جميع الأمور، جانب تهم تنظيم وتطوير عرض العلاجات، وجانب اللي تهم البرامج الصحية كذلك والتعزيز ديالها وجانب اللي أساسي اللي فيه واحد المجموعة ديال القطائع كيتكلم على الحكامة والتمويل،

المسألة اللي تكلمتو عليها ديال التمويل والتمويل بالأساس كيبقى ديال الميزانية ديال الدولة وديال التغطية الصحية، يعني الصناديق ديال التغطية الصحية وبالتالي التوسيع ديال التغطية الصحية مسألة أساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، التزام الحكومة بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحوالي 10000 سرير خلال هذه الولاية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

التزمت الحكومة بالوصول إلى 10000 سرير خلال هذه الولاية، ما هي المجهودات التي تبذل لتحقيق هذا الهدف الذي ننتظره بلهفة كبيرة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا هذا التزام ديال الحكومة وهذا ضرورة اليوم حتمية باش يمكن نواكبو الطلب اللي كاين على الخدمات الصحية ونواكبو التنزيل ديال نظام التغطية الصحية "راميد".

اليوم حوالي أحصيت واحد 100 ديال المشاريع بين ما تم الافتتاح ديالو، يمكن لي نقول لكم بأنه اليوم 10 دالمؤسسات اللي تفتحات 950 سرير، كاين 52 مؤسسة اللي فيها 6014 سرير في طور الأشغال، بما فيها مستشفيات جامعية، وكاين 21 في هاذ..21 مستشفيات ديال القرب في أماكن ما كناش كنتصورو أن يكون فيها مستشفيات، الحمد لله اليوم كاينة في بلادنا.

بطبيعة الحال ما كاينش غير هاذ المسألة ديال المستشفيات، كاين كذلك العصرنة ديال المرافق الطبية والتجهيزات التقنية حسب الخريطة الصحية، جهازديال (Scanner) في كل مستشفى إقليمي، جهاز ديال الرنين المغناطيسي (IRM) في كل مستشفى جهوي، أجهزة كذلك ومعدات ديال التحاليل في المستشفيات الجهوية والإقليمية، تأهيل البنيات القديمة وتوسيع المنشآت، واحد العدد ديال المستشفيات اللي تتعرف الأشغال ربما بعض الأشغال كتطوال، لأنه ملي تيكون خاصك تستمر في الخدمة وتقوم بالعمل كذلك.

ولكن الحمد لله الثلاث سنوات المقبلة الوجه ديال العرض الصحي أكيد أنه غيتغير. غنحتاجو بطبيعة الحال أننا نشتغلو كثير على الحكامة، على التدبير ديال المؤسسات، على تعزيز الموارد البشرية والتثمين ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا خبر ستسر به جميع الأسر المغربية خاصة الأسر التي ترى أنها لا توجد في مناطقها مستشفيات اللي غادي تؤدي الدور ديالها على الوجه الأكمل.

السيد الوزير،

فعلا هذه المجهودات لا يسع الفريق الاستقلالي إلا أن يثمنها، ويبارك في هذه المجهودات حتى ترى النور إن شاء الله.

متمنيات الفريق الاستقلالي أن تحظى الأماكن النائية، خاصة أماكن المغرب الشرقي من الراشيدية حتى لبوعرفة، فكيك، وعاود ثاني الأطلس وبتخومو وبمرتفعاتو نتمناو تحظى بنصيبها في هذه الأسرة أو بهذه المؤسسات الصحية اللي غتكون ضمن هذا البرنامج.

احنايا ما يمكن لنا الآن بالفريق الاستقلالي إلا أن نبارك، إلا أن نقول نطلب الله أنه يحقق هذا المراد لأن صحة الإنسان أولوية قبل الغذاء، أن الصحة يمكن لنا نصبرو بالجوع وما نصبروش، الله ينجينا وينجي جميع المغاربة من الألم، ما نصبروش من المغص لأنه قاتل، والجوع يمكن لنا ننتظرو نباتو ليلة أو 2 ليلات يمكن لنا نصبرو، ولكن الصحة راه ضرورية في هذا العهد هذا، خاصة عندنا تكاثرت الأوبئة، وكنتمناو من الله يوفقنا باش نكونو كنشوفو أكثر من 10000 لأن هذا واحد العدد لأن هو يمكن لو يكون قليل مع المتطلبات المفروضة اليوم.

شكرا السيد الوزير، والله الموفق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

مزيان نطمئن كذلك، أولا هادو مشاريع لما تنجمعو الغلاف تنلقاو أكثر من 20 مليار ديال الدرهم، هذا للناس اللي تيقولو بأنه الصحة، الصحة راه تحظى بواحد الأولوية في السياسة الحكومية، وتنقول لك تكلمتي على الجهة الشرقية فكيك الريصاني وإمزورن، مثلا إمزورن مستشفى غادي يفتح إن شاء الله في القريب، القصر الكبير مستشفى القرب غادي يفتح في القريب، كلميم المستشفى الجهوي انطلق، فكيك كاين مستشفى جرف الملحة، القصر الصغير، بن قريش، واحد العدد ديال.. ما غنذكرش ربما يبقاو بعض الجهات الأخرى، ما كاينش شي جهة اليوم اللي منسية، اللي كاين هو أنه لما غنستمرو في هاذ الشي خاصنا نأهلو كذلك مجموعة ديال المستشفيات، هناك مجموعة ديال الأقاليم اللي طالبين اليوم، سيدي سليمان، في المحمدية، في جرسيف، كيطلبو أنه يتم بناء مستشفيات جديدة.

هناك أقاليم حديثة بحال الدريوش اليوم اللي المستشفى ديالها إن شاء الله غيكمل، ولكن الأقاليم اللي هي حديثة الإحداث اللي كتطالب أن المستشفيات ديالها تحول من مستشفيات القرب إلى مواصفات ديال مستشفيات إقليمية، ثم هناك العواصم الجهوية السابقة اللي خاصها يبقى فيها المستشفيات بمواصفات مستشفى جهوي، ناخذو مكناس، ناخذو سطات، واحنا عازمين باش نخليو هاذ المستوى إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمرو للسؤال الموالي، موضوعه غزو السوق المغربية بالأدوية المهربة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أعتقد على أن انتشار الأدوية المهربة أضحى واحد الظاهرة تعرفها ربوع المملكة، الشيء الذي جعل ذوي الاختصاص وبعض جمعيات المجتمع المدني يدقون ناقوس الخطر أمام الانتشار المهول للأدوية المهربة.

على هاذ الأساس، السيد الوزير المحترم، الفريق الاشتراكي، يسائلكم عن الإستراتجية الحكومية المعتمدة من أجل محاصرة ظاهرة تهريب الأدوية المهربة التي تمس بالأمن الدوائي للمواطنات والمواطنين المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

فعلا السيد المستشار، هاذ الظاهرة أو الاتجار بالأدوية والمنتجات الصيدلية خارج الصيدليات، كانت مهربة أو من داخل المنظومة الوطنية، ظاهرة عالمية، وكتكون في كل دول العالم حقيقة اللي كتكون بتكثيف المجهودات من أجل الحد من استفحالها.

المغرب ما كيخرج بطبيعة الحال من هاذ الإطار. هاذ الظاهرة لم تمس القطاع الصيدلي، لأنه هذا قطاع اللي كيتميز بالتقنين المحكم وتشريعات وتنظيمات تخص الدواء وكذلك الخضوع ديال مراقبة مفتشية الصيدلة والتزام الصيدليات بأخلاقيات المهنة ومعايير الجودة، وهاذ الشي اللي كيجري في خارج القطاع الصيدلي من تهريب الأدوية مشكوك في جودتها وتسويقها بطريقة غير شرعية لا يدخل ضمن اختصاصات الوزارة.

بطبيعة الحال القانون 17.04 كيحدد المكان ديال تدخل المفتشين الصيدليين إما في المؤسسات ديال التصنيع ولا المؤسسات ديال التوزيع أو ديال الصيدليات.

قلت بأن هاذ المسألة هاذي تؤول المراقبة ديالها إلى المفتشين ديال زجر الغش، كاينين اللي تابعين لوزارة الفلاحة، كذلك مصالح ديال الاقسام الاقتصادية والاجتماعية بالعمالات اللي كتراقب السلع، كنتدخلو إلى طلب منا ذلك مثلا من النيابة العامة، كنقدر نمشيو، إلى كانت لجان مشتركة، واحنا راسلنا قطاعات: قطاع الداخلية، قطاع الفلاحة، راسلنا باش نشكلو واحد اللجان مشتركة باش يمكن نعاونو احنا بالجانب التقني، التدخل التقني من خلال المختبر ديالنا، لأن تكلمتو على السلامة، ونتعرفو كذلك على الأصل ديال هاذ الأدوية واش مصنوعة هنا ولا جاية من الخارج، واش هي مزيفة أو غير مزيفة، تقدر تكون مهربة وصالحة للاستعمال، تقدر تكون مزيفة إلى آخره.

فاحنا مستعدين من أجل ذلك، والحمد لله بدينا، كاين باش نتصداو لهاذ الظاهرة مؤخرا ورشات ديال التكوين لفئة من الصيادلة والمفتشين وكذلك مصالح الدرك الملكي والشرطة والجمارك، للتنسيق في ما بيننا من أجل محاربة هاذ الظاهرة، ونبغي نقول بأنه المغرب أقر في

الآونة الأخيرة القانون 16.16 بالموافقة على إقرار اتفاقية (Medicrime) خاصنا بطبيعة الحال نكملو التصديق عليها من خلال البرلمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة استمعت بإمعان لجوابكم، ولكن في تقديرنا المسؤولية تبقى مسؤولية حكومية، لأن لا يمكن لوزارة الصحة أن تلقي باللائمة على قطاع آخر، وإلا ما معنى الحكومة تدبر الشأن العام للمغاربة؟

احنا السيد الوزير أصارحكم القول بأن هناك اتساع ديال ظاهرة التهريب، كاين اتساع ديال الظاهرة ديال التزييف والتقليد، كاينة منشآت صناعية سرية ما وقع بمدينة برشيد، احنا عندنا أدلة.

وثانيا هاذ الظاهرة ديال التهريب احنا بالمناسبة أنا أشيد بالمجهودات ديال السلطات الأمنية من درك وأمن وطني وحتى رجال الجمارك، ولكن السيد الوزير هاذ الناس اللي ساكنين في شمال المغرب والمعبر ديال سبتة ومليلية المحتلتين يوميا تتدخل هذيك الأدوية تحت طائلة من؟ خاصهم يعرفو علاش المغاربة تيمشيو لها؟ منسوب دالوعي ضعيف إيه ولكن من المسؤول عن ذلك أمام تكاثر وانتشار دعاة من يروجون لهاذ الناس؟

والغريب في الأمر أننا كفريق اشتراكي كنتسائل كيفاش الإعلام العمومي يسمح لناس غير مختصين ماشي أطباء يروجون للمغاربة ويستغلون منابر عمومية باش يديرو التعاطي لهاذ التداوي، وكاين اللي تيبيعو هنا غير في تمارة هنا حداكم السيد وزير الصحة، إذن مسؤولية من؟ كاينة المديرية ديال المراقبة ديال الأدوية هذا واحد.

جوج، كاينة واحد الظاهرة أخرى، فعلا هاذ الظاهرة تنخر المجتمع الدولي، ولكن الأهداف السبعة عشر اللي تتبنى عليها هاذ الإستراتيجية ديال التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، من بين الأهداف ديالها هي الصحة، الدواء مرتبط بالصحة ديال المواطنة والمواطن، كيف نسمح باش يكون مخزون دالأدوية في دولة مثلا إسبانيا أو في فرنسا على وشك الانتهاء وتتجي مافيا وتدخلو بطريقة سرية للمغرب، وتعمد إلى تغيير أو تزييف تاريخ الصلاحية.

أنا لا أشير هنا إلى القطاع الصيدلي، ولكن هناك بعض القطاع الصيدلي أيضا اللي تيبيع القرقوبي بوصفات مزيفة والنيابة العامة تتدخل وعندنا ملفات، ولعل الملفات التي تباشر فيهم البحث الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ما وقع بالدار البيضاء في 13 و14 يؤكد صحة ما أقول.

إذن احنا السيد الوزير الهدف ديالنا توجهنا لقطاع الصحة لأن انتوما أقرب، والإصلاح يكون عن طريق التشريع، ما معنى التشريع؟ أمام الفراغ القانوني حتى السلطات المحلية أحيانا لا تستطيع باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

بطبيعة الحال هاذ الحكومة اللي احنا فيها جميع بطبيعة الحال هي اللي تتصدى لهاذ المسألة هذه وكل القطاعات المعنية حسب الاختصاصات ديالها راه تتدخل وتتقوم بالعمل ديالها، لا في الجمارك ولا الشرطة القضائية ولا شرطة الحدود ولا السلطات ديال محاربة الغش.

أنا تنقول بأن خصنا واحد العمل مشترك بطبيعة الحال، وخاصنا آليات، وفعلا أنه لما تكلمت على هاذ الاتفاق الدولي فهو يؤسس لإطار ديال التعاون اللي هو وطني ودولي في نفس الوقت، لأن هاذي راه جريمة عابرة للقارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الخامس، موضوعه الاختلالات التي يعرفها نظام المساعدة الطبية "راميد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال، تفضلو السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

حظيتو باستقبال مؤخرا من طرف جلالة الملك انتوما والسيد رئيس الحكومة، كانت توجيهات حول الاختلالات اللي تيعرفها برنامج "راميد".

بغينا نعرفو السيد الوزير أين وصلتم في إصلاح هاذ البرنامج ديال "راميد"؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

أولا تعميم نظام المساعدة الطبية منذ 2012 هو واحد الخطوة أساسية مهمة لبلادنا في اتجاه توسيع الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة، هاذ النظام بعد التنفيذ ديالو بانو مجموعة ديال الاختلالات مرتبطة بالاستهداف، اليوم أكثر من 12 مليون ديال المسجلين، مرتبطة كذلك بالملاءمة ديال العرض مع الطلب، مرتبطة كذلك بالندرة ديال الموارد البشرية، وكيف ما قلتو جلالة الملك نصره الله يولي أهمية قصوى لهذا القطاع ولهاذ النظام، ومن خلال اللقاء الذي حظينا به مع السيد رئيس الحكومة يوم 7 نونبر قدمنا لجلالة الملك نصره الله الخطوات الأولى الخاصة بتقويم الاختلالات اللي كيعرفها هاذ النظام، وكذلك المراجعة العميقة لأن مرتبطة بالمنظومة الوطنية للصحة.

وجلالة الملك أعطى التعليمات ديالو السامية قصد مواصلة التفكير بخصوص مختلف مقاربات الإصلاح المطروحة، لأن هناك مقاربات، ما كاينش غير مقاربة واحدة، وذلك بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، لا سيما وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية، واحنا راه خدامين في هذا الصدد إن شاء الله وغنقدمو لجلالة الملك في الأسابيع المقبلة إن شاء الله التصور حول هاذ الإصلاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

فعلا كاين كلام توجيهي ديال جلالة الملك للسيد وزير الصحة وللسيد رئيس الحكومة.

فعلا السيد الوزير أنتم تتعترفو بأن كاين واحد الخلل فعلا فهاذ المساعدة الطبية "راميد".

فعلا احنا كمنتخبين من خلال المعاينة ديالنا تيتبين فعلا كاين خلل حقيقي وخلل كبير.

فعلا ملي تنسمعو السيد الوزير بأنه كاين 12 مليون مستفيد من الناس اللي عندهم البطائق تنتأملو ملي تنمشيو للمستوصفات والمستشفيات تنلقاو الاستفادة ضعيفة ديال المواطنين، خاصة القانون تيتكلم على الاستفادة المجانية ديال الفقراء، ولكن تنلقاو الاستفادة المجانية ما كيناش والبطاقة ديال "راميد" ما تتساعدش الضعفاء والفقراء على الاستفادة بالشكل المطلوب.

احنا السيد الوزير ماشي تنديرو المزايدات، وما عندناش معكم مشكل كوزير للصحة، عندنا مشكل مع الصحة ومع وزارة الصحة، تنخاطبوكم ونسولوكم باش تعالجو هاذ الاختلالات اللي كاينة، تنطرحو أسئلة ربما ما تعجبكومش ولكن من أجل تصحيح المسار فهاذ القطاع اللي هو قطاع مهم وحيوي.

السيد الوزير،

هاذ المشكل ديال "راميد" احنا اللي تنعيشو في البوادي وفي القرى تنلقاو بأنه الناس يتخبطون في المشاكل في جميع المستوصفات، ولكن بغيناكم السيد الوزير احنا كمنتخبين وسبق لك فالاجتماع الأخير ديال طنجة قلتي بأنه هذا اختصاص حصري ديال وزارة الصحة، فعلا اختصاص حصري، ولكن بغينا احنا كمنتخبين تيحاسبونا، والمواطن تيعتقد بأن احنا المسؤولين على القطاع الصحي، احنا ماشي مسؤولين على القطاع الصحي، القطاع الصحي مسؤولة عليه الوزارة، وإلى كاين شي خلل ولا مشكل كاين عند الوزارة السيد الوزير ما كاينش عند المنتخبين.

احنا السيد الوزير تنترجاوك لأنه جينا عندك للمكتب ديالك وطلبنا منك غير تراجع القرار ديال وزان باش تلونصي الدراسة، والتزمتي معنا في شهر 10 باش غتلونصيه، إلى حدود الساعة باقي ما لونصتيهاش.

المواطنين تيعتقدو أن القرار بيدينا واحنا ماشي بيدينا.

أنت السيد الوزير ما عرفناش علاش مأخر هاذ الدراسة ما لونصيتيهاش، درتي بيان والتزمتي بأنه غادي تبدا الأشغال في 2019 وخاص 26 مليون درهم في البيان ديالكم، ولكن كنترجاوك السيد الوزير باش تسرع بهاذ الأمور لأن المصلحة ديال المواطنين فوق الحسابات السياسية وغيرها السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

غير بالنسبة لهاذ المسألة ديال وزان باش ما نبقاوش نعاودوه، صافي التزمنا في 2019 غنطلقو والدراسات راه اعطينا لراسنا حتى لمارس، لأنه كاين واحد المجموعة ديال الوثائق اللي خاصك تعددها باش تلونصي الدراسة.

أنا اللي بغيت نقول بأنه نظام المساعدة الطبية فعلا خاص مقاربة هيكلية، ولكن في نفس الوقت راه احنا ما جالسينش، وزارة الصحة تتحمل المسؤولية ديالها وكتشكر الجماعات الترابية والمجالس الإقليمية على الشراكة اللي تتعمل معها، هي تتقول ما غاديش نطلبو منهم يعوضونا، ما كنطلبوش احنا من الجهات أنها تعوض وزارة الصحة، ولكن كنطلبو المساعدة في الصحة الجماعاتية، في الصحة المتنقلة، في صحة الأم والطفل، كاين ما يتدار بشكل مشترك.

ثم كذلك بالنسبة ل "راميد" هذا اليوم ماشي ما تيلقاوش، راه 20 مليون ديال الخدمة الصحية في سنة، 20 مليون، الآلاف ديال العمليات، يعني العدد ديال الخدمات مع الماضي ارتفع، هناك تحول في التعامل ديال الإنسان مع صحته ومع المنظومة الصحية، ما بقيناش كنمشيو إلى الطب التقليدي، ولت الناس تتمشي إلى المستشفى، كتقلب على المستوصف، كتمشي تاخذ الدواء ديال السكر وديال الضغط وبالتالي هاذ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الموالي والأخير في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارتكم للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إلا أن هذه الجهود لم تزل لا تصل للوسط القروي، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات المتخذة من أجل النهوض بحقوق هذه الفئة في الوسط القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم.

طبعا أنتم تعلمون أن هناك عمل مهم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بدأناه انطلاقا من تنزيل السياسة العمومية المندمجة التي تحدد التزامات القطاعات الحكومية وتسمح بمساحة كبيرة لانخراط المجتمع المدني لصالح هاته الفئة.

هناك عمل مهم نقوم به، يستفيد منه الأشخاص في وضعية إعاقة، سواء كانوا في الحضر أو كانوا في المجال القروي، ليس هناك أي استثناء من طبيعة الحال، فالاشتغال اليوم على معيرة لغة الإشارة، الاشتغال على نظام تقييم الإعاقة، على نظام الدعم الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، تقديم خدمات في مجالات متعددة تعم الجميع، تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الوظيفة العمومية، وهذا التشغيل هو مبني على دعوة إلى تقديم الترشيحات إلى جاو من المدينة أو جاو من القرية، فهم سيان متساوين في هذا الحق، دعم المجتمع المدني المشتغل بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة أيضا من العالم القروي.

ولكن مع ذلك، بغيت نعطيك معطيات مرتبطة بالمستفيدين من المجال القروي، مثلا بالنسبة لخدمات تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، عندنا 1642 مستفيد من المجال القروي على 4744 بشكل عام، مما يجعل نسبة 34.6% من المستفيدين هم من العالم القروي.

بالنسبة للاستفادة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية، عندنا 1176 من 9590 وحدة اللي كتجعل 12% من المستفيدين من العالم القروي.

المشاريع المدرة للدخل عندنا من 1000 مشروع اللي تقدمو به على المستوى الوطني، 267 مشروع حامليه من الأشخاص في وضعية إعاقة من العالم القروي أي 26.7% وهكذا.

إذن عندنا إحصاءات مرتبطة بالمستفيدين من المجال القروي من الأشخاص في وضعية إعاقة.

أنا من الآن نقول لك هاد الشي غير كافي عموما، ماشي فقط غير في المجال القروي، لكن في المجال القروي لابد أن نبذل مجهودات أكبر، وهناك معيقات موضوعية، مثلا بالنسبة للمراكز ديال الاستقبال والتوجيه كاين واحد العدد مهم في المدن، لكن في القرى كاين صعوبة، علاش؟ لأن كاين تشتت ديال الساكنة، إذا درتي مركز كيفاش غادي يجيو الناس من قرى مختلفة، هذه فيه إعاقات موضوعية، ربما غادي تصلح مع المستقبل، ملي يتم تجميع هاد السكان في إطار رؤية اليوم تشتغل عليها الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مبارك حميلي:

... الأشخاص في وضعية إعاقة.

بالمناسبة ننوه بالمباراة الموحدة التي قامت بها الوزارة من أجل توظيف 50 متصرفا موزعة على مجموعة من القطاعات الوزارية، ولأول مرة بعد جهد جهيد خرجت هذه المباراة إلى الوجود.

كذلك التنويه بصندوق التماسك الاجتماعي اللي كيقدم 4 خدمات في 4 مجالات لهذه الفئة، إلا أن المعاق كما ذكرتي السيدة الوزيرة يعاني من معاناة كثيرة ومعقدة ومتنوعة، ولكن في المجال القروي كتزاد وكتعدد وكتضاعف، نظرا أولا، حتى البنية التحتية في المجال القروي ما كتسمحش، إلخ.

هناك مجهود، ولكن في المجال القروي يجب أن تضاعف الجهود، ولذلك السيدة الوزيرة نطلب منكم:

أولا، تخصيص منحة نقدية موجهة للأمهات وإن لم تكن الأمهات فالآباء للأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصا الإعاقة العميقة، هاد الناس راه ما كيقدرو لا يتحركو إذا ما قدمتيش له الخدمة ما كايلقاهاش.

ثانيا، تفعيل مقتضيات القانون الإطار 13.97 الخاصة ببطاقة المعاق وتوسيع صلاحياتها، هذه البطاقة دبا موجودة ولا ما موجوداش ما كيستافدوش منها.

ثالثا، السيدة الوزيرة، التسريع في تنزيل المخطط الموحد الوطني اللي أعدته الحكومة بشراكة مع مجموعة من القطاعات الوزارية واللي فيه–كما ورد على لسان السيد الوزير–150 مشروع، و119 تدبير يجب تنزيل هذا المخطط.

رابعا، السيدة الوزيرة تعزيز الالتقائية بين مجموعة من القطاعات، حيث هذا الأشخاص كنلقاوهم كيتلاقاو في مجموعة ديال القطاعات، تتدخل فيه التعاون الوطني، التنمية البشرية الصحة، التعليم، مجموعة من القطاعات. يجب أن تكون هناك سياسة التقائية لتحديد الحاجيات والخصوصيات ديال هذه الفئة.

أيضا تعزيز التدبير التشاركي مع المجتمع المدني، السيدة الوزيرة ذكرتي بأن المجتمع المدني كيلعب دور كبير للرفع من المعاناة ديال هؤلاء المعاقين، يجب أن تحظى هذه الجمعيات اللي جادة وتشتغل في هذا المجال بصفة المنفعة العامة، باش تسهل لها المأمورية ديال الاشتغال ديالها،.

أيضا نطلب منكم في المجال القروي بالخصوص لأن بعيد ومتباعدين التواصل مع هذه الأمهات والآباء اللي عندهم هاد المعاقين كيعانيو، كيعانيو. السيدة الوزيرة إذا سمعتيهم راه تتقطع الأكباد والقلوب بالنسبة لهاد الناس هاذو حيث كتسمعي المعاناة ديالهم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار ونشكر السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

بغيتي تضيفي شي حاجة في إطار التعقيب؟ بضع ثواني، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

كاين مجموعة ديال المعطيات اللي خاصني نجاوب عليها منها تخصيص منحة نقدية اللي غادي يجي في إطار نظام الدعم الاجتماعي الذي ينص عليه القانون الإطار للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كذلك البطاقة ستتم انطلاقا من مخرجات الدراسة ديال نظام التقييم الاجتماعي، أما الالتقائية فهي تتحقق بتنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على المساهمة في هذه الجلسة، ونشكر الجميع.

ورفعت الجلسة

محضر الجلسة رقم 202

التاريخ: الثلاثاء 15 جمادى الأول 1440هـ (22 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: إثنتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛

2- مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛

3- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية؛

4- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛

2- مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛

3- مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية؛

4- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية (في إطار قراءة ثانية).

وللإشارة، فهذه المشاريع القوانين محالة على المجلس من مجلس النواب، وللإشارة كذلك فخلال اجتماع ندوة الرؤساء صبيحة هذا اليوم تم مناقشة المسألة ديال التوزيع الزمني وترتيب النصوص.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، نيابة عن السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط، وهو القانون الذي تمت دراسته في اجتماعات اللجنة إلى غاية ليلة أمس 21 يناير 2019.

ويمثل هذا المشروع إحدى خطوات تنزيل الدستور استحقاقات تنزيل الدستور الجديد وأحكامه، خاصة وأن بلدنا قد راكم في تطوره عددا من مؤسسات الوساطة الإدارية وأيضا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي هي مؤسسات مستقلة تنشئها الدول بموجب نص دستوري أو تشريعي أو تنظيمي.

وهنا لابد من الإشارة إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ 21 دجنبر 2010، الذي ميز الدور الفعال للمغرب في هذا المجال وأيضا دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز دور مؤسسات الوسيط وباقي مؤسسات حقوق الإنسان.

في البداية، كانت مؤسسة الوسيط هي مؤسسة ديوان المظالم في سنة 2001، وجاءت تنزيلا للمفهوم الجديد للسلطة الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ثم بعد ذلك تطورت ابتداء من 17 مارس 2011 قبل اعتماد الدستور الجديد لتصبح مؤسسة الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، تشتغل في نطاق العلاقة بين الإدارة والمرتفقين من أجل الدفاع عن الحقوق والإسهام في ترسيخ سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف والعمل على نشر قيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية إلى غيرها من الاختصاصات. ثم بعد ذلك جاء الدستور بمقتضى الفصل 162 منه لتتم دسترة هذه المؤسسة.

مشروع القانون يأتي–كما قلت في البداية–في إطار تنزيل استحقاقات أحكام الدستور الجديد وفي إطار ترصيد هاذ التراكم الذي انطلق طيلة أزيد من 15 سنة، ثم أيضا يأتي في إطار تمكين المملكة من مؤسسة حديثة وناجعة وفعالة للوساطة الإدارية المؤسساتية لتشكل ملجأ وملاذا للمواطنين من التجاوزات الإدارية، وتصبح آلية مرجعية على مستوى تقديم مقترحات للإصلاح والتأهيل الإداري.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه المؤسسة (مؤسسة الوسيط)

تمكنت في فترة 4 سنوات من مارس 2011 إلى 2015 من معالجة 47000 شكاية.

ختاما، أجدد الشكر لأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على الاشتغال على هذا المشروع، والذي يتضمن 9 أبواب تنص على استقلالية المؤسسة وتحدد تأليفها وصلاحياتها وطريقة تنظيمها ووسائل عملها وعلاقتها بالإدارة والمرتفقين والهيئات المماثلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون. وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، وكما ذكرت سابقا فالتوزيع الزمني كان موضوع نقاش وتم الاتفاق عليه في إطار ندوة الرؤساء، وبالتالي باب المناقشة مفتوح، هل هناك مناقشة أم سوف يتم تقديم المداخلات مكتوبة لإدراجها وتضمينها في المحضر؟ عفاك جمع لينا المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين أو رؤساء الفرق.

وننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة الثانية: الإجماع.

المادة الثالثة: الإجماع.

المادة الرابعة: الإجماع.

المادة الخامسة: الإجماع.

المادة السادسة: الإجماع.

المادة السابعة: الإجماع.

المادة الثامنة كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة التاسعة كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة العاشرة: الإجماع.

المادة 11 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 12: الموافقون: الإجماع

المادة 13 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 14: الإجماع.

المادة 15: الإجماع.

المادة 16: الإجماع.

المادة 17 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 18: الإجماع.

المادة 19: الإجماع.

المادة 20: الإجماع.

المادة 21 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 22 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 23: الإجماع.

المادة 24 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 25: الإجماع.

المادة 26 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 27: الإجماع.

المادة 28 من نفس مشروع القانون: الإجماع.

المادة 29: الإجماع.

المادة 30: الإجماع.

المادة 31: الإجماع.

المادة 32: الإجماع.

المادة 33: الإجماع.

المادة 34: الإجماع.

المادة 35:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 36: الإجماع.

المادة 37: الإجماع.

المادة 38 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 39: الإجماع.

المادة 40: الإجماع.

المادة 41: الإجماع.

المادة 42: الإجماع.

المادة 43: الإجماع.

المادة 44: الإجماع.

المادة 45: الإجماع.

المادة 46: الإجماع.

المادة 47 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 48: الإجماع.

المادة 49: الإجماع.

المادة 50: الإجماع.

المادة 51: الإجماع.

المادة 52: الإجماع.

المادة 53: الإجماع.

المادة 54: الإجماع.

المادة 55: الإجماع.

المادة 56: الإجماع.

المادة 57: الإجماع.

المادة 58 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 59: الإجماع.

المادة 60: الإجماع.

المادة 61: الإجماع.

المادة 62: الإجماع.

المادة 63: الإجماع.

المادة 64: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط**.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضل السيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم بين أيديكم مشروع قانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، الذي حظي بالمصادقة عليه من قبل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، وذلك بتاريخ 14 يناير 2019.

ويعد هذا المشروع نتاجا لمشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال، وذلك عبر عقد العديد من الاجتماعات والأيام الدراسية، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عدد كبير من الملاحظات والاقتراحات المقدمة من مختلف المتدخلين.

ويتألف مشروع القانون رقم 47.14 من 48 مادة، ويتمحور حول المحاور التالية:

المحور الأول: يتعلق بتحديد المبادئ العامة المنظمة للمساعدة الطبية على الإنجاب، ويتعلق الأمر أساسا ب:

احترام كرامة الإنسان والمحافظة على حياته وسلامته الجسدية والنفسية وعلى خصوصياته، وكذا احترام سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به؛

منع الممارسات الماسة بالكرامة الإنسانية أو بسلامة الجنس البشري أو التي تهدف إلى استغلال الوظائف التناسلية البشرية لحساب شخص آخر أو لأغراض تجارية؛

منع استحداث لواقح أو أجنة بشرية لأغراض غير تلك التي تدخل في إطار المساعدة الطبية على الإنجاب؛

منع التبرع بالأمشاج واللواقح والأنسجة التناسلية أو بيعها وكذا منع الحمل من أجل الغير.

المحور الثاني: يتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، وذلك عن طريق:

1- إخضاع المؤسسات الصحية والمراكز الخاصة والمهنيين المعنيين لإجبارية الحصول على اعتماد مسبق لممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب؛ تحديد تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب المسموح القيام بها بالمغرب إلى جانب تحديث شروط إجراء التشخيص الجيني قبل الزرع وحظر الممارسات التي تشكل مساسا بالكرامة الإنسانية والقيم الاجتماعية؛

2- حصر اللجوء للمساعدة الطبية على الإنجاب فقط لفائدة امرأة ورجل متزوجين وعلى قيد الحياة وبواسطة أمشاج مأخوذة منهما؛

3- اشتراط الحصول على الموافقة الحرة والمستنيرة والمكتوبة للزوجين المعنيين بالأمر؛

4- حظر القيام بأي تقنية من تقنيات المساعدة الطبية للإنجاب غير تلك المعترف بها قانونيا ببلادنا؛

5- تقييد إنجاز التقنيات السالفة الذكر باحترام قواعد حسن الإنجاز وبإجبارية حفظ الوثائق المتعلقة بالزوجين والحفاظ على سرية المعلومات المضمنة فيها؛

6- تحديد الشروط القانونية المتعلقة بممارسة بعض الأعمال المنجزة على الأمشاج واللواقح، وعلى وجه الخصوص التشخيص قبل زرع وحفظ اللواقح والأمشاج؛

7- منع تصدير اللواقح والأمشاج والأنسجة التناسلية إلى الخارج وكذا استيراد لواقح نحو التراب الوطني.

المحور الثالث من هاذ القانون: يتعلق بإحداث هيأة للتشاور، ويتعلق الأمر: باللجنة الاستشارية للمساعدة الطبية على الإنجاب والتي تتولى مد الإدارة المختصة بالرأي التقني حول جميع الأمور المتعلقة بممارسة المساعدة الطبية على الإنجاب.

المحور الرابع والأخير: يتمحور حول إدراج مقتضيات تتعلق بالتفتيش الدوري والمنتظم للمؤسسات الصحية والمراكز المعتمدة للقيام بتقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب قصد التأكد من مدى احترامها للمبادئ وللشروط المطلوبة.

تلكم أهم المقتضيات التي تضمنها مشروع القانون.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بخالص الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والسيد رئيس اللجنة على اهتمامهم الكبير بهذا المشروع وعطائهم المتميز وعلى أسئلتهم واستفساراتهم البناءة واقتراحاتهم وتعديلاتهم القيمة، التي شملت 12 مادة، مما ساهم في إغناء المشروع والرفع من جودته.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب. وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، هل هناك من مداخلة من خلال الفرق والمجموعات، أم سوف يتم تقديم المداخلات مكتوبة من أجل تضمينها في محضر الجلسة؟ سوف يتم تقديم المداخلات، جمعوا لنا المداخلات عفاكم الإخوان.

وننتقل إلى التصويت على مواد مشروع القانون.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 3: بالإجماع.

المادة 4: بالإجماع.

المادة 5: بالإجماع.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 7: بالإجماع.

المادة 8: بالإجماع.

المادة 9: بالإجماع.

المادة 10: بالإجماع.

المادة 11 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 12 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 13 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15: بالإجماع.

المادة 16 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 17 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.

المادة 19 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 20: بالإجماع.

المادة 21 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 22 بالإجماع.

المادة 23: بالإجماع.

المادة 24 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 25: بالإجماع.

المادة 26: بالإجماع.

المادة 27: بالإجماع.

المادة 28: بالإجماع.

المادة 29: بالإجماع.

المادة 30: بالإجماع.

المادة 31: بالإجماع.

المادة 32: بالإجماع.

المادة 33: بالإجماع.

المادة 34: بالإجماع.

المادة 35: بالإجماع.

المادة 36 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 37 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 38: بالإجماع.

المادة 39: بالإجماع.

المادة 40: بالإجماع.

المادة 41: بالإجماع.

المادة 42: بالإجماع.

المادة 43: بالإجماع.

المادة 44: بالإجماع.

المادة 45: بالإجماع.

المادة 46: بالإجماع.

المادة 47: بالإجماع.

المادة 48: بالإجماع.

الآن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت بعد تعديله.

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.**

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

تفضل السيد الوزير.

<u>السيد حمو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

وهنا لا بد من التذكير بأن البرلمان سبق وأن صادق مع بداية انطلاق مخطط المغرب الأخضر على القانون رقم 25.06 الذي شكل إطارا سانحا لإبراز مهارات الساكنة المحلية في تطوير وتثمين العديد من المنتوجات الفلاحية المجالية والرفع من جودتها، فقد أصبحت هذه المنتوجات تحظى بإقبال كبير، إن على المستوى الداخلي أو في العديد من الأسواق الدولية، الشيء الذي ساهم في تحسين مداخيل الفلاحين وخلق فرص الشغل بعدة مناطق، وخاصة منها النائية.

فمنذ الشروع في تفعيل هذا القانون عرف النظام المغربي للترميز الاعتراف ب 62 علامة مميزة للمنشأ والجودة، منها 50 بيانا جغرافيا و6 تسميات للمنشأ و6 علامات للجودة الفلاحية.

لذا، ومن خلال مشروع القانون 51.14 المعروض على أنظاركم اليوم نود توسيع مجال القانون رقم 25.06 ليشمل المنتوجات البحرية، فبلادنا الحمد لله تتوفر على مؤهلات كبيرة من المنتجات البحرية قابلة للترميز، حيث يمكن للأسماك الطازجة لطنجة و(L'anchois) الملح و(les crevettes) المجمد المقشر، وكويريات السردين المعلب وغيرها من المنتوجات أن تستفيد من علامة الجودة البحرية، كما يمكن على الخصوص لكل من أخطبوط الداخلة ومحار الداخلة و... ديال بوجدور وسردين الحسيمة أن تحصل على علامات البيان الجغرافي، ما من شأنها أن يثمن هذه المنتجات ويرفع من قيمتها.

ومن جهة أخرى، يقترح من خلال المادة الثانية للمشروع نسخ وتعويض أحكام المادة 17 من القانون 25.06 الخاصة باللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، وخاصة من أجل إعادة النظر في تركيبتها، للأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المحدثة بقطاعي الفلاحة والصيد البحري لتضم بالإضافة إلى أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية المؤسسات العلمية المعنية وفيدراليات غرف الفلاحة وفيدرالية غرف الصيد البحري.

وفي هذا السياق المبني على تعزيز التشاور والمقاربة التشاركية، فقد تفاعلنا إيجابا مع تعديل اللجنة الرامي إلى إضافة ممثلي الهيئات بين المهنية المعنية للفلاحة والصيد البحري.

وفي الختام، اسمحوا لي السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية رئيسا وأعضاء على تفهمهم وتجاوبهم مع هذا المشروع، الذي نتوخى منه أن يساهم في تثمين منتوجاتنا البحرية وتحسين دخل العاملين في القطاع، راجيا أن يحظى بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل هذه اللجنة التي صادقت عليه بالإجماع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون. وزع التقرير.

وأفتح باب المناقشة، هل هناك من مداخلة أو سوف يتم تقديم المداخلات مكتوبة لإدراجها في المحضر؟ السادة الرؤساء المداخلة، شكرا.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع القانون:

المادة 1 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.**

وننتقل في الأخير للدراسة والتصويت على آخر نص مدرج في جدول الأعمال، مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، السيد الوزير تفضل.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

كما تفضلتم، السيد الرئيس، هذا المشروع قانون ديال إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية عرض بداية على مجلس المستشارين، وتمت المصادقة عليه في 24 أبريل 2018 بعد إدخال عدد من التعديلات، ثم صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 11 دجنبر 2018، وكذلك أدخل تعديلات، وصادقت عليه اللجنة الأسبوع الفارط بالإجماع.

إلا أنه، السيد الرئيس، الأمانة العامة للحكومة انتهت إلى بعض التدقيقات تدخل في إطار الملاءمة، سأعرضها على السادة المستشارين بعد الإذن ديال السيد الرئيس.

بطبيعة الحال هاذ القانون هذا يروم إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية كما سبق وأسلفت هذه مؤسسة مهمة، بطبيعة الحال تتعلق بالأشغال العمومية، إذن بالتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وعرفت واحد التطور اللي تيأهلها بطبيعة الحال أن تكون مؤسسة محدثة بقانون.

التعديلات، السيد الرئيس، كتهم المادة 8 اللي فيها واحد الملاءمة بحذف كلمة "الانتخاب" لأن كانت التعديلات مشات في إطار التعيين سواء من المنخرطين أو من جهة المنظمات النقابية.

ثم كذلك ملاءمة تسمية الوزارة ليذكر "اللوجيستيك والماء" في إطار الملاءمة.

وكذلك الأمانة العامة للحكومة طلبت فيما يتعلق بمستحقات الدولة المترتبة عن الضريبة على القيمة المضافة، عندما يذكر إعفاء المؤسسة أن ينص على "وفق النصوص الجاري بها العمل" حتى لا يقع أي إشكال بطبيعة الحال مع مقتضيات تنظيمية أخرى خاصة في المجال المالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تقديم مشروع القانون.

والكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، وزع التقرير.

وأفتح باب المناقشة إلى ما كانش شي مداخلة بخصوص هذه المناقشة، سوف يتم تقديم المداخلات مكتوبة من قبل المجموعة والفرق من أجل تضمينها وإدخالها في المحضر.

الآن نمرو للتصويت على مواد مشروع القانون الواردة من مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية، وكما تفضل بذلك السيد الوزير المحترم، وردت بشأنها تعديلات من الحكومة، وكما تفضل السيد الوزير كذلك فهذه التعديلات من أجل الملاءمة وملاحظات من الأمانة العامة للحكومة، يتعلق الأمر ببعض المواد غادي نرجعو لها في ما بعد ملي ننتقلو للتصويت.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8 ورد بشأنها تعديل من الحكومة، السيد الوزير لكم الكلمة، من الضروري أنكم تتكلمو باش نعرضو التعديل على التصويت، غادي نعطيك الكلمة السيد الوزير من أجل تقديم التعديل، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

المقترح، السيد الرئيس، هو ملاءمة المادة بعد تعديلها في مجلس المستشارين وفي مجلس النواب، حيث تم حذف انتخاب ممثلي الموظفين، يقترح حذف كلمة "انتخاب" ويقترح حذف عبارة "الذي انتخب" من الفقرة الأخيرة، باعتبار أننا فاش تكلمنا على المادة الثامنة، قلنا يتألف مجلس التوجيه والمراقبة من الأعضاء التالي بيانهم: 6 أعضاء يعينون من بين منخرطي المؤسسة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وذلك لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و6 أعضاء من بين منخرطي المؤسسة المنتمين إلى المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية داخل قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، بناء على آخر انتخابات للجان الإدارية المتساوية الأعضاء، موزعين بطريقة تناسبية من بين أعضاء هذه اللجان يعينون من السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز، إذن هنا غيرتدارت هاذ الملاءمة في المادة 8.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

أعرض المادة الثامنة للتصويت بعد تعديلها أو بالتعديل اللي سمعنا من عند السيد الوزير.

الموافقون: بالإجماع كذلك.

المادة 10 ورد كذلك بشأنها تعديل من الحكومة، الكلمة للسيد الوزير لتقديم التعديل، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

كذلك في إطار الملاءمة غادي تضاف كذلك "النقل واللوجيستيك" لأن كنتكلمو على السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والنقل، وتم إغفال "اللوجيستيك والماء"، والحال أن هذين القطاعين كذلك معنيان بمؤسسة الأعمال الاجتماعية، وهذا ينسحب على المادة 12 وكذلك المادة 18 فيما يتعلق بهذه الملاءمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 10 للتصويت بعد تعديلها من قبل الحكومة: بالإجماع.

المادة 12 ورد بشأنها تعديل من الحكومة راه تكلم عليها السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 12 للتصويت بعد تعديلها من قبل الحكومة: بالإجماع.

المادة 13: بالإجماع.

المادة 14: الإجماع.

المادة 18 ورد كذلك بشأنها تعديل من الحكومة، السيد الوزير تحدث منذ قليل على هذا التعديل.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 18 للتصويت: بالإجماع.

المادة 20 ورد بشأنها تعديل من الحكومة، نعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم التعديل. تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

هاذي في النص كما عدل من طرف مجلس النواب ومجلس المستشارين يتحدث على "وتعفى المؤسسة من كافة مستحقات الدولة المترتبة عن الضريبة على القيمة المضافة وكذا عن جميع الضرائب والرسوم الأخرى الملزمة بها مؤسسة الأعمال الاجتماعية".

التعديل هو "وتعفى المؤسسة وفق النصوص الجاري بها العمل"، هذا احترازي باش ما يوقع لناش إشكالات مع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في المادة 20 هناك تعديل، أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 20 للتصويت بعد تعديلها:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت بعد تقديم بعض التعديلات من قبل الحكومة أثناء هذه الجلسة التشريعية.

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 84.13**

يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا: مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط:

1- مداخلة فريق الاصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

انسجاما مع الأدوار الدستورية التي يقوم بها مجلس المستشارين خاصة على المستوى التشريعي وفق الاختصاصات الدستورية الجديدة، خصوصا عند مناقشة مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الوسيط، وملاءمة إطارها التشريعي مع المقتضيات الدستورية الجديدة لا سيما الفصل 162 المتعلق بدسترة المؤسسة، و الذي ينص على أن "الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية." وكذا الفصل 171 من الدستور المتعلق بالإحالة على القوانين المحددة لتأليف وقواعد تنظيم سير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول من 161 إلى 170 من الدستور.

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بالمنهجية التي اعتمدت من طرف السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والسيد وسيط المملكة، من خلال التواصل والتفاعل مع مقترحات وتوصيات، في أجواء إيجابية مطبوعة بالاحترام والتقدير مع مختلف تعديلات واقتراحات الفرقاء السياسيين بهذا المجلس الموقر.والتي ساهمت في تيسير عملية إخراج هذا النص التشريعي المهم، الذي سيعزز لا محالة الرصيد الحقوقي للملكة المغربية عبر إعادة تنظيم هذه المؤسسة الوطنية الدستورية المستقلة، والتي تعمل في مجال حماية المواطنين المتضررين من التجاوزات الإدارية والانحرافات والتعسفات في استعمال السلطة العمومية.

بالإضافة إلى أن هذه المؤسسة تستقي جذورها من الرصيد التاريخي والحضاري للمملكة، فإنها أصبحت اليوم تتوفر على تراكم مهم وتجربة كبيرة في مجال حماية الحقوق، وخير دليل على ذلك النسبة الكبيرة للشكايات التي تمت معالجتها خلا خمس السنوات الماضية (2011-2015).

فتفاعلا مع هذه المستجدات القانونية، والتي ستعزز لا محال المهام والأدوار التي تقوم بها مؤسسة الوسيط وفق المقتضيات الدستورية الجديدة، ونظرا للتجاوب الإيجابي للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والسيد وسيط المملكة مع بعض التعديلات المقترحة من فريقنا لأصالة والمعاصرة، بمعية فرق ومجموعات برلمانية، وانطلاقا من انتظاراتنا الكبيرة من هذا المشروع قانون في مجال حماية المرتفقين من تجاوز وتعسف الإدارة.

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة الحضور المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في دراسة ومناقشة مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط، والذي تقدمت به الحكومة في إطار تنزيل أحكام الفصلين 162 و171 من الدستور، ومواصلة الجهود المبذولة لتخليق الحياة العامة وتكريس سيادة القانون وصيانة كرامة المواطن وحماية حقوقه.

هذا، ولايسعنا إلا أن نهنئ السيد الوزير ومن خلاله الحكومة على تقديم مشروع هذا القانون الهام، والذي سيشكل دعامة إضافية لاستكمال ورش إصلاح الإدارة وتفعيل الحكامة الجيدة، على اعتبار أن ما أنيط بهذه المؤسسة من أدوار واختصاصات، يجعل منها آلية حضارية ستسهم دون شك في ترسيخ سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

السيد الرئيس،

لقد أصبح موضوع التخليق الإداري، مما لا شك فيه، يكتسي أهمية بالغة في سياق التحديات الراهنة لبلادنا، حيث أن تدبير المرافق العامة لا يخلو من بعض التصرفات غير السليمة يطبعها خاصة التجاوز والانحراف والتعسف في استعمال السلطة، مما أصبح يستلزم، أكثر من أي وقت مضى، تحديد وتوفير آليات ووسائل التخليق الإداري للتصدي لهذه السلوكات السلبية، في نطاق أدبيات وأخلاقيات تنبع من مبادئ وآليات ومؤسسات الحكامة الجيدة.

وقد أسس دستور 2011 لمفهوم الحكامة الجيدة، كتعبير عن الفلسفة العامة من أجل التخليق والحد من الفساد والاختلالات وسوء التدبير الذي تعاني منه مؤسسات الدولة والمجتمع، وشكل قيمة نوعية في اتجاه توطيد دولة الحق والقانون وتفعيل الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية، حيث احتلت هذه المفاهيم حيزا مهما،

وخصص لها الدستور بابا كاملا يحتوي على 17 فصلا (الفصول 154 إلى 171)، ينقسم إلى شقين، يتعلق الأول بالمبادئ العامة للتخليق والثاني بتحديد المؤسسات والهيئات العاملة على تفعيل هذه المبادئ.

ويمكن تصنيف هذه المؤسسات الدستورية إلى مؤسسات حقوقية لحماية الحقوق والحريات، كمؤسسة الوسيط، مؤسسة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسات الحكامة الجيدة كالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومجلس المنافسة وفئة ثالثة من الهيئات المكلفة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، على أن يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم قواعد تسيير هذه المؤسسات والهيئات كما نص على ذلك الفصل 171 من الدستور.

وهكذا، نجد أن الدستور عمل على إلغاء ديوان المظالم وتعويضه بمؤسسة الوسيط، وجعل من إنصاف المواطنين في علاقتهم بالإدارة العمومية إحدى أهم الأدوار المنوطة بهذه المؤسسة، وعيا وإيمانا بوجود اختلالات في بعض الإدارات أو سوء تطبيقها للقانون، بما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من تعسف أو شطط أو تجاوز في استعمال السلطة.

السيد الرئيس،

إن ما جاء به مشروع هذا القانون من مقتضيات يعد مكسبا هاما، بحيث عمل على تعزيز مكانة مؤسسة الوسيط كآلية تدافع عن المشروعية القانونية وملجأ للتظلم من تصرفات الإدارة المخالفة للقانون أو المنافية لمبادئ العدل والإنصاف، إلى جانب تقوية الدور المنوط بها في خدمة المواطنين وحمايتهم من الانحرافات والتعسفات والتجاوزات الإدارية في استعمال السلطة، انطلاقا من الإشكاليات الكبرى التي يطرحها التدبير الإداري حاليا، وتعقيد المساطر، وصعوبة الولوج إلى الخدمات العمومية وضعف آليات التواصل مع الإدارة.

علاوة على ذلك، فقد تم الارتقاء بهذه المؤسسة إلى قوة اقتراحية لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية وقيم الشفافية والتخليق، ومستلزمات تحسين أداء الإدارة وتحديثها، فضلا عن اعتماد الاختيار الوجيه للاتمركز كنمط لمعالجة الإشكاليات المحلية وللنهوض عن قرب بحماية حقوق المواطنين وإنصاف المشتكين المتضررين، عبر إحداث مندوبين جهويين، مما سيساهم في ترسيخ الحكامة الترابية وتقريب الإدارة من المواطنين، في نطاق جهوية متقدمة حقوقيا وإداريا.

ومن هنا تكمن الأهمية التي يوليها حزبنا لهذه المؤسسة الدستورية، التي ستساهم، دون شك، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتخليق الحياة العامة ومحاربة بعض التجاوزات التي لا تزال سائدة بالإدارة العمومية.

السيد الرئيس،

وفي الختام ينبغي التأكيد على أن هذه المؤسسة وبجانبها باقي المؤسسات التي نص عليها الدستور مهما كانت فاعليتها، فإنه لا يمكن أن نحملها لوحدها مسؤولية تخليق الحياة العامة ومعالجة الإشكاليات التي يعاني منها المرفق العام، لأن إصلاح الإدارة ومحاربة بعض الانحرافات هو مسار طويل ومعقد يستوجب علاوة على هذه المؤسسات والإرادة السياسية القوية، مجهودا وتعبئة جماعيين من خلال إشراك كافة الإدارات والهيئات، وانخراط المجتمع المدني والإعلام والمواطنين، فضلا عن ضرورة تحيين بعض النصوص القانونية والعمل على تحديث الإدارة بشكل يتماشى مع ما يعرفه المجتمع من تطور، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي على اعتبار أن أول واجبات المرفق العام الالتزام بأخلاقيات المهنة، وهذا ما أكدته الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المتناظرين في ندوة دعم أخلاقيات المرفق العام:" ولا يتأتى ذلك إلا بسمو الأخلاق واستقامتها وتقويم ما قد يطرأ من انحراف عليها. فالأخلاق أساس من أسس الدولة تقوم بقيامها وتنهار بانهيارها.... فان أول واجبات المرفق العام أن يلتزم بالأخلاق الحميدة وأن يخدم المواطنين بالإخلاص الجدير بالشأن العام والمصلحة العليا على النحو الذي يقتضيه الاختيار الديمقراطي في دولة الحق والقانون.".

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا عن هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة المستشار السيد لحسن أدعي، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط كما وافق عليه مجلس النواب، مشيدا في هذا الإطار بعرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان الذي أكد أن المغرب كان مبادرا منذ سنة 2001 إلى إحداث ديوان المظالم، قبل تبني قرار بالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010 يدعو إلى تعزيز دور مؤسسة الوسيط وباقي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتمكينها من وسائل العمل.

وقبل الخوض في مناقشة المشروع، لابد أن نهنئ السيد محمد بنعليلو على الثقة المولوية التي حظي بها إثر استقباله من طرف جلالة الملك محمد السادس وتعيينه وسيطا للملكة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا سعي الحكومة

المتواصل لإغناء الترسانة التشريعية والمؤسساتية في شخص وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، إثراءً للمشهد الحقوقي ببلادنا، بدءا بالخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرورا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وصولا إلى مؤسسة الوسيط كمؤسسة حقوقية وطنية ذات ولاية متخصصة تروم الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، وتسهم في ترسيخ سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة هذا المشروع فرصة لتثمين سعي الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لإحداث تحولات في الإدارة المغربية على المستوى التدبيري والتنظيمي والتخليقي، من شأنها أن تحدث طفرة في الأعراف والتقاليد والثقافة الإدارية، منوهين في هذا الإطار بالمرسوم الخاص بكيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، وإحداث البوابة الوطنية الموحدة للشكايات التي من شأنها كذلك المساهمة في رصد الصعوبات التي قد يواجهها المرتفق في الاستفادة من الخدمات العمومية، والضرر الذي يمكن أن يطاله جراء تصرف الإدارة، والذي قد يكون مخالفا للقانون ومنافيا لمبادئ الإنصاف. كما يجب التنويه كذلك بمرسوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك لما لها من دور في نشر قيم التخليق والنزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتي تعتبر مؤسسة الوسيط عضوا فيها، وما يمكن أن يلعباه من أدوار تكاملية في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس المحترم،

إن إخراج خطة العمل الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرسومين المتعلقين باللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وبكيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، إضافة إلى الإجراءات الاستعجالية الأخرى على مستوى الإصلاح الإداري، وإعادة تنظيم كل من مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضلا عن التسريع بإخراج ميثاق المرفق العمومي وميثاق اللاتمركز، كل هذه الإجراءات من شأنها أن تشكل مرجعا لمؤسسة الوسيط للقيام بجزء من المهام المنوطة بها، لاسيما فيما يخص تحقيق الأمن الإداري ودعم دولة الحق والقانون ومبادئ العدل والإنصاف.

إن ما يشهده المجتمع المغربي من تحولات وتنامي للثقافة الحقوقية لدى المواطنين المغاربة، لم يعد يقبل معه أن تظل الإدارة حبيسة إشكالاتها ومشاكلها وسالف عهدها في التعامل مع مرتفقيها، وهو ما يستدعي من القائمين على الشأن الإداري إصلاح الإدارة وفق مبادئ الحكامة والشفافية وبما يضمن جودة الخدمات العمومية واستمراريتها، ويكفل الولوج العادل المتساوي والمتكافئ إليها، وهنا لابد من العمل على ضرورة تغيير النظرة والثقافة التي تعتبر الإدارة خصما لدودا، في مقابل إصلاح عقلية بعض الإداريين الذين يتعاملون مع المرتفقين وكأنهم يطلبون إحسانا، بل اعتبار المرتفق صاحب حق مشروع منحته إياه حقوقه في المواطنة كما نصت عليها النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية، وهي ذات النصوص التي ألزمت الإدارة بمبادئ الحكامة وقيم العدل والإنصاف واستفراغ الجهد لتلبية حاجة المرتفق بالليونة والسلاسة الحافظة لكرامته.

السيد الرئيس المحترم،

نتساءل كما يتساءل الجميع عن مآل الشكايات والتوصيات التي تصدرها مؤسسة الوسيط، وعن القيمة القانونية لهذه التوصيات وكذا الجزاءات القانونية في حالة ما لم تستجب الجهات المعنية لهذه التوصيات، محيلين في هذا الإطار على اجتهاد قضائي للمحكمة الإدارية بالرباط، التي أقرت وشددت في أحد أحكامها على أنه عندما تخالف الإدارة المنظومة التشريعية العامة للدولة، ويثبت عدم امتثالها للقانون فإن قرار الوسيط يكون ملزما لها مهما كان شكله، سواء كان توصية أو ملاحظة أو مقترحا.

السيد الرئيس المحترم،

إن المشروع الذي بين أيدينا يحمل العديد من المستجدات التي نعتبرها إيجابية وتستحق الإشادة والتنويه، ولعل أهمها تمتيع هذه المؤسسة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والمادي واستقلالها عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بهدف ضمان تجردها عند النظر في التظلمات، مؤكدين على ضرورة التوسيع الترابي للمؤسسة، وذلك بإحداث مندوبين جهويين من أجل ترسيخ الحكامة الترابية وتقريب الإدارة من المواطنين في نطاق جهوية متقدمة حقوقيا وإداريا. ومن المستجدات التي حملها المشروع كذلك نجد أن اللجوء إلى مؤسسة الوسيط يقطع آجال التقادم أو الطعن مما يتيح الفرصة والوقت أمام المتظلم ليسلك سبل الإنصاف الأخرى دون أن يكون تحت ضغوط آجال التقادم والطعن.

إن تعميق المسلسل الديمقراطي والتنموي يقتضي دعم آليات التمثيل والمشاركة والوساطة على المستوى الترابي، وضرورة تبني مقاربة شمولية ومندمجة لعمل هذه المؤسسة الهامة، بما يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تطوير البحث عن الآليات التي ستمكن من تحقيق فعلي للحقوق والحريات. وفي هذا السياق، نسجل أن مؤسسة الوسيط تتكون من الوسيط فقط، بخلاف القاعدة سواء بالنسبة لمؤسسات الحكامة وهيئات حقوق الإنسان التي تتكون من مجالس، وهو ما يستبطن أننا لانزال رهائن منطق ديوان المظالم الذي يتكون من شخص واحد، والذي يعود إلى إرثنا الحضاري لما كان ديوان المظالم يتمركز حول شخص واحد ينهض بهذه المهمة، مقترحين ضرورة تجاوز هذا التقليد الموروث بتعزيز الطابع المؤسساتي لمؤسسة الوسيط شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات التي نص الدستور على إحداثها.

وفي الأخير، لا بد أن نهئ أنفسنا على هذا المشروع، الذي يعزز التجربة المغربية في هذا المجال والتي تعتبر فريدة من نوعها سواء على المستوى الإقليمي أو العربي أو الإفريقي، سواء من حيث الأدوار والآليات التي تشتغل بها وقدرتها على إنتاج حوار فعال ومنتج مع المؤسسات التي تشتغل معها لتفادي أي تداخل أو تنازع في الاختصاصات وهي المقومات التي تستمد منها قوتها وتفاعلها في المجالات التي تهم الوساطة الإدارية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لاسيما أن هذه المؤسسة تتمتع باستقلالية عن السلطات التقليدية الثلاث، إلى جانب تمتعها بالأهلية القانونية والاستقلال المالي وعملها على تعميم قيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط.

وهي مناسبة لنؤكد أن المغرب يعيش اليوم لحظة تدعيم الديمقراطية التعددية بامتياز واستكمال مسار بناء دولة القانون والمؤسسات. وتكريس الدور الدستوري لهذه المؤسسات التي يجب أن تباشر صلاحياتها الفعلية والحقيقية لتساهم في بناء المشروع الديمقراطي الحداثي وترتقي إلى مستوى هيئات لتوطيد الديمقراطية التشاركية. واعتماد أسمى معايير الجودة والشفافية والحياد والنزاهة.

كما أن جميع المؤسسات الدستورية التي جرى بفضل المتابعة الملكية اليومية استكمال بنائها التنظيمي والقانوني تشكل إضافة نوعية تؤطر البعد المؤسساتي للحكامة التي تضمنتها التوجيهات السامية لخطاب جلالة الملك محمد السادس التاريخي يوم 9 مارس 2011، من زاوية جرأة المضامين المعلنة وقوة المبادئ الكبرى المقدمة كأرضية مرجعية لبناء هندسة دستورية جديدة، تقطع مع الخارطة التي اعتمدها المغرب منذ ولوجه زمن الدسترة قبل 56 سنة.

كما أن تجديد دماء مؤسستي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط يقارب الإرادة الملكية لتخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ دولة القانون، والشفافية والحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية. وهي أيضا لحظة لتجديد عزم المملكة على محاربة الرشوة والفساد بمختلف أشكاله، سواء على مستوى سير الإدارات والمؤسسات العمومية في إطار التفعيل الأمثل للاختصاصات الدستورية الفريدة إقليميا المخولة لهاتين المؤسستين الحقوقيتين.

السيد الرئيس،

عمل دستور 2011 على إلغاء ديوان المظالم وتعويضه بمؤسسة الوسيط التي تعمل على إنصاف المواطنين في علاقتهم بالإدارة العمومية، حيث ينص الفصل 162 من الدستور على أن: "الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية". وقد حلت هذه المؤسسة محل "ديوان المظالم"، وتتميز هيئة "الوسيط" في تنظيمها وعملها، بمقتضى المرسوم الملكي بتعيين مندوبين جهويين يدعون "الوسيط الجهوي"، للنهوض عن قرب بحماية حقوق الناس العاديين، من خلال إنصاف المشتكين المتضررين من أي تصرف إداري، متسم بالتجاوز أو استغلال السلطة، وذلك في نطاق سيادة القانون، وتم تخويل "مؤسسة الوسيط" صلاحيات البحث والتحري والقيام بمساعي الوساطة والتوفيق، واقتراح المتابعة التأديبية، أو إحالة الأمر إلى النيابة العامة، طبقا للمقتضيات القانونية، وإمكانية إصدار توصيات بتقديم المساعدة القضائية، لا سيما للأشخاص الذين ليست لديهم إمكانات أو فقراء ومعوزين، ويندرج هذا التغيير في إطار مواكبة الإصلاحات المؤسساتية. وتعمل هذه المؤسسة وفق إطار مرجعي يستلهم أصوله وفلسفته من قرار الملك محمد السادس، القاضي بإحداث مؤسسة ديوان المظالم في التاسع من ديسمبر 2001 بمناسبة تخليد ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وهذه المؤسسة ليست فقط غرفة لتسجيل وتلقي الشكايات وإحالتها على الإدارات المعنية، بقدر ما تعتبر مؤسسة للتدخل والمساعدة على إيجاد حلول عملية وواقعية لمطالب المشتكين وتظلماتهم، كلما كانت هذه المطالب عادلة وقانونية ثابتة، إذ يتعين على الإدارة المعنية بالشكايات أو التظلمات المحالة عليها من قبل الوسيط أو أحد مندوبيه الخاصين أو من الوسطاء الجهويين، أن تحيط المؤسسة علما بموقفها إزاء مطالب المشتكين أو المتظلمين، وبجميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها في الشكايات المعروضة عليها، أو حسب الحالة بالحلول التي تقترحها على المشتكي أو المتظلم، حتى يتسنى رفع ما لحقه من ضرر أو تعسف أو شطط. ويجب أن تقوم الإدارة بذلك خلال الأجل الذي يحدده الوسيط أو مندوبه الخاص أو الوسيط الجهوي، وإذا تعذر عليها ذلك في الأجل المحدد، جاز لها أن ترفع طلبا إلى المؤسسة من أجل تمديده قصد إعداد الجواب، شريطة ذكر الأسباب الداعية إلى ذلك.

كما يلعب الوسيط دورا هاما في ترسيخ مبادئ الحكامة الإدارية وتحسين أداء الإدارة حيث يرفع في إطار اختصاصاته، وبصفته قوة اقتراحية لتحسين أداء الإدارة والرفع من جودة الخدمات العمومية التي تقدمها، تقارير خاصة إلى رئيس الحكومة تتضمن توصياته ومقترحاته الهادفة إلى إلى تخليق القطاع العمومي وذلك بالعمل على ما يلي:

- ترسيخ قيم الشفافية والتخليق والحكامة في تدبير المرافق

العمومية، والعمل على نشرها بين الموظفين والمرتفقين؛

- التقيد بقيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، والالتزام بمراعاتها، والنهوض بها في علاقة الإدارة بالمرتفقين؛

- مواكبة المستجدات، وإيجاد الحلول لما يطفو على الساحة من إشكاليات، لأن الجمود والتراتبية في العمل الإداري قد يعوقان التقدم، خاصة في خضم التغييرات المتسارعة التي تتطلب التصحيح والتكييف؛

- التحديث والتواصل عن بعد، ومكننة الخدمات، والاعتماد على المعلوميات، مع العلم أن التحديث يجب أن ينصب على وسائل العمل وعلى المساطر، وعلى العقليات على الخصوص؛

- إصلاح ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهام الإدارة وسائر المرافق العمومية، وتحسين بنيات الاستقبال والاتصال، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية لتيسير ولوج المواطنين إلى الخدمات التي تقدمها الإدارة في أحسن الظروف؛

وتتولى مؤسسة الوسيط تنظيم منتديات وطنية أو إقليمية أو دولية لإغناء الفكر والحوار حول قضايا الحكامة الجيدة، وتحديث المرافق العمومية، في نطاق سيادة القانون، ومبادئ العدل والإنصاف. وتساهم المؤسسة في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال العمل على تحديث وإصلاح هياكل ومساطر الإدارة، وترسيخ قيم الإدارة المواطنة، والتشبع بأخلاقيات المرفق العمومي. كما تساهم المؤسسة في إحداث شبكات للتواصل والحوار بين الهيئات الوطنية والأجنبية، وكذا بين الخبراء من ذوي الإسهامات الوازنة في مجال الحكامة الإدارية الجيدة، من أجل الانفتاح على مستجدات العصر.

كما أن مؤسسة الوسيط نهجت خيار اللاتمركز، من خلال المضي في فتح مندوبيات، في إطار سياسة القرب كنمط لمعالجة المشاكل المحلية. حيث عمل الظهير على إسناد المهام المركزية إلى كل من وسيط المملكة والكاتب العام وباقي الهياكل الإدارية التنظيمية الأخرى وكذا المندوبون الخاصون، فيما تم إسناد المهام ذات البعد الجهوي على وسطاء جهويين من أجل ممارسة اختصاصات على المستوى الترابي، التي تم تفويتها من الوسيط – باعتباره رئيس المؤسسة المركزية – إلى الوسطاء لمباشرتها محليا، لتقريب المواطن المشتكي من سهولة إيداع تظلماته بالسرعة اللازمة والمطلوبة.

واستنادا إلى حصيلة التقارير السنوية لمؤسسة الوسيط، عملت هذه الأخيرة على وضع دراسات تهتم برصد الحصيلة الإدارية للمؤسسة وكذا دراسة التقارير المحالة عليها من طرف الأجهزة الإدارية من أجل تقييمها واستخلاص مقترحات وتوصيات عملية واستشرافية وبلوة إصلاح إداري يخدم الإدارة والمواطن على السواء.

وتجدر الإشارة كذلك، أن مؤسسة الوسيط قد ساهمت بشكل أو بآخر في تشجيع مختلف الإدارات عن العدول عن سلوكاتها اللامشروعة، والإسهام في تعديلها، الأمر الذي يستدعي معه أجرأة توصياتها لما فيه خدمة للمرتفق واسترجاع حقوقه.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الإدارة والمجتمع أو الإدارة والمواطن. فهو حديث عن علاقة تفاعلية متأصلة في التاريخ، علاقة تطورت وتشعب عبر العصور تبعا للمتغيرات والظروف المستجدة، فالتطور الذي عرفته الدولة الحديثة بتزايد تدخلاتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة متجاوزة في ذلك دورها التقليدي الذي كان يقتصر على المحافظة على الأمن والنظام العام. ساهم في تعقيد هذه العلاقة إذ كان له تأثير واضح في تدعيم نفوذ الإدارة العامة. باعتبارها الأداة التنفيذية لمخططات وبرامج الدولة التنموية. وذلك بمنحها امتيازات لها طابع السلطة العامة لتسهيل نشاطها وتحقيق الصالح العام.

وقد جاء في الخطاب الملكي. لمحمد السادس "أن البيوقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية" فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العام، سينضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها على التواصل مع محيطها والاستماع للانشغالات المتعاملين معها يؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم الشيء الذي ينتج عنه الشلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي ستهدفها.

ويمكن القول أن مؤسسات الوسيط أصبح وجودها ضروري إلى المهام التي تضطلع بها فإلى جانب بثها في النزاعات بين الإدارة والمتعاملين معها وإيجاد توازن في العلاقات بين الطرفين، فإنها تفق على مشاكل الإدارة عبر تعميقها فيما يجري في دواليب الأجهزة الإدارية، وعلى كيفية عملها وتقديمها لخدماتها، كما تقوم أيضا بتوجيه الرأي العام والمرتفقين بشكل خاص وتساعدهم على بناء توقعاتهم حول الإدارة.

فالاهتمام بفكرة إحداث مؤسسة الوسيط تأتي في الوقت الملائم شريطة خلق حوار واسع النطاق حولها بإشراك كافة فعاليات المجتمع، حتى يستقر التصور بشأن أبعاد هذه المؤسسة، كلبنة لاستكمال تشييد الصرح المؤسساتي للدولة.

وتنبغي الإشارة إلى أن نجاح مؤسسة الوسيط في تحقيق المرامي التي أحدثت من أجلها رهين بالمقومات التي تعتمد عليها وبالوسائل الموضوعة رهن اشراتها منها:

وجود مؤسسة الوسيط إلى جانب المؤسسة الملكية يعتبر عاملا من عوامل القوة والفاعلية في أداء مهامه، فهذه المكانة يجب استثمارها بشكل ايجابي لخدمة مصالح المواطنين.

توافر الشروط والوسائل التقنية والتنظيمية الضرورية لعمليه فهذه المؤسسة يجب أن تكون نموذجا للمؤسسة الفعالة والناضجة

وليس مجرد وسيلة احتياطية ضرورة وجود بيئة إدارية واجتماعية وسياسية وثقافية وعملية ناضجة.

ويمكن القول بأنه بغض النظر عن الأسس والتوجهات التي تحكم مؤسسة الوسيط في المغرب، فرنسا، اسبانيا، في العالم فإن هدفها هو المساهمة في تنمية الديمقراطية وتدعيم دولة القانون.

ويبقى الرهان الأول والأخير هو العمل على توعية المواطنين بوجود هذه المؤسسة وبأهميتها وتحسيسهم بضرورة الدفاع عن حقوقهم اتجاه الإدارة حتى يترسخ مفهوم الإدارة في خدمة المواطن قولا وفعلا.

السيد الرئيس،

ينبغي التأكيد على أن هذه المؤسسة و كما هو الشأن بباقي مؤسسات الحكامة، مهما كانت فاعليتها، فإنه لا يمكن أن نحملها لوحدها مسؤولية تخليق الحياة العامة، لأن محاربة الفساد هو مسار طويل ومعقد يستوجب علاوة على هذه المؤسسات والإرادة السياسية القوية، مجهودا وتعبئة جماعيين من خلال إشراك كافة الإدارات والهيئات، وانخراط المجتمع المدني والإعلام والمواطنين من أجل القضاء على مسببات الفساد ودعم الجانب التربوي والتوعوي من أجل وقف التطبيع معه والانتقال من التنديد إلى التبليغ والحرص على إنزال القانون كلما تم ارتكاب فعل الفساد.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن تناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط، ولابد في البداية أن ننوه بالنقاش البناء والايجابي الذي طبع أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أثناء دراسة هذا المشروع الهام الذي يشكل لبنة إضافية في البناء المؤسساتي والقانوني والحقوقي لبلادنا.

السيد الرئيس،

صنف الدستور الجديد لسنة 2011 مؤسسة الوسيط ضمن هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، حيث عرفها الفصل 162 على أنها مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التخليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

وقد تم إحداث مؤسسة الوسيط بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.11.25 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1432 (17 مارس 2011)؛ حيث حلت هذه المؤسسة محل ديوان المظالم الذي ظل لسنوات عدة نبراسا للدفاع عن حقوق المواطنين في مواجهة رجال السلطة الإدارية.

وقد جاء الظهير الشريف رقم 1.11.25 في مستهله ببيان الأسباب الموجبة لإحداث هذه المؤسسة، والتي نجد من بينها أن إحلالها محل ديوان المظالم هو بهدف تحديث هذا الأخير، من خلال ترسيخ عمله كمؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة تحمل اسم "الوسيط"، وتوطيدا لما حققه من مكتسبات وتأهيلا له للنهوض بمهام موسعة وهيكلة جديدة، لمواكبة الإصلاح المؤسسي العميق الذي تعرفه بلادنا، وللانسجام مع المعايير الدولية.

كما أن إحداث مؤسسة الوسيط جاء لتحقيق التكامل المنشود بين الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في نطاق الاختصاصات الموكولة إليه، وبين المهام المسندة إلى هذه المؤسسة الوطنية الجديدة، من أجل حماية حقوق الإنسان في إطار العلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفقين كما يعد الوسيط عضوا بحكم القانون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر هذا القانون لبنة جديدة تصب في إطار تمكين المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري في الدفاع عن حقوقهم المشروعة في مواجهة الإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية التي يجب الاستفادة من خدماتها على أساس قاعدة المساواة بين المواطنين، وتفعيل مبادئ الديمقراطية والشفافية والنزاهة والمسؤولية، واحترام القانون والحياد، بعيدا عن الممارسات البيروقراطية والمحسوبية والزبونية، وبعيدا عن أساليب الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، بما يضمن التفعيل السليم للمفهوم الجديد للسلطة، الذي نادى به جلالة الملك محمد السادس نصره الله في أكثر من مناسبة.

واعتبارا لأهمية هذا المشروع، وللدور الهام الذي تضطلع به مؤسسة الوسيط، خاصة في ظل المستجدات التي حملها هذا المشروع والتي تهدف إلى إبراز مكانة هذه المؤسسة والرقي بها، وتحديد علاقتها بباقي المؤسسات الأخرى في الدفاع عن المشروعية القانونية ومبادئ الإنصاف والعدل، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يسعنا إلا أن ننوه بهذا المشروع ونصوت بالإيجاب لفائدته.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد ات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 14.16 المتعلق بمؤسسة الوسيط خلال الجلسة العامة، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بالمجهودات التي اتخذتها بلادنا لتعزيز الترسانة التشريعية والمؤسساتية، ومنها مؤسسة الوسيط كمؤسسة دستورية وحقوقية تروم الدفاع عن حقوق المواطنين في علاقاتهم بالإدارة وبما يساهم في ترسيخ دولة الحق والقانون وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف وقيم التخليق والشفافية في تدبير علاقات المواطن بالسلطة العمومية.

ونأمل أن يجيب هذا المشروع قانون على العديد من الإشكالات التي لازالت تعيق الارتقاء بالمرفق العمومي ببلادنا ليكون في مستوى تطلعات المرتفقين، وأخص بالذكر هنا ما يلي:

- عدم تجاوب العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية والمصالح المعهود لها بتسيير المرفق العام، مع ملاحظات ومقترحات وتوصيات مؤسسة الوسيط بل الأكثر من ذلك عدم التزامها بتطبيق القوانين وأخص بالذكر هنا، على سبيل المثال لا للحصر، القانون رقم 03.01 بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية بتعليل قراراتها حيث لازالت القرارات التعسفية والتطبيق السلبي للقانون والشطط في استعمال السلطة هي القاعدة في تعامل العديد من الإدارات العمومية مع المواطنين والعاملين بها؛

- في ظل الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها بلادنا وتنامي الثقافة الحقوقية، تشير جميع التقارير إلى ارتفاع عدد القضايا المعروضة على المحاكم الإدارية مع تماطل و/ أو رفض تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة. لذلك فمن المهم توسيع مضامين توصيات مؤسسة الوسيط ليشمل حث الإدارات المعنية على تنفيذ الأحكام القضائية واتخاذها للإجراءات الاستباقية لتفادي المنازعات؛

- بالرغم من كافة الصلاحيات التي أوكلت لمؤسسة الوسيط بمقتضى الدستور والقانون، نلاحظ أن تركيبته تظل محدودة بحيث لا يضم مجالس كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات الحكامة وهيئات حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السيد ات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لكون "مؤسسة الوسيط" مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة تتولى، في نطاق العلاقة بين الإدارة والمرتفقين، مهمة الدفاع عن الحقوق، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، والعمل على نشر قيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية، والسهر على تنمية تواصل فعال بين الأشخاص، ذاتيين أو اعتباريين، مغاربة أو أجانب، فرادى أو جماعات، وبين الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية وباقي المنشآت والهيئات الأخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة، والتي يشار إليها في هذا الظهير الشريف باسم "الإدارة".

ونظرا لأن مؤسسة الوسيط من المفروض أن تمد يد العون للذين يوجدون في وضعية صعبة لأسباب مادية، ولاسيما منهم النساء الأرامل والمطلقات واليتامى والأشخاص من ذوي الإعاقة، وسائر فئات الأشخاص في وضعية هشة، وتمكينهم من المساعدة القضائية، في حالة ما إذا كان المشتكون المعنيون يرغبون في اللجوء إلى القضاء الإداري، وذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل.

لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

ثانيا: مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة، نتدخل اليوم في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب والرامي إلى تأطير تقنيات طبية بالعديد من المراكز والمختبرات بطريقة عشوائية، وكأي بلد يسعى إلى تعزيز منظومته الصحية وترسانته القانونية في هذا المجال صار لزاما على بلادنا الالتحاق بمصاف البلدان الرائدة في هذا المجال، ولا يفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة التنويه بالأطر الطبية والباحثين الرائدين في هذا المجال الذين راكموا تجربة علمية محترمة ومرجعية مطلوبة في محيطها الإقليمي والدولي.

ويدخل هذا المشروع قانون ضمن منظومة جديدة من القوانين التي تهدف بالأساس إلى وضع إطار قانوني يجيب عن مختلف التساؤلات الأخلاقية والدينية التي تثيرها التطورات العلمية، وهي آلية طال انتظارها، على اعتبار أن هذا المشروع ورد ضمن المخطط التشريعي للحكومة السابقة.

ويعتبر مشروع قانون 47.14 كذلك من مشاريع قوانين الأساسية لتعزيز المنظومة الصحية ببلادنا، وذلك لوضعه إطارا قانونيا لهذا المجال العلمي المتطور بسرعة من جهة، ولتلبية مطلب اجتماعي، حقوقي، ديني وأخلاقي من جهة أخرى عبر تحديد تقنيات المساعدة المسموح بها ببلادنا، وحظر الممارسات الماسة بالكرامة الإنسانية والقيم الاجتماعية.

كما جاء هذا المشروع قانون 47.14 لتعزيز الترسانة القانونية الوطنية في مجال العلوم الطبية والتقنيات البيوطبية، وسد الفراغ

القانون الذي طبع الممارسات التقنية للمساعدة الطبية على الإنجاب، التي يطرحها التقدم المتلاحق للعلوم الطبية والتقنيات البيوطبية.

وإذ نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة، مضامين هذا النص انطلاقا من قناعتنا، أن الأمر لم يعد يقتصر على فئة ميسورة من المجتمع لها من الإمكانيات المادية ما يتيح لها تسديد الكلفة الباهظة لهذا النوع من العمليات والأدوية، بل صار الأمر يتعلق بهرم المجتمع المغربي في رمته والذي بدء شبح الشيخوخة يحاصره خاصة في الوسط الحضري، حيث يعاني العديد من الأزواج من التبعات الاجتماعية والنفسية والصحية لهذا المرض الذي يحرمهم من الإحساس الطبيعي بالأمومة والأبوة، فحوالي 12% من الأزواج في المغرب يعانون من العقم، فالأمر يتعلق أساسا بمشكل حقيقي على مستوى الصحة العامة ومشكل اجتماعي بما أنه يؤدي إلى ما بين 30% إلى 40% من حالات الاكتئاب والطلاق بين الأزواج.

كما ننوه بكون هذا المشروع القانون شدد على ضرورة احترام كرامة الإنسان، والمحافظة على حياته وسلامته الجسدية والنفسية وعلى خصوصياته، وكذا احترام سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به، مجرما الممارسات التي تشكل مسا بالكرامة وبسلامة الجنس البشري.

كما ننوه باستحضار أهمية توفير التغطية الصحية الأساسية عن جميع الأمراض المرتبطة والمسؤولة عن صعوبات الإنجاب والعقم، لتيسير مهمة المحرومين من الإنجاب للوصول إلى الخدمات الصحية والعلاجية، سواء منهم الذين يتوفرون على تأمين خاص أو عمومي أو الذين يحملون بطاقة المساعدة الطبية "راميد"، كما نطالب بتوفير وحدات للمساعدة الطبية على الإنجاب في القطاع العمومي، خصوصا في المستشفيات الجامعية، حيث يمكن اللجوء إلى هذه النوعية من الخدمات الصحية المدرجة ضمن الصحة الإنجابية. لما لها من أثار ايجابية على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، فالصحة الإنجابية عموما من الأولويات التي وجب أن تولها السياسات العمومية العناية اللازمة في إطار مقاربة شمولية تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما أن المؤشر الكلي للخصوبة ببلادنا يسجل انخفاضا ملحوظا.

وبناء عليه نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الرامي إلى تأطير هذا المجال وتقنينه –كما هو الشأن في العديد من البلدان-بما سيمكن من مضاعفة حظوظ الأزواج على الإنجاب، ويحد من بعض الممارسات غير القانونية التي كانت تستغل هذا الفراغ القانوني.

ولا يفوتنا بهذه بالمناسبة التنويه بالمقاربة التي تم اعتمادها أثناء عرض ومناقشة هذا القانون داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، حيث تفاعلت الحكومة بإيجابية مع عدد مهم من التعديلات المقدمة، سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة، مما سمح بإدخال تعديلات مهمة همت تجويد النص القانون وإدخال مقتضيات جديدة عالجت بعض الإشكالات المطروحة من مثل أحقية الأشخاص في حماية خصوبتهم. وهو ما يعكسه التصويت بالإجماع على مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفي عليكم أن الهرم السكاني لبلادنا عرف في السنوات الأخيرة تغيرات مقلقة، حيث بدأت نسب الشيخوخة في الارتفاع، مقابل انخفاض كبير في نسبة الخصوبة بالمجالين الحضري والقروي، وقد زاد من هذا نسبة الأزواج الذين يعانون من العقم ذي الطبيعة المرضية حيث يصل إلى نسبة 12%، وهو رقم مقلق يقتضي سن إستراتيجية متعددة الأبعاد لمعالجته، خصوصا ما قد يترتب عنه من تشتت أسري. والتي نعتقد أن هذا القانون سيشكل أحد ركائزها الأساسية.

كما نشير في هذا الإطار إلى أن تكاليف الأدوية المستعملة في علاج الأمراض المرتبطة بالعقم وقلة الخصوبة تبقى باهظة الثمن، وغير مشمولة من طرف أنظمة التغطية الصحية، مما لا يسمح لعدد من الأزواج باقتنائها، أو أنهم يضطرون للجوء إلى السوق السوداء لاقتنائها، بما يشكله ذلك من خطر على الأمن الصحي وتأثير على الاقتصاد الوطني، ناهيك عن كون بعض المصحات وخلافا لمقتضيات المادة 46 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لا تقوم بإشهار أثمنة هذه العمليات.

وبناء على ما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية، ومن منطلق حرصنا على أن يحقق هذا القانون النتائج المرجوة منه، فإننا ندعو إلى:

- إدخال تكاليف العلاج والعملية ضمن التغطية الصحية؛

- مراقبة مدى احترام المصحات المعتمدة لمقتضيات إعلان الخدمات وتكلفة العمليات؛

- توفير الموارد البشرية الكافية للقيام ببمراقبة سير اشتغال المصحات الحاصلة على الاعتماد للحد من الممارسات غير القانونية؛

- إحاطة هذه العلمية بكافة الضمانات من خلال تعزيز اطلاع

الزوجين على مختلف الإجراءات أثناء عملية المساعدة الطبية على الإنجاب؛

- ملاءمة هذا القانون مع القانون المنظم للبحث الطبي مع تحديد أجل إجراء البحث؛

- التأكد من مدى استجابة المراكز الخاصة للمساعدة الطبية على الإنجاب للمعايير التقنية للإنشاء وكذا معايير التجهيز المطلوب توفرها وكذا للمعايير من حيث عدد المستخدمين والمؤهلات المطلوب توفرها فيهم قبل منح الاعتماد.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع هذا القانون، راجين أن يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا وموقفنا من مشروع قانون رقم47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من التنويه بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لهذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز الترسانة القانونية الوطنية في مجال العلوم الطبية والتقنيات البيوطبية، والذي جاء لسد الفراغ القانوني الذي يطبع ممارسات تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد وزير الصحة مع تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية التي ساهمت في تجويد النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نعتبر هذا المشروع من الأهمية بما كان، إذ يعد من بين أهم الأوراش الإصلاحية التي عرفها القطاع الصحي ببلادنا، كما يعتبر تكريسا للجهود التي تبذلها الحكومة وذلك بالسعي لتدارك العجز أو الضعف في الخصوبة ذي الطبيعة المرضية، وهو ما يستدعي وبشكل مستعجل إدراجه ضمن الأمراض المشمولة بالتغطية الصحية مع العلم أن الجميع يشهد بارتفاع تكاليف العلاج وما يستدعي من تحاليل وأدوية تصل في اغلب الأحيان إلى عمليات جراحية باهظة الثمن مما يعسر أمر مجموعة من الأزواج المحرومين من الإنجاب والذي يبلغ عددهم حسب الإحصائيات ما يزيد 12% من الأزواج يعانون من مشكلة الخصوبة والأمراض المرتبطة بها بدرجات مختلفة، وهو ما يفوت الفرصة على مجموعة من الأزواج و يترتب عليها أثار سلبية ومشاكل نفسية واجتماعية تصل في بعض الأحيان إلى الطلاق.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار يحدد هذا المشروع على وجه الخصوص المبادئ العامة المنظمة للمساعدة الطبية على الإنجاب، من خلال احترام كرامة الإنسان والمحافظة على سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي للزوجين، والعمل على تجريم كل ما من شأنه أن يمس بكرامة وسلامة الجنس البشري، والتي تهدف إلى استغلال الوظائف التناسلية البشرية لأغراض تجارية، أو تخالف مقاصد الشريعة الإسلامية، كالاستنساخ البشري، التبرع بالأمشاج أو بيعها والحمل لفائدة الغير أي ما يعرف بكراء الأرحام.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع إلى تحديد شروط ممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، ومن أبرزها إخضاع المؤسسات الصحية والمراكز الخاصة والمهنيين المعنيين لإجبارية الحصول على اعتماد لممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب وفق شروط محددة، وحصر اللجوء للمساعدة الطبية على الإنجاب فقط لفائدة امرأة ورجل متزوجين وعلى قيد الحياة، ويشترط بموجد هذا المشروع الحصول على الموافقة الواضحة للزوجين كتابة، وخطر القيام بأية تقنية من تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، غير تلك المعترف بها قانونيا بالمغرب والتي تحدد لائحتها بنص تنظيمي، كما ينص على إحداث لجنة استشارية للمساعدة الطبية على الإنجاب لعمليات التفتيش من قبل الشرطة القضائية والأعوان المنتدبون من قبل قطاع الصحة .

السيد الرئيس،

لكل هاته الحيثيات، فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع باعتباره مساهما في الرفع من أداء المنظومة الصحية الوطنية التي تعتبر رهانا اجتماعيا أساسيا ببلادنا.

وفي الأخير نتمنى أن يبلور هذا المشروع على أرض الواقع بشكل جدي وهادف.

4- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق حزب التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

الحضور الكريم،

أتدخل اليوم لمناقشة هذا المشروع باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وهي مناسبة أستحضر فيها أهمية التشريعات القانونية التي تسنها بلادنا لإصلاح الوضع الصحي في بلادنا وجعله يواكب التطورات السريعة التي يعرفها هذا القطاع مهنئين الحكومة على هذا الإنجازوعلى

هذا التفاعل الإيجابي والسريع مع حاجيات المجتمع ومتطلباته.

السيد الرئيس المحترم،

لقد جاء هذا المشروع لسد الفراغ الذي تعاني منه تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب ورفع الطابو عليها وجعلها ممارسة شرعية قانونية تساعد القاصر أو القاصرة على الإنجاب والاستمرار في حياة أسرية طبيعية، تعطي الحق للجميع في ممارسة الأمومة والأبوية، إنه مشروع تقني بامتياز يندرج ضمن القوانين المتعلقة بالأخلاقيات البيوطبية التي ستعزز بلا شك الترسانة القانونية الوطنية في مجال العلوم الطبية. والتقنيات البيوطبية وسد الفراغ المتعلق بهذا الموضوع، لذلك فإننا نعتبر داخل فريقنا أن هذا المشروع يعد قفزة نوعية على درب تطوير البحث العلمي دون أن يغفل الجانب العقابي في حالة تسريب المعطيات الشخصية للأشخاص المعنيين بهذه العملية حيث جرم كل الممارسات الحاطة بكرامة المواطن المغربي.

السيد الرئيس المحترم،

حماية النسل كانت حاضرة أثناء مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة وهي الملاحظات التي توقف عندها فريقنا إلا أن الضمانات التي أعطاها السيد الوزير من خلال ما تضمنه المشروع من إحداث للجنة الإستشارية للمساعدة الطبية على الإنجاب والتي تتولى ممارسة المهام المسندة إليها بموجب هذا القانون حيث استحضرنا موقف المجلس العلمي الأعلى الذي تأكد بأنه أعطى استشارته وموافقته في هذا الموضوع وهو ما يبدد كل مخاوفنا في هذا الجانب.

استفادة المواطنات والمواطنين من الفئات الهشة كانت ضمن اهتمامنا كذلك حيث طالبنا بضرورة تعميم هذا الإنجاز العلمي على جميع أبناء مجتمعنا في إطار مبدأ تكافؤ الفرص، حتى للذين لا يتوفرون على التغطية الصحية أو الذين يتوفرون على الراميد خاصة وأن هذا المشروع سينقص بشكل كبير من تكلفة إجراء مثل العمليات الطبية.

السيد الرئيس المحترم،

إحداث المراكز المتخصصة لإجراء مثل هذه العمليات الطبية، كانت حاضرة في نقاشنا وإذ ننوه باسم فريقنا بوجود 19 مركز متخصص في المساعدة الطبية إلا أننا نطالب بضرورة توسيع إحداث هذه المراكز لتشمل كافة مناطق المملكة ليشمل جهات فاس-مكناس، جهة الشرق، وطنجة-تطوان-الحسيمة.

وإذ ننوه بمستوى النقاش الذي طبع هذا المشروع نؤكد على أهمية التعديلات التي وضعتها مختلف مكونات مجلسنا الموقر والتي تفاعل معها السيد الوزير بشكل إيجابي حيث تبنتها اللجنة بالإجماع بعدما تم سحب التعديلات التي لم تقبلها الحكومة بحكم انتمائنا للأغلبية وبالنظر إلى أهمية هذا المشروع وأثره على شريحة كبيرة من مجتمعنا سنصوت بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة "قانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب" ويندرج هذا المشروع ضمن المشاريع التي من شأنها أن تعزز الترسانة القانونية في مجال العلوم الطبية والتقنيات البيوطبية، ومن شأنه أيضا أن يسد الفراغ القانوني الذي يطبع ممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، بعدما ظلت لسنوات تمارس خارج إطار قانوني لا يوفر الحماية لطالبي هذا النوع من المساعدة الطبية، وأن يضع حدا لمجموعة من التجاوزات والخروقات التي يعرفها هذا المجال من خلال التنصيص على غرامات مالية وعقوبات بالسجن من (10) عشر سنوات إلى (20) عشرين سنة (المادة 40 من القانون)، فضلا على أنه طرح حلولا بالنسبة للأزواج الذين يعانون العجز أو ضعف الخصوبة.

وما من شك أن موضوع المساعدة الطبية على الإنجاب وما يجلبه من جدال ذو بعد ديني وتقني وعلمي وطبي دقيق، يفسح المجال لاختلاف الآراء بين مؤيد للتطور العلمي وبالتالي فالتأطير القانوني ينبغي أن يشكل رافعة قوية تعزز وتشجع على تطور هذه التقنية، وأن لا يعيق مكافحة العقم الذي يعد إشكالا إنسانيا واجتماعيا حقيقيا لبعض الأزواج، وبين من يجرم ويحرم اللجوء إلى بعض التقنيات الطبية المنافية لعقيدة ودستور المملكة.

لهذا، كان من الضروري قبل تنزيل هذا المشروع القانون أن تتم استشارة جميع الفاعلين من الفقهاء والمجالس العلمية، والفئات الطبية المهنية والباحثين، وهذا ما أكد عليه السيد الوزير، حتى يتم تنزيله وفق شروط موضوعية من شأنها أن تصون كرامة الإنسان وأن لا تمس مرجعيتنا الدينية، كعملية الإخصاب التي بموجب هذا القانون، لا يمكن أن تتم إلا بين الأزواج الذين تربطهم علاقة شرعية، وأن تكون الأمشاج المستعملة متأتية منهما وأن يكونا على قيد الحياة، لهذا نص المشروع على إحداث لجنة استشارية من شأنها إبداء الرأي مع ضرورة احترام خصوصيات وسرية معطيات الحالات المعروض عليها.

ومن إيجابيات هذا القانون أيضا دخول العقم وضعف الخصوبة إلى سلة العلاجات التي تتكفل بها صناديق التغطية الصحية الاجتماعية، لارتفاع كلفة العلاج وغلاء الأدوية، إذ أصبح من حق المستفيدين من بطاقة الرميد الاستفادة من الخدمات الطبية في مجال المساعدة على الإنجاب، إلا أنه على القطاع المسؤول القيام بالإجراءات الضرورية مع كافة الشركاء والمعنيين لتيسير الولوج إلى هذه الخدمة الإنسانية، وطبعا

ندرك جليا كفريق أن هذا لن يتأتى إلا بتوفير الإمكانيات اللوجستيكية والتقنية والبشرية بالمستشفيات والمراكز العمومية، لأن المساعدة الطبية على الإنجاب بالمصحات الخاصة مكلفة جدا، لهذا من بين الشروط التي نص عليها هذا القانون فيما يخص المصحات، هو أن تكون معتمدة بصفة قانونية ولديها ترخيص مسبق لهذا الغرض، مما يتطلب معه إخضاع هذه المصحات إلى مراقبة دائمة من طرف وزارة الصحة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كفريق نثمن تنزيل هذا القانون لفتحه باب الأمل أمام فئة عريضة من الحالمين بالأبوة والأمومة وفق قواعد وضوابط تحتكم إلى القانون، أملنا أن تطبق العدالة المجالية عبر تراب المملكة خصوصا النائية منها، في إحداث مراكز عمومية خاصة بتقديم هذه الخدمة الإنسانية وأن تسرع في إخراج النصوص التنظيمية المصاحبة له.

6- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، ولابد في البداية أن ننوه بالعرض الذي قدمه السيد الوزير وكذا الأجواء الإيجابية التي سادت خلال مناقشة هذا المشروع داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهو ما يبرز أهمية هذا المشروع الذي جاء ليعالج قضية من أهم القضايا ذات التأثير النفسي والاجتماعي الكبيرين على الأسر خاصة وعلى المجتمع المغربي برمته، كما أنه مشروع قانون جاء ليؤطر ممارسة طبية عرفها المغرب منذ أزيد من أربعين سنة خارج أي إطار قانوني.

ويعلق العديد من الأزواج على هذا المشروع آمالا عريضة لتنظيم مجال المساعدة الطبية على الإنجاب التي تنطوي على تطور علمي كبير ساعد على إنجاب ملايين الأطفال في العالم، وأسعد قلوب الأزواج بتحقيق حلم تكوين أسرة بعد سنوات طويلة من الانتظار، وأحيانا فقدان الأمل في ذلك.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه بهذا المشروع الذي جاء ليسد الفراغ القانوني في مجال ممارسة المساعدة الطبية على الإنجاب، بحيث ينص على تحديد المبادئ العامة المنظمة للمساعدة الطبية على الإنجاب، من قبيل احترام كرامة الإنسان والمحافظة على حياته وسلامته الجسدية والنفسية وعلى خصوصيته، إلى جانب إخضاع المراكز والوحدات الصحية التي تعتزم الاشتغال في هذا المجال لإجبارية الحصول على اعتماد مسبق من الإدارة، واشتراط حصول الأطباء والصيادلة المتخصصين المسموح لهم بممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب على اعتماد مسبق أيضا.

كما نغتنم هذه المناسبة لننوه ونشيد بالمجهودات الجبارة التي يبذلها أطر القطاع الصحي من أطباء وإحيائيين في هذا الميدان، وأساسا بالقطاع الخاص، على مواكبة آخر الاجتهادات الطبية في العالم ما أدى إلى تحقيق نتائج مشرفة، وتقريب هذه التقنيات والخدمات الطبية من المغاربة وفق القواعد المعمول بها عالميا.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، فلا يسعنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نهنئ الأطر الطبية العاملة في هذا المجال بهذا المشروع قانون الذي سوف يضمن لهم ممارسة المساعدة الطبية على الإنجاب في جو من الاطمئنان والحماية القانونية، كما نذكر الحكومة بضمان العدالة المجالية من حيث توفير مراكز طبية متخصصة بجميع جهات المملكة وعدم الاقتصار على المدن الكبرى فقط. كما نؤكد على ضرورة إدراج المساعدة الطبية على الإنجاب، والتي تعتبر عملا طبيا يجيب عن حالة صحية واضحة، ضمن الخدمات الصحية الخاضعة لنظام التغطية الصحية، ومساعدة الأزواج ذوي الدخل المحدود، بما لا يجعل من هذا المساعدة الطبية مقتصرة على الفئات الميسورة دون الطبقات المتوسطة والفقيرة.

لكل ما سبق، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل مشروع قانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب الذي طالما انتظرناه وانتظره خاصة الأزواج الذين يحلمون بالحق في الأمومة، إضافة مهمة في تعزيز الترسانة القانونية الوطنية في مجال العلوم الطبية والتقنيات البيوطبية، وتدارك تأخر المغرب في هذا المجال ومواكبة التطور الطبي. فتقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب تمارس في المغرب منذ 25 سنة، لكن بدون تأطير قانوني يضمن حقوق المرضى ويوضح واجبات الطبيب، وبالتالي من شان هذا القانون ان

يسد الفراغ القانوني في هذا الباب.

إن المنتظر من مشروع القانون رقم 47.14 هو توفير حماية حقيقية للمرضى وان يضمن لهم الولوج إلى المعلومة وعلاجات ذات جودة عالية على يد أطباء متخصصين".

ومن المنتظر أيضا من مشروع القانون الإجابة على التساؤلات الملحة ذات الطبيعة الأخلاقية والقانونية والدينية التي أصبحت تطرح من جهة، والتقدم المتنامي الذي تشهده العلوم الطبية والتقنيات البيوطبية. فالعديد من الأسر، التي تعاني مشاكل في الإنجاب والتي باتت تفوق 16% من الأزواج المغاربة نتيجة العديد من العوامل التي تعود بالأساس لنمط العيش والتحولات البيئية أصبحت في حاجة ملحة إلى الحماية القانونية واحترام كرامة الإنسان وإلى المحافظة على حياته وسلامته الجسدية والنفسية وخصوصياته واحترام سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتجريم الممارسات التي تشكل مساسا بكرامة وسلامة الجنس البشري، وبمنع استغلال الوظائف التناسلية البشرية والأمشاج لأغراض تجارية أو إلى تكوين لقيحة بشرية لاستعمالها لأغراض تجارية أو صناعية، ومنع الاستنساخ البشري وانتقاء النسل والتبرع بالأمشاج أو بيعها.

لقد حان الوقت لاعتبار مرض العقم أو ضعف الخصوبة مثله مثل باقي الأمراض الأخرى، علما أن منظمة الصحة العالمية العقم كانت قد اعتبرته كباقي أمراض الصحة العمومية منذ سنة 2009 وقدرت نسبته في العالم ما بين 12 إلى 15 في المائة، وبالنظر للتكلفة المادية التي بات يفرضها استعمال التقنيات الجديدة(25 ألفا و40 ألف درهم، تضم التكاليف الإجمالية، بما فيها الدواء والمتابعة الطبية والتحاليل، إضافة إلى الحالات التي تحتاج إلى الجراحة ولأنها ليست مضمونة النتائج مائة في المائة خلال شهر أو شهرين) فقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا لتكون هذه الأمراض مشمولة بالتغطية الصحية، وبالتالي كان لزاما أن تدخل سلة العلاجات التي تتكفل بها صناديق التغطية الاجتماعية. وان تحدث لجنة استشارية للمساعدة الطبية على الإنجاب، تمثل فيها الجهات المعنية بالاستشارة في هذا الباب وإخضاع المؤسسات الصحية المعتمدة للقيام بتقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب لعمليات التفتيش. وهي كلها مطالب كانت قد تقدمت بها الجمعيات المعنية (الإئتلاف المدني للحق في المساعدة الطبية على الإنجاب) والهيئات المهنية لتيسير ولوج المحرومين من الإنجاب إلى الخدمات الصحية والعلاجية، وتفادي الآثار السلبية للعقم اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً". واليوم وبعد اخذ ورد فقد تضمن جلها المشروع.

كما تضمن شرط إخضاع المؤسسات الصحية والمراكز الخاصة والمهنيين المعنيين لإجبارية الحصول على اعتماد لممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب وفق شروط محددة. ونص على فتح مراكز للمساعدة الطبية على الإنجاب في المستشفيات الجامعية.

وعموما فقد تضمن المشروع في صيغته النهائية عكس ما كانت عليه نسخة 2016 العديد من القضايا المهمة والايجابية لكنه مع ذلك يتطلب المزيد من الدراسة القانونية والتحليلية والوقوف عند العديد من الثغرات التي قد تخلق العديد من المشاكل والتعقيدات من قبيل:

- الحجر وممارسة السلطة والرقابة على البحث العلمي كما هو الشأن بالنسبة للمادة 14 من المشروع: " لا يمكن ممارسة أية تقنية من تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب ما لم يتم الاعتراف بها بصفة قانونية من قبل السلطة الحكومية المختصة..."؛

- تغليب المقاربة والحمولة الجنائية على حساب المبادئ الأساسية للحق في التطبيب ضد الأمراض المزمنة من قبيل العقم حقها؛

- تعقيد عمليات التشخيص والزرع بالمساطر والشروط والشكليات: المواد 15-20-21؛

- ضعف بعض الضمانات القانونية الواجب منحها للمؤسسة أثناء البحث عن المخالفات ومعاينتها (المواد 35-36)؛

- عدم توفر الجزاءات المسطرية والتأديبية الضرورية لأعضاء الهيئة الاستشارية في بعض الحالات...

وهي نواقص تعود في نظرنا بالأساس إلى غياب المقاربة التشاركية مع المعنيين وعدم فتح نقاش عمومي الذي كان يفترض أعمالهما في تحضير المشروع وتغليب المقاربة الحقوقية على أية مقاربة أخرى بالنظر إلى أهمية هذا الحق بالنسبة لنسبة كبيرة من الأزواج المغاربة الذين يعانون الآثار الاجتماعية والنفسية للعقم.

وإن من شان تدارك كل هذه الاختلالات القانونية وغيرها أن يساعد بلادنا على ربح قانون وإطار تشريعي يستطيع مواكبة التقدم العلمي الذي يعرفه القطاع الصحي عموما والمساعدة الطبية على الإنجاب خصوصا، مشروع يستجيب لكافة رهانات وتحديات الصحة الإنجابية ببلادنا، علما أن المرأة المغربية هي نساء والرجل المغربي رجال بمستويات اجتماعية واقتصادية وانتماءات جغرافية ودرجات الوعي جد مختلفة ومتنوعة لكن الحق واحد وهنا تكمن الصعوبات في كيفية الحصول على هذا الحق الذي قد يظل حبرا على ورق بالنسبة للعديد من الرجال والنساء، بل ان النساء هن الأكثر تضررا من هذه الظاهرة التي لا زال المخيال الجماعي والصورة النمطية تعتبرها لصيقة بالمرأة وكم من النساء طلقن وتشردن في الشارع لمجرد كونهن أو اعتبارهن عقيمات، وبالتالي على أي قانون نتحدث وان نسبة الأمية وسط النساء والجهل بحقوقهن وعدم تمتعهن بالاستقلال المالي الذي يضمن لهن الحق في الكرامة والحق في اختيار الزوج والحق في الاستمرار داخل العلاقة الزوجية. إنها مطالبنا التي لن نتوانى على أن نطالب بها حتى تحقيق الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

أضف إلى ذلك العقلية المحافظة التي لا تساهم في تنويرها لا المدرسة

العمومية ولا وسائل الإعلام السمعية البصرية ولا مختلف الوسائط الاجتماعية حيث ظل هذا الموضوع لسنوات عديدة من الطابوهات.

لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

8- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يشرفني أن آخذ الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يأتي هذا المشروع لسد الفراغ القانوني الذي يعرفه المغرب في هذا المجال، لا سيما وأن مجموعة من التقنيات التي تدخل ضمن المساعدة الطبية على الإنجاب، تستعمل من طرف المهنيين، خاصة في القطاع الخاص، منذ أكثر من ثلاثين سنة في حوالي 20 مركزا اثنان منها فقط عموميان (المركزان الاستشفائيان الجامعيان ابن سينا بالرباط ومحمد السادس بمراكش)، وفي ظروف قد لا تحترم قواعد حسن الإنجاز ولا الأخلاقيات البيوطبية، وهو ما قد يشكل خطرا على صحة المواطنين بالنظر إلى الآثار الجانبية المحتملة للأدوية والتقنيات المستعملة على حياة الأزواج والأطفال.

كما يأتي المشروع قانون هذا، لترجمة الحق في الصحة الإنجابية التي تدخل المساعدة الطبية على الإنجاب ضمنه، والذي تنص عليه المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وأمام تفاقم إشكالية صعوبة الإنجاب الناجمة عن مجموعة من العوامل وعلى رأسها نمط الحياة والتوتر والتلوث والتغذية غير الصحية، حيث يصل عدد الأسر المعنية إلى 800 ألف أسرة أي ما يعادل 12% من الأسر المغربية، وأمام خطر شيخوخة الساكنة المغربية حيث انخفض معدل الخصوبة ليصل إلى 2.1 طفل لكل امرأة على الصعيد الوطني و 1.3 فقط في الوسط الحضري، أصبح تقنين وتيسير اللجوء إلى المساعدة الطبية حاجة ملحة باعتبارها علاجا لمرض من ضمن الأمراض التي قد تصيب أحد الزوجين أو كلاهما، خاصة وأن انتشار الأمية والفقر يجعل الأسر تلجأ إلى الشعوذة وبعض الممارسات الغيبية كزيارة الأضرحة أو غيرها بدل اللجوء إلى المؤسسات الصحية.

وللإشارة، تظل مصاريف المساعدة على الإنجاب مرتفعة جدا وليست في متناول كل الأسر المغربية، حيث تبلغ التكلفة حوالي ثلاثين ألف درهم للمحاولة الواحدة علما أن الأسر تضطر إلى اللجوء إلى مجموعة من المحاولات قبل التوصل إلى نتائج إيجابية، وهو ما يستدعي ضرورة إدراج المساعدة الطبية على الإنجاب ضمن سلة علاجات مؤسسات التأمين الصحي سواء كانت عمومية أو خاصة أو تعلق الأمر بنظام المساعدة الطبية للمعوزين (RAMED)، وذلك من أجل السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في الولوج لهذه الخدمة الصحية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يتمحور هذا المشروع قانون حول مجموعة من المبادئ العامة المنظمة للمساعدة الطبية على الإنجاب، من قبيل احترام كرامة الإنسان والمحافظة على حياته وسلامته الجسدية والنفسية وعلى خصوصياته، وكذا احترام سرية المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به وتجريم الممارسات التي تشكل مساسا بالكرامة الإنسانية أو بسلامة الجنس البشري وتحديد شروط ممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاز ومن أبرزها، إخضاع المؤسسات الصحية والمراكز الخاصة والمهنيين المعنيين لإجبارية الحصول على اعتماد لممارسة تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب وفق شروط محددة، وإخضاع هذه المؤسسات الصحية المعتمدة لعمليات تفتيش.

ولقد تقدمنا بمجموعة من التعديلات للمساهمة في بلورة نص يستجيب لتطلعات المواطنين والمهنيين، وللاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي يعرفه هذا المجال من أجل رفع تحديات المساعدة الطبية على الإنجاب.

ولا يفوتنا أن ننوه من هذا المنبر بالنقاش الجاد والمسؤول الذي ساد داخل لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية أثناء مناقشة هذا المشروع، وبالتفاعل الإيجابي للسيد وزير الصحة مع التعديلات التي قدمتها مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية خاصة التعديلات التي شملت المادة 24 المتعلقة بحفظ الأمشاج والأنسجة التناسلية، وهو ما توج بالتصويت على المشروع بالإجماع.

لكل هذه الاعتبارات، قررنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التصويت بالإيجاب على المشروع، باعتباره سيحث المؤسسات والمراكز والوحدات الخاصة بتقديم المساعدة الطبية على الإنجاب على التقيد بأخلاقيات حسن الإنجاز المتعارف عليها دوليا لحماية الزوجين من كل استغلال أو ممارسات تضر بسلامتهم الجسدية أو النفسية وتكفل لهم جميع الضمانات لرفع حظوظهم في نجاح محاولات المساعدة الطبية على الإنجاب.

ثالثا: مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 06 25 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية،

واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض الذي قدمه والذي مكننا في فريق الأصالة والمعاصرة من الإلمام على أهم التعديلات التي جاء بها هذا المشروع والذي يروم توسيع مجال تطبيق القانون رقم 25.06 ليشمل المنتوجات البحرية بعدما كان يهم المنتوجات الفلاحية فقط، وبذلك أصبح القانون يتحدث عن علامة الجودة البحرية وعلامة الجودة الفلاحية وتسمية المنشأ والبيان الجغرافي.

السيد الرئيس المحترم،

ينبغي التأكيد أن المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم يعتبر امتدادا لسلسلة القوانين التي جاءت انسجاما مع سياسة الانفتاح التجاري التي تقتضي مواكبة التشريعات التي تفرض معايير محددة للمنتوجات المصدرة وأيضا لملاءمة المنظومة القانونية لبلادنا مع تلك الخاصة تحديدا بالإتحاد الأوروبي في إطار الوضع المتقدم لبلادنا مع هذا التكتل الإقليمي.

إلى جانب ذلك نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية والرفع من قيمتها بما يعود بالنفع على المنتجين ويرفع من قيمة المنتوجات الخاضعة للترميز التسويقية.

كما أن مقتضيات هذا المشروع قانون ستساهم في توعية وتحسيس المستهلك وحماية حقوقه وفي مقدمتها الحق في التعرف على المنتوج الذي يستهلكه.

لكل هذه الاعتبارات وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل لمناقشة مشروع قانون رقم 51.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

هذا المشروع الذي يروم الحفاظ على تنوع المنتوجات الفلاحية والبحرية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وذلك بالاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها، ويبرز كذلك وينعش مهارات الساكنة المحلية، ويعمل على تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية والرفع من جودتها، ناهيك عن تحسين مستوى دخل المستفيذين من عمليات الترميز، إضافة إلى تعزيز إعلام المستهلك.

وقد عمد هذا المشروع إضافة لما يتضمنه القانون 25.06 المجملة في ثلاث علامات مميزة، وهي علامة الجودة الفلاحية (LA) وتسميته المنشأ (AO) والبيان الجغرافي (IG) إلى إضافة علامة مميزة أخرى إلى هذه العلاقات الثلاث وهي علامة الجودة البحرية (LH).

ومن شأن تعديل القانون رقم 25.06 توسيع مجال تطبيقه ليشمل المنتوجات البحرية، على غرار المنتوجات الفلاحية، وتثمين المنتوجات البحرية عبر مقاربة التمييز والرفع من الجودة، إضافة إلى مراجعة المادة 17 من القانون 25.06 المتعلق باللجنة الوطنية للعلاقات المميزة للمنشأ والجودة قصد إعادة النظر في تركيبتها للأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المحدثة بقطاعي الفلاحة والصيد البحري، حيث أضحت تضم أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية المعنية وأعضاء يمثلون فدرالية غرف الفلاحة وفدرالية غرف الصيد البحري، مع تمكين هذه اللجنة من إحداث لجن فرعية لمعالجة ودراسة الملفات المعروضة عليها وإبداء الرأي بشأنها وذلك حسب طبيعة المنتوجات موضوع الاعتراف.

هذا وأن النظام المغربي للترميز قام بالاعتراف ب 62 علامة مميزة للمنشأ والجودة، على الشكل الآتي:

- 6 تسميات المنشأ / 6 علامات الجودة الفلاحية / 50 بيانا جغرافيا.

وإلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن بلادنا تتوفر على مؤهلات كبيرة من المنتجات البحرية قابلة للترميز منها؛

- علامة الجودة البحرية: والبيان الجغرافي.

ونظرا لكون بلادنا تطمح لتبوء مكانة معتبرة بين البلدان الرائدة في الميدان الفلاحي والصيد البحري، إضافة تطوير الترسانة التشريعية التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي الذي يفرض شروطا صارمة فيما يخص عملية تصدير المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري.

فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يصوت بنعم على هذا المشروع.

3- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

في البداية لابد من التنويه والإشادة بالنقاش الجاد الذي عرفته لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، خلال مناقشة هذا المشروع الهام، والذي يهدف بالأساس إلى ضرورة الحفاظ على تنوع المنتوجات الفلاحية والبحرية، وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وكذا الاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها والتأكيد على ضرورة إنعاش المهارات، مع العمل على تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية، والسعي للرفع من جودتها بقصد تحسين مستوى دخل المستفدين من عمليات الترميز، والعمل على توعية وتحسين المستهلك بحقوقه بالتعرف على المنتوج الذي يستهلك.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية مشروع هذا القانون ولكل الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدات والسادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، وهو المشروع الذي يهدف إلى إدخال تعديلات على القانون رقم 25.06، من أجل الحفاظ على تنوع المنتوجات الفلاحية والبحرية على حد سواء في إطار حماية الإرث الثقافي المرتبط بها، من خلال التعرف على موطنها الأصلي وعلى مواصفاتها وطرق إنتاجها، لتثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية، والرفع من جودتها بهدف تحسين دخل المستفيدين من عمليات الترميز التي تحتم على المنتوج أن يتوفر على جملة من المواصفات والمميزات للتعريف بجودته على مستوى الإنتاج، وكذلك لتوعية المستهلك بالمنتوجات المحلية الأصلية المتوفرة داخل الأسواق.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تتوفر على ثروة سمكية هائلة، مما يتطلب منا إصدار تشريع يضمن تنظيمها ومواكبتها وحمايتها من التصرفات اللامسؤولة، والغير قانونية.

لهذا نعتبر أن القانون رقم 51.14 جاء متمما للقانون رقم 25.06، من حيث توسيع مجال تطبيقه ليشمل المنتوجات البحرية وعدم الاقتصار على المنتوجات الفلاحية فقط، والعمل على تثمينها والحفاظ عليها، وإبراز قيمتها وجودتها داخل الأسواق العالمية والمحلية.

وبالتالي لا يمكننا إلا أن نصوت على المشروع، لما له من إيجابيات على مستوى الحفاظ على منتوجاتنا المحلية التي تعرف تنوعا بيولوجيا، يجب الاهتمام به لضمان استمراريته وديمومته، وحمايته من السرقة التي قد يتعرض لها، وكذلك لتطوير الترسانة القانونية، بحكم العلاقات التجارية التي تربطنا مع الاتحاد الأوروبي الذي يفرض شروطا صارمة فيما يخص عملية التصدير للمنتوجات الفلاحية والبحرية، في إطار الإلتقائية بين التشريعات الوطنية والتشريعات المعمول بها داخل دول الاتحاد الأوروبي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير فلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.

يأتي مشروع هذا القانون قيد الدراسة والمصادقة في سياق ضرورة الحفاظ على تنوع المنتوجات الفلاحية والبحرية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وكذا الاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها؛ التأكيد على ضرورة إنعاش المهارات، مع العمل على تثمين المنتوجات الفلاحية والبحرية، والسعي للرفع من جودتها بقصد تحسين مستوى دخل المستفيدين من عمليات الترميز؛ ثم العمل على توعية المستهلك بحقوقه بالتعرف على المنتوج الذي يستهلك.

ونحن نأمل في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن يساهم النص قيد الدراسة في تثمين المنتوجات البحرية عبر مقاربة التميز والرفع من الجودة من خلال توسيع مجال تطبيق القانون رقم 25.06 ليشمل المنتوجات البحرية، بإدخال "علامة الجودة البحرية" على غرار "علامة الجودة الفلاحية.

السيد رئيس،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، مع تكريس المقاربة التشاركية في عملية إدخال الممثلين التابعين للمؤسسات التي تم إحداثها بقطاعي الفلاحة والصيد البحري على مستوى اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، مع الإشادة بتمكين اللجنة الوطنية المذكورة من إحداث لجن فرعية لمعالجة ودراسة الملفات المعروضة عليها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، وذلك حسب طبيعة المنتوجات موضوع الاعتراف، مع تثميننا للتعديل الرامي إلى إضافة ممثلي التنظيمات البين مهنية للفلاحة والصيد البحري داخل تركيبة اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

رابعا: مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية.

ونغتنم هذه المناسبة مجددا لنعيد تأكيد فريقنا على دعمه الراسخ لكل المبادرات التشريعية التي تروم النهوض بالقطاعات الاجتماعية كما هو الشأن لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

إن من شأن هذا المشروع قانون، خلق إطار قانوني مؤسساتي يضطلع بتدبير الجانب الاجتماعي لموظفي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وتحسين وتجويد الخدمات الموجهة للعاملين بالوزارة، وتفعيل أسس ومبادئ الحكامة علاقة بتسيير هذه المؤسسة، وهو ما سعينا إليه جاهدين من خلال اقتراح مجموعة من التعديلات التي تتماشى وفلسفة هذا النص التشريعي المعروض على أنظارنا اليوم أثناء عرضه على اللجنة المختصة.

ونأمل أن يجد طريقه إلى التفعيل الأمثل بعد مصادقتنا عليه اليوم، وأن تكون مضامينه في مستوى انتظارات العاملين والمنتسبين لهذا القطاع.

كما نود التأكيد بنفس المناسبة على مسألة أساسية لطالما أثرناها في العديد من المناسبات والمتعلقة أساسا بعلاقات التكامل والتعاون الواجبة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية لا سيما فرق المعارضة، وهو ما نسعى لتحقيقه كلما سنحت لنا الفرصة بذلك من خلال دعم كل المبادرات التشريعية الهادفة.

وأخيرا نجدد موقف فريقنا بالتصويت بالإيجاب على مشروع قانون يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية في إطار قراءة ثانية.

إننا في الفريق الحركي نشيد بهذا المشروع الذي يكتسي طابعا اجتماعيا مهما، بحيث يهدف الى خلق إطار مؤسساتي يضطلع بتدبير الشأن الاجتماعي لموظفي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وذلك تفعيلا لمبادئ الحكامة الجيدة في نظم تسيير المؤسسة لتمكينها من إسداء خدمات تواكب تطلعات المنخرطين، وتتسم بالجودة والشمولية والاستمرارية.

وفي هذا الإطار أيضا، فإننا ننوه بالتعديلات التي تم إدخالها على هذا المشروع بمجلس النواب والتي همت المواد 3، 14، 12، 8، 5 و20 من أجل تجويد صياغة النص والمقتضيات القانونية للرقي بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية وبالخدمات التي تقدمها لموظفيها، وكذا ترسيخ أسس التشاور والمشاركة في بلورة السياسة الاجتماعية للوزارة، وتعزيز الحكامة في مجال تدبير الشأن الاجتماعي للوزارة إضافة الى تحسين خدمات هذه المؤسسة الاجتماعية وضمان حسن سيرها العادي.

وفي الأخير، فإنه لا يفوتني التنويه بالنقاش الجاد والبناء الذي ساد مراحل دراسة هذا المشروع، وكذا المشاركة الفعالة والروح الإيجابية التي ساهمت في إغنائه وإخراجه بهذه الصيغة المتقدمة.

وانطلاقا من هذه الإيجابيات والأهداف النبيلة التي جاء من أجلها هذا المشروع، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

محضر الجلسة رقم 203

التاريخ: الثلاثاء 22 جمادى الأولى 1440هـ (29 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

من فضلكم.

المستشار السيد أحمد لخريف أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 29 يناير 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 50 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 30 سؤال؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جواب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الحركي يطلب فيها تأجيل السؤال الموجه لقطاع الداخلية، حول موضوع مؤشر التنمية البشرية إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن كما قلت على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه الوضعية الإدارية لأعوان السلطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالي اليوم تهم أعوان السلطة، الشيوخ والمقدمين، هاذ الناس اللي خدامين بالليل وبالنهار بلا تعويضات وبأجور قليلة وما تيستفدوش حتى من العطل الأسبوعية ولا السنوية.

واش هاذ الفئة، السيد الوزير، ما تستاهلش تدمجوها في الوظيفة العمومية باش تحسن الوضعية ديالها الاجتماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للسادة مساعدي السلطة اللي خاصنا نعرفو بأنه تيتقسمو لجوج أقسام:

كاين أولا مساعدي السلطة الحضريين، هاذو تيستافدو بجميع الامتيازات اللي كاينة عند الموظفين ديال الدولة، بطبيعة الحال الخدمة ديالو ماشي هي الخدمة ديال الموظف، لكن تيستافدو من جميع اللي تيستافد منو موظفي الدولة، الأقدمية، التعويضات، التأمين الإجباري والتكميلي، التعويضات القانونية في حالة الإصابة في حادث الشغل، إلى آخره، هاذو فيما يخص مساعدي السلطة الحضرية.

وفيما يخص مساعدي السلطة القرويين، هاذو عندهم واحد الحالة خاصة كيستافدو من جميع الإستفادات اللي تيستافدو منهم مساعدي السلطة الحضرية ولا الموظفين من غير التقاعد.

اعلاش؟ لأن بالنسبة لمساعدي السلطة القرويين ما كاينش إلزامية السن قبل ما يلتحقو بالمهام ديالو، وما عندهمش الاختصاص الحصري في المهام ديالو، يعني تتلقا شيخ قروي ولا مقدم قروي وفي نفس الوقت تلقاه فلاح ولا تاجر، إلى آخره، يعني تيكون عندو خدمة أخرى زايدة على

الخدمة ديال مساعدي السلطة، لكن تيستافد من جميع اللي عندو الحق يستافد منو من غير نظام التقاعد، واللي ما تيمشيش للتقاعد ولا ما بغاش يمشي.

إذن بالنسبة لمساعدي السلطة راه تيستافدو من جميع اللي تيستافدو منو الموظفين ديال الدولة، بطبيعة الحال ما تيديروش الخدمة ديال الموظفين، ماشي موظفين عموميين، لكنهم تيستافدو، عندهم نفس الحقوق ونفس الواجبات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم الصريح، وعلى ما تضمنه من معطيات مهمة جدا، تعبر بالملموس عن أهمية طرح هذا الموضوع، لما يقوم به هؤلاء الأعوان من أدوار مهمة جدا في تحقيق القرب من قضايا ومشاكل الساكنة، أدوار جسيمة ونعرفها، وللأسف يعيشون أوضاعا صعبة في غياب أجور تليق بمستوى الأعمال التي يقومون بها وهي أشغال يومية، لا تعرف لا الكلل ولا الملل، أعمال متواصلة، لا سبت، لا أحد، تعويضات زهيدة جدا مقارنة مع ثقل هذه الأعمال.

هذه التعويضات بصراحة، السيد الوزير، لا تناسب حجم الأعمال التي يقومون بها بتفان، لذلك فإنه أصبح من الضروري إقرار نظام أساسي خاص بأعوان السلطة من أجل حماية وصيانة حقوقهم في الترقي، بهدف تحسين أوضاعهم ومداخلهم، نظرا للهشاشة التي يعيشونها مجموعة من هؤلاء الأعوان، خاصة المادية منها والإدارية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد التعقيب في ما تبقى لك من وقت، السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى كنأكد بأنهم السادة مساعدي السلطة، الدور ديالهم دور مهم بزاف بالنسبة لبلادنا، بين 2011 و2016 الرواتب ديالهم تحسنت بما مقداره تقريبا 55% وكاين واحد العمل متواصل معهم من أجل تحسين وتجويد الدور ديالهم مع إعطائهم كل ما يمكن يساعدهم في العمل ديالو.

وبغيت نشير لواحد القضية مهمة بزاف، في السنة الماضية، شهر يونيو 2017، تم ترقية 16 شيخ، لخليفة قائد، هاذ التوجه اللي بدينا غاديين فيه واللي غادي نزيدو نمشيو فيه، باش نعطيو الإمكانية لهاذ مساعدي السلطة اللي عندهم إمكانيات أنهم يعطيو أكثر، أن تم الترقية ديالهم لمنصب رجل سلطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني، وموضوعه التطهير السائل بالعالم القروي، دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد من المستشارين، رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

من الأوراش الكبرى التي فتحتها بلادنا من أجل تأهيل العالم القروي والنهوض بأوضاعه، تهتم أساسا بالبنية التحتية المتعلقة بالطرق والكهربة وتوفير الماء الصالح للشرب.

لكن بالموازاة مع ذلك، فإن ما يتعلق بالتطهير الصلب والسائل على الخصوص بالعالم القروي، لا زال يعرف تعثرا كبيرا نظرا لطبيعة القرى المغربية وعدم وجود تجمعات سكنية بشكل منتظم، وكذا لعدم انخراط المؤسسات العمومية وباقي القطاعات الأخرى في تمكين هذه القرى من بنية تحتية متكاملة، خصوصا ما يتعلق بمد قنوات الواد الحار التي تسهل عملية تطهير السائل، وتساهم في الحفاظ على السلامة الصحية للمواطنين وعلى البيئة عموما.

السيد الوزير، هل تتوفرون على برنامج واضح ومتكامل من أجل الاهتمام بمسألة التطهير السائل بالعالم القروي وتعميمه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في ما يخص التطهير السائل، فمنذ انطلاق البرنامج ديال التطهير السائل، استفد (كنهضر على العالم القروي بطبيعة الحال) لحد الآن استفد 155 مركز، في المجال القروي استفد من هاذ البرنامج بنسبة 100%، و54 مركز ما زال متواصلة فيه الأشغال لحد الآن، هذا في ما يخص البرنامج.

من جهة أخرى استفدت 162 جماعة قروية، المراكز ديالها

استفدت من الدعم المباشر من المديرية العامة للجماعات المحلية من أجل برنامج التطهير السائل، هاذ الشي كامل مزيان، لكن البرنامج اللي متوفرين عليه احنا اليوم، هو من خلال صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، كيهدف لبرمجة 1207 مركز قروي من أجل التطهير الكامل ديالو.

ولكن ما خصناش ننساو واحد القضية راه تنهضرو على المراكز ديال الجماعات القروية ما تنهضروش على الدواوير، باش نكونو واضحين، راه ما يمكنش نديرو التطهير السائل داخل الدواوير، في المجال القروي كنلقاو في بعض المناطق الدور اللي هي مبعثرة على جميع سميتو ما يمكنش نمشيو لبرنامج ديال التطهير السائل العام في العالم القروي، الأهم عندنا اليوم هو كيفاش نقومو بالتطهير السائل ديال المراكز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، جوابكم صريح وواضح وضع النقط على الحروف، نعلم جيدا أن قطاع التطهير السائل تتقاطعه وزارتكم مع المديرية العامة للماء الصالح للشرب، حيث يقومون بإنجاز هذا المشروع في إطار إعادة تأهيل القرى والتجمعات السكنية، حماية للبيئة وللساكنة وضمانا لصحة جيدة، برنامج يبقى ناقصا لأن العديد من الجماعات لازالت لم تعمم هذا المرفق على كل أحيائها وأزقتها، كما أن جل جماعات العالم القروي تفتقر إلى هذا المرفق ولا زالت تعتمد على تقنية المطامر والآبار، وهو ما له عواقب وخيمة جدا على البيئة والمواطن على حد سواء.

السيد الوزير المحترم،

لا نتصور اليوم مدنا وقرى في كافة أنحاء المملكة وقنوات الواد الحار تشق الأزقة والطرقات، وتنفث روائح كريهة من شأنها تعريض الساكنة للأوبئة والأمراض الفتاكة من قبيل ما تشهده مدن الجنوب الشرقي، كفكيك وتنغير، وارزازات وزاكورة والراشيدية وميدلت، وغيرها من جماعات وقرى المغرب العميق من انتشار داء الليشمانيا.

السيد الوزير المحترم.

بغيناكم شوية تردو للجهة ديال الجنوب الشرقي لأنها كتعاني بزاف في شتى المجالات.

إذن طلبنا، السيد الوزير، هاذ المشاريع ديال التأهيل يجب أن تجعل من التطهير السائل أولى أولوياتها، لأن السيد الوزير المحترم مثلا إلى بغينا نهضرو على تنغير والراشيدية يعني كاين بعض الجماعات اللي هي مراكز، ما كنهضروش على الدواوير اللي مشتتين، المركز كيفاش غادي نبلطو الأرض ونديرو التأهيل إلى ما كاينش (l'assainissement) راه بعض رؤساء الجماعات كيبداو بالكودرون و (assainissement) ما كايناش، وهاذ الشي راه ماشي معقول.

السيد الوزير المحترم، كنطلبو منكم الالتفاتة للجنوب الشرقي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد أن يعقب فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بخصوص التطهير السائل فهي من اختصاصات الجماعات الترابية، بطبيعة الحال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب باختصاص التوافق معه بعض الأشغال كتدار.

اللي بغيت نقول كاين هاذ البرنامج ديال 1207 ديال المراكز، وفي قانون المالية ديال 2019 تم واحد التعديل على هاذ الصندوق لتمكين الجماعات الترابية من إعداد الدراسات اللي محتاجينها باش في القريب العاجل نبداو الأشغال، هذا من جهة.

فيما يخص المغرب الشرقي واللي تذاكرتو عليه ديال تنغير وزاكورة إلخ، راكم عارفين بأن الأحياء الناقصة التجهيز ماشي الأحياء العادية، الأحياء العادية راه كاملين مرتبطين بشبكة الواد الحار، الأحياء الناقصة التجهيز، العمل راه بدا في مجموعة منهم وراه غيستمر باش على الأقل هاذو الأحياء الهامشية في المدن كاملة تربط بشبكة المياه العادمة، والمراكز راه برنامج راه غيشمل جميع المراكز القروية، كنهضر على المراكز ما كنهضرش على الدواوير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الرابع والخامس اللذين تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة باش ينالو جوابا واحدا.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه بيع المخدرات والأقراص المهلوسة للأطفال والشباب أمام المؤسسات التعليمية، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، نعيش اليوم وسط ظاهرة خطيرة وخطيرة جدا تؤرق الجميع وخاصة الآباء وأولياء التلاميذ والتي تتمثل في بيع المخدرات والأقراص المهلوسة للأطفال والشباب أمام المؤسسات التعليمية.

وإذ نثمن المجهودات التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية للحد من انتشار هذه الآفة، نسجل بأن محاربة المخدرات والأقراص المهلوسة تتطلب إجراءات زجرية وتربوية وتحسيسية صرفة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لحماية مغرب جيل الغد من هذه الآفة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس القطاع موضوعه، الانتشار المفرط للحبوب المهلوسة (اكستازي)، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في نفس سياق السؤال السابق وهو أن هذا الانتشار الواسع لهذه الحبوب المخدرة ذات الأصل الكيميائي المصنع، عندها آثار مدمرة على الإنسان وعلى الأسر وعلى المجتمع، أي تصورات للحكومة لمواجهة هذه الآفة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن نقول في هذا الباب بأن الجهود اللي تبذلت من طرف المصالح الأمنية في محاربة هذه الآفة خلال سنة 2018 مكنت أننا نحجزو فيما يخص الأقراص المهلوسة (اكستازي) وما شابهها ما يناهز مليون و357 ألف وحدة، بما فيها مليون و76 ألف مخدر من نوع (اكستازي)، مقارنة مع 2017 اللي تم الحجز ديال 943 ألف وحدة يعني بنسبة بزيادة بلغت 44%.

هذه الظاهرة الخطيرة اللي كتهدد الأمن العام، كتهدد الصحة دولادنا، وخاصة الشباب، كاين واحد المجموعة ديال التدابير:

أولا، كاين تدابير على مستوى الحدود باش نمنعو الدخول ديال هذه الأقراص المهلوسة، بالنسبة للحدود الشرقية ولا بالنسبة لسبتة ومليلية، يعني جميع الحدود كاين واحد العمل يومي كيقومو به الناس ديال الأمن الوطني وديال الجمارك من أجل منع الدخول ديال هذه الأقراص.

كذلك متابعة المروجين لهذه المخدرات، كانوا مغاربة أو أجانب.

ثالثا، كاين واحد الدور وقائي بزاف هوواحد النوع ديال المراقبة اللي كتدار على الأماكن العمومية باش أنها تحارب جميع السلوكات المنافية للاستعمال ديال هذه الأقراص.

من جهة أخرى من أجل محاربة هذه الأقراص كاين واحد العمل بين القوات الأمنية وبين وزارة التربية الوطنية من أجل توعية التلاميذ بأخطار هذه الأقراص وحماية المدارس العمومية منها أو الخاصة باش ما يتمش البيع ديال هذه الأقراص أمام المؤسسات العمومية، وهاذ الشي بدا في السنة الفارطة وتدار في هذا العام.

من جهة أخرى تم تقديم تقريبا 400 قضية فيما يخص هاذ الأقراص المهلوسة خلال هاذ السنة، يعني بزيادة ديال 44% هاذ الشي كامل أش تيعني؟ تيعني بأن القوات العمومية قايمة بأكثر من لازم باش تحارب هاذ الآفة، لكن هاذ الآفة تتحتاج منا كاملين أننا نحاربوها يعني سلطات عمومية، وزارة التربية الوطنية، آباء وأولياء التلاميذ، لأنها آفة خطيرة على المجتمع ديالنا وتتحتم علينا أننا نعملو يد في يد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيبات على جواب السيد وزير الداخلية، الكلمة للفريق الاستقلالي، السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الوزير،

تنشكروكم على هذه الإيضاحات، أولا أعطيتونا فرصة وحدة أخرى باش نعاودو نهنيو ما يقوم به الأمن الوطني في محاربة هاذ الآفة.

الأرقام اللي عطيتو خطيرة، السؤال ديالي تيتمحور في واحد الاتجاه واحد وهو بالنسبة للأطفال ما بين 12 عام و18 عام، تنعرفو ما بين هذوك الكبار عندهم واحد المسؤولية والأمن الوطني قاد بهم في إطار المحلات، ولكن كاين واحد الاتجاه ديال المدارس اللي تيكونو معرضين، راه جيل الغد.

راه ما يمكنليكش تتصور الأطفال والشابات والشباب في وضعية

ديال 14 و15 عام وهما تيخرجو من بعض المحلات، خاص إجراءات جذرية، ما يمكنليش نقول لك، راه ما تتختلفش من هذاك اللي تيدخل لي أنا السلاح من الخارج، راه أكثر منو الأقراص اللي تيبيع الأقراص، أقسم بالله ما نكره يكون شي قانون ديال الإعدام فيما يخص هاذ النوع اللي كيمشيو لعند الأطفال والشباب ديالنا، لأن هذاك هو المستقبل ديال المغرب.

لهذا حاولت باش نطرح عليكم هاذ السؤال، السيد الوزير، وقلت لكم عاود اعطيتونا فرصة باش نشكرو ما تقوم به الشرطة، وما تنهضروش في هاذ الإطار، أشنو هي الإجراءات هاذي راه الحكومة راه ما يمكنلهاش وزارة الداخلية بوحديها، هاذو راه كاين أعداء الوحدة الوطنية اللي تيتربصو واللي تيصفطو واللي تيوصلو واللي تيساندو هاذ الفئة ديال الشباب.

إذن كاين فرق ما بين الشباب تيكون غادي للمدرسة ديالو، تيكون غادي في واحد المسار وتنردوه لأطفال الشوارع، كيخرج على المستقبل ديالو لأن تيكون في واحد السن ما عندوش واحد الحصانة قوية باش يمكن لو يقاوم كل ما هو خارجي، ولاسيما تنعرفو بأن الأموال كاين الشباب تيمكن لهم يجيبوها من أي طرف من الأسرة ديالهم، لهذا أنا تنعاود ننبه الحكومة بالخصوص في هاذ المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا الأرقام اللي جبتو السيد الوزير أرقام مخيفة، لكن الغريب أنها أرقام متصاعدة من سنة إلى سنة حسب ما أعطيتم السيد الوزير.

حقيقة الآفة خطيرة ولا يمكن للدولة لوحدها مواجهتها، مطلوب دور الأسرة، مطلوب دور المجتمع المدني، مطلوب دور التنشئة في كل المؤسسات ديال الأحزاب وديال النقابات، لكن الأولوية والأساس الدور الأساسي عند الدولة.

أولا، فيما يتعلق بحماية الحدود، إذا تحدثنا على المحجوزات، الحجم ديال المحجوزات، المخيف ليس هو حجم المحجوز ولكن المخيف هو غير المحجوز، كذلك ندرك أن بعض حدودنا، بعض حدودنا هناك نية مضمرة عند البعض لإغراق الحدود ديالنا لغرض في نفس يعقوب، خاصنا نوعاو بهاذ الأمر.

المسألة الثانية لابد من حماية المدرسة العمومية، قلتو السيد الوزير بأن هناك تصور مع وزارة التربية الوطنية، صحيح، لكن حماية المدرسة يعني حماية الناشئة، حماية الناشئة يعني حماية المشتل ديال بلادنا وديال الدولة ديالنا مستقبل الدولة ديالنا.

المسألة الثالثة هي هناك خلايا إجرامية لها مستهدفات واضحة، (des objectifs) استهداف أبناء الأسر الميسورة، اللي أولا الحصول على إيرادات مستمرة، وثانيا تدمير واحد البنية مجتمعية اللي كتخلق التوازن داخل المجتمع.

المسألة الرابعة أن هاذ الآفة للأسف الشديد هي نوع من الإجرام الجديد، تنتج نوع من الإجرام الجديد، فهذا النوع من الإجرام الجديد نجد الاعتداء على الأصول، الاعتداء على الفروع، الاعتداء على المواطن بدون مبرر، بمعنى أنه هاذ الحبوب هاذ (الاكستازي) اللي هي تصنع من مواد منشطة معقدة التركيب الكيميائي أنها تؤثر على مركز الدماغ وتؤثر على الإنسان بشكل عام حتى في تفكيرو يرى أشياء غير حقيقية، يسمع أشياء غير حقيقية، يشم أشياء غير حقيقية، وبالتالي الأمر فيه خطورة كبيرة، وعلينا في إطار مقاربة شمولية مقاربة الدولة بانسجام مع مقاربات ديال المجتمع المدني وديال الأسر وديال المدرسة العمومية أن نحارب هذه الآفة اللي للأسف الشديد أصبحت منتشرة في بلادنا، وليس لنا إلا أن نقف ضدها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للرد على التعقيبات إذا أراد طبعا.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نزيد على هاذ الشي اللي قلت هو كيف تتعرفو كاملين هاذ المخدرات الكيميائية الجديدة اللي كتنتشر الآن ماشي فالمغرب فقط ولكن في العالم كامل المخدرات الجديدة هي أخطر وأعقد من المخدرات اللي كنا كنعرفو ولا اللي معروفين، المحاربة ديالها تتطلب منا أن العمل يكون على أصعدة متعددة.

الصعيد الأول هو الحماية ديال الحدود، الأخ المستشار المحترم أشار بأن كاين أهداف، طبعا كاينة، ولهاذ السبب كيتم تجنيد ديال القوات العمومية من أجل محاربة دخول هاذ المواد المهلوسة إلى بلادنا.

ثانيا، الحماية ديال الشباب وخاصة الأطفال الصغار، اللي خاصو يكون خاصة أمام أبواب المدارس، لأنها هي المناطق فين كيكونو ذيك الشباب.

لهذا بين الأمن الوطني والتربية الوطنية كاين واحد العمل مشترك من أجل حماية الفضاءات المحيطة بالمدارس، لأن تما فين كيتم التوزيع ديال هاذ الأقراص المهلوسة واللي الله يحفظ إلى خذيتها مرة واحدة كتولي متعود عليها.

لكن ما نساوش بأن هاذ العمل راه العمل ديالنا كاملين، كنقولها ونعاودها، خاص المدرسة والأسرة وبطبيعة الحال القوات العمومية

اللي خاصها تضاعف الجهود ديالها من أجل محاربة هاذ الآفة.

قلت لكم السنة اللي فاتت 3400 ملف، تم تقديم 3500 مشتبه للعدالة، كنحاولو ما أمكن أن يتم القبض على أكبر عدد ممكن وخاصة هاذوك اللي كيمشيو عند هاذوك الشباب والدراري الصغار، لأن من الواجب علينا قبل أي شيء حماية الشباب وحماية الأطفال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه، تأخر صدور المرسوم التطبيقي بشأن تعيين مستشاري رئيس مجلس الجماعة ومدير ديوانه، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات.

السؤال ديالنا السيد الوزير كان حول تأخر صدور المرسوم التطبيقي بشأن تعيين مستشاري رئيس مجلس الجماعة ومدير ديوانه، احنا هاذ السؤال طرحناه في شهر 2018/6 الوزارة مشكورة صدرت منشور ديال وزارة الداخلية في 31 يوليوز 2018 تحت عدد 4790.

احنا مع ذلك ما اسحبناش السؤال السيد الوزير، لأنه المنشور جا عام حول المناصب العليا للموظفين والمستشارين وهذا أربك التطبيق ديالو في أغلب الجماعات الكبرى، أنتم كتعرفو هاذ الشي السيد الوزير، لأن كانت توصلت هي بمنشور سابق رقم 43 بتاريخ 28 يونيو 2016 واللي تعرض على الجماعات، (L'organigramme) ديالها وصادقت عليه وصيفطاتو للتأشير وكاين اللي تأشر عليه، ثم نفاجأ بهذا المنشور هذا بعد سنتين وخاصة قلص العدد ديال رؤساء الأقسام من 10 إلى 5 والمصالح أكثر من 40 إلى 15.

الآن فواحد المنعطف كيفاش غادي نخرجو منو؟ نسائلكم، السيد الوزير، عن واش كاين شي توجه جديد، نسمع كاين شي توجه جديد للتوفيق بين (l'organigramme) السابق والحالي الآن باش نخرجو من هذا الارتباك ونعتمده.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السؤال اللي كان عندي يتعلق أساسا بمنصب ديال مدير الديوان ومستشاري الرئيس، في ما يخص السؤال ديال السيد المستشار المحترم كيهضر بصفة عامة على مناصب المسؤولية داخل الجماعات الترابية.

أساس بعدا فيما يخص مناصب ديال مدير الديوان ومستشاري الرئيس، بطبيعة الحال خاصنا نخرجو القانون اللي هو في القانون التنظيمي خاصو يخرج، راه خدامين فيه كنحاولو ما أمكن أننا نخرجوه في القريب العاجل، علما بأن القوانين اللي كان عندنا آجال ديالها 30 شهر راه خرجت تقريبا كاملة، هذا راه خدامين فيه الآن باش نخرجوه، لكن في انتظار أنه يخرج اعطينا إمكانية للسادة الرؤساء باش يعين مدير الديوان ديالو ومستشارين ديالو، طبقا لواحد المجموعة ديال الشروط.

أهم شرط هو أنه التعيين خاصو يكون في مدة انتداب السيد الرئيس، إذن ما يمكنش تعين مدير ديوان، ويجي رئيس آخر يلقى مدير الديوان، هذا هو الشرط الأساسي اللي كاين، حتى حاجة ما كتمنع الآن السادة الرؤساء بأنهم يعينو مدير الديوان ديالهم ويعينو مستشارين ديالهم، خاصهم فقط أنهم ياخذو مبدأ الكفاءة والاستحقاق في التعيين ديال هاذ الأشخاص.

فيما يخص بصفة عامة التنظيم ديال الجماعات الترابية، كان واحد التفكير في الأول وكان ترسل للجماعات الترابية من بعد جا الثاني، لأن التنظيم الأول أعطى لنا إشكاليات كبيرة اللي ما نقدروش نحلوها، الإمكانيات المادية ما كتسمحش–وكنقولها مرة ونعاودها– بأنه ذيك العدد الهائل ديال رؤساء الأقسام ولا رؤساء المصالح داخل جميع الجماعات الترابية، لأن حاولنا ما أمكن يكون واحد النوع ديال التناسق بين الوظيفة العمومية وفي الجماعات الترابية، حيث كنبغيو نطبقو ذيك الشي كيعطي لنا إمكانيات مادية هائلة ماشي في مستطاع الجماعات الترابية أنها تلتزم بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم للتعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة نحن نشكر السيد الوزير وكننوهو بالمجهودات اللي كتقوم بها وزارة الداخلية باش تواكب الجماعات لحل واحد المجموعة ديال الإشكالات، ولكن مع ذلك تتعرفو السيد الوزير على أنه الجماعات عندها مجموعة من الاختصاصات متعددة ومعقدة وتحتاج إمكانات بشرية.

تتعرفو السيد الوزير على أنه العدد ديال الموظفين مقلص، وسنويا يزداد التقلص ديالو راه تقريبا نوصلو ل 50% من الموارد اللي كانت

عند الجماعات، وخاصة أنت تعرف بعض المدن الكبرى مثلا جماعة طنجة الطوبوغراف ما عندهاش، وأغلب الملفات ديال نزع الملكية والمشاكل اللي عندها في مجال العقار، وبالتالي تيخصنا نعملو (bon de commande) ولا كل مرة نعملو صفقة وما تيبغي حتى ذاك الطوبوغراف ما تيبغيش يدخل لهذيك الصفقة لأن القيمة المالية ديالها صغيرة هو عندو خدمة ديالو مهمة ما كيبغيش يدخل في هذا المنعطف هذا.

التفعيل ديال المباريات متوقف لا التوظيف ولا ديال التعاقد، احنا كنا كنقولو على الأقل التعاقد غادي يحل لنا المشكل مع هذا الأطر العليا ومع الكفاءات النوعية.

تأخر صدور النظام الأساسي للجماعات المحلية تيزيد يعقد المسألة.

التحفيزات تتبقى هي هذه ديال رؤساء الأقسام والمصالح هي ذيك التحفيزات أنتم السيد الوزير تتقدروها كبيرة، بالنسبة لنا احنا ربما تنشوفوها رغم المشاكل اللي عندنا المالية ماشي هو هذا المشكل، لأن مثلا أنت تعرف السيد الوزير أنه رئيس قسم ديال المالية الإغراءات اللي قدامو الإمكانات اللي متاحة أمام الجماعات والجهد اللي كيتبذل، لو فعلنا وحفزنا ذاك الناس ديال المالية راه غادي يجيبو لنا إمكانات، ولهذا وزارة الداخلية الآن كتفكر أنها تعملها شركة وكذا باش تحاول تحفز ذاك الموظفين باش يدخلو الإمكانات المادية وغيرها كذلك لا في المجال ديال الهندسة المعمارية ولا غيرها اللي كاين أطر قليلة جدا وما كتستجبش للحاجيات.

ولهذا السيد الوزير، احنا رغم هاذ الصعوبات المادية، رغم هاذ الإكراهات وهاذ التعقيدات اللي كتكلم عليها، نطالب بإسراع الخروج بواحد الصيغة اللي يكون متوافق عليها وتحل لنا الإشكالات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا أردتم في ما تبقى لكم من وقت، باقي شي حاجة؟ نص دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

فهاذ نص دقيقة اللي بقات، اللي بغيت نقول للسيد الرئيس، احنا متفهمين بأن الجماعات الترابية الآن محتاجة للأطر، أطر ديال المهندسين، مهندسين معماريين، أطباء إلى آخره، راه في القريب العاجل إن شاء الله، غادي نمكنو الجماعات بأنها تدخل هاذ الأطر اللي هي محتاجها.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع، وموضوعه مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل، رئيس الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الإدارة الجماعية آليات أساسية لتمكين الجماعات الترابية من ممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية والتنموية، وعلى هذا الأساس نصت القوانين التنظيمية لهذه الجماعات على ضرورة إخراج نظام أساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية إلى حيز الوجود.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة لإخراج هذا النظام الأساسي؟ وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتطوير الإدارات الجماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص النظام الأساسي، حقيقة في إطار قانون الإطار ديال الجماعات الترابية، كان خاصنا نخرجو في مدة ديال 30 شهر واحد مجموعة ديال النصوص التطبيقية، اللي تقريبا خرجو كاملين، بقاو 2 ديال النصوص فيهم إشكالية اللي ما كيطرحوش إشكال بالنسبة لعمل الجماعات الترابية.

كاين نصوص أخرى، اللي ما كانش محددة في تاريخ 30 شهر، منها هاذ النصوص هاذي، منها الممتلكات الجماعية، منها واحد المجموعة ديال النصوص اللي احنا خدامين عليهم اليوم.

اللي بغيت نقول أن النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية الآن، واخا القانون كيحتم علينا أننا نخرجو، راه هو غيكون صورة طبق الأصل ديال الوظيفة العمومية، لأن ما كنتصوروش أن يكونو 2 ديال الأنظمة أساسية اللي مختلفين اختلاف تام بين الوظيفة العمومية والموظفين ديال الجماعات الترابية، غنخرجوه إن شاء الله في القريب العاجل، راه خدامين عليه، لكن تقريبا هو ديال الوظيفة العمومية واللي خدامين به الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

كيفما كتعرفو وكيعرف الجميع الدور اللي كيلعبوه الجماعات، واللي في الحقيقة هو دور محوري داخل المؤسسات الدستورية، بالتالي كتعرفو السيد الوزير بأنه الجماعات لها علاقة مع الإنسان من البداية ديال الولادة ديالو إلى الوفاة ديالو، وبالتالي هاذ الجماعات كيلعبو واحد الدور كبير.

واحنا كنشكروكم من الفريق الحركي، لأننا نسجل بكل موضوعية وواقعية الجهود الجبارة لوزارتكم الموقرة في مجال الالتزام بإخراج المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية وفق الأجندة الزمنية المنصوص عليها، وكذا التفاعل الإيجابي لمصالح وزارتكم مركزيا وترابيا مع ورش الجهوية المتقدمة، عكس مجمل القطاعات الحكومية الأخرى التي لا تزال تتردد في مواكبة هذا الورش الإستراتيجي الذي يرعاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، معبرين عن تطلعاتنا على أن يكون ميثاق اللاتمركز الإداري مدخل للخروج من هذه الانتظارات.

نسجل السيد الوزير تأخر واضح في إصدار النظام – كيف ما قلت دابا–الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية بعد مرور3 سنوات على صدور قوانينها التنظيمية، علما أن هذا القانون هو مدخل أساسي للارتقاء بالوظيفة الجماعية التي تعيش منذ 3 سنوات مرحلة انتقالية، قانون يتطلع إليه أزيد من 150000 موظف لتحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية والارتقاء بها إلى مستوى أطر وموظفي الوظيفة العمومية في مساراتها المهنية وحقوقها في الترقية وتغيير الإطار وتحسين منظومة الأجور والتعويضات وغيرها.

لهذا نتطلع السيد الوزير إلى التعجيل بإخراج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود، كما نعتقد السيد الوزير أن دور الدورية التي صدرت بخصوص تعويضات المسؤولين في الإدارة الجماعية والمبنية على معيار عدد السكان لا تنصف أغلب الجماعات خاصة في المدن الصغرى والعالم القروي، على اعتبار أنه يؤدون نفس المهام رغم قلة السكن الجماعي، إضافة إلى أن رؤساء المصالح والأقسام والمديرين لا يتعاملون مباشرة مع الساكنة.

وفي هذا الإطار نتطلع إلى إدماج فئة العاملين في الحالة المدنية والتصديق على الوثائق والشواهد الإدارية في صنف المستحقين للتعويض عن المهام الشاقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد ولكن.. ما بغاش.

ندوزو الآن للسؤال الثامن، وموضوعه وضعية عمال وعاملات الإنعاش الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لازال عمال وعاملات الإنعاش الوطني والعرضيين بالجماعات الترابية من أكثر الفئات تضررا في المجتمع سواء على مستوى القوانين أو على مستوى الممارسة في غياب أبسط حقوق الشغيلة التي تكفلها المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

أمام هذه الوضعية المقلقة، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول تصوركم للعناية بأوضاع عمال وعاملات الإنعاش الوطني والعرضيين بالجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص عمال وعاملات الإنعاش الوطني باش بعدا نتفاهمو على الأساسي أشنو هو.

عمال وعاملات الإنعاش الوطني تخلقو من أجل خلق فرص عمل يعني أيام عمل في زمن محدد وفي مكان محدد، يعني ماشي نهائيا موظفين اللي تيزاولو العمل ديالهم على طول السنة ولا على طول الشهر وتيقضاو أجر شهري للعمل ديالهم.

فلسفة الإنعاش هو خلق فرص عمل يومية في أماكن اللي ما فيهاش فرص عمل اللي موجودة ومن أجل خلق بنيات اللي تتحتاجها الجماعة، يعني (la communauté) ماشي جماعة بصفة جماعة ترابية ديالها. هذا هو أساس دالإنعاش، يعني كل خلط بين هاذي وبين أنه موظف من نوع آخر راه هو خلط، ولكن خاصنا نرجعو للأساس أشنو هو.

بطبيعة الحال مع الوقت تغيرو بزاف ديال الحوايج، ولاو الناس خدامين بصفة مستمرة وخدامين في أشغال اللي ما عندها حتى علاقة مع الإنعاش إلى آخره، ما يمكنش نصححو خطأ بخطأ.

أساس الإنعاش هو خلق فرص عمل يومية في مناطق اللي تيكون العمل فيها قليل ومن أجل إنجاز أوراش، وكلنا تنعرفو في العالم القروي

تنجزو سدود تلية مهمة بالإنعاش الوطني، تنجزو طرق مهمة بالإنعاش الوطني، هذا هو الهدف دالإنعاش الوطني، ماشي هدف آخر أننا نوظفو موظفين باسم الإنعاش الوطني ومن بعد نجيو نديرو الإدماج اللي اليوم واخا نبغيو نديروه راه ما يمكنش لأن الوظيفة العمومية ما تتسمح لناش لأن قانون الوظيفة العمومية ما تيسمح لناش، يعني خصنا نبقاو في السياسة ديال الإنعاش وكيف كانت مبدئيا خاصها تكون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

فعلا أسباب النزول ديال العمال والعاملات ديال الإنعاش الوطني كما قلتو، ولكن الوضعية الآن والظروف الآن تغيرت، بمعنى أنه خاصهم على الأقل يتمتعو بواحد الأجر اللي هو عادل، أجرة عادلة لأن الأجر اللي تيتقضاو سواء هما سواء العرضيين اللي ما ذكرتيهمش السيد الوزير المحترم، العرضيين ديال الجماعات المحلية نفسهم تيقومو بالعمل، هناك أعمال شاقة وهناك أعمال ملوثة ولكن رغم ذلك ما تيتقضاوش أساسا الأجر العادل اللي كيضمن لهم واحد الكرامة ديال العيش مع الأسر ديالهم، هما العدد ديالهم كثير، سواء في الجماعات الترابية أو في الإنعاش الوطني، العدد كثير، ولهذا الآن باقي تيعيشو فهاذيك الوضعية.

احنا كنركزو دائما على الأجرة، لأنه الأجرة ما واصلاش (SMIG) كاينة 2400 درهم هما أغلبهم يالاه تياخد واحد 1500 ولا 1400 درهم اللي هو ناقصة تقريبا النصف.

إذن دائما الظروف الاجتماعية الأخرى ديال (RAMED) ما كيتمتعوش بها، كنطلب منكم باش أنكم تحاولو أنه يتوصلو هاذ الناس ب (RAMED) لأنه (RAMED) عندهم مشاكل معه، لا هما من الفئة اللي هما الهشة ولا من الفقراء، إذن كنتوواعدتو هاذ الفئة أنكم توجدو لها الحل مع (RAMED) أيضا والظروف ديالهم ديال العمل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير إذا أردتم الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نقول بأن الأساس لاحتساب الأجر ديال هاذ العمال اللي كيخدمو ومرة أخرى نعاودها، بأن في أوراش خاصة ماشي (SMIG) وهو (SMAG) لأن عادة هاذ الأوراش كيكونو في العالم القروي وفي العالم الفلاحي، يعني الأساس ديال الاحتساب هو (SMAG) وماشي (SMIG)، وتقريبا في هاذ السنوات الأخيرة هاذ 3 سنين بدات في 25% بالنسبة اللي كان تيتشد قبل، هذا فيما يخص النقطة الأولى.

فيما يخص (RAMED) جميع الموظفين ديال الإنعاش الوطني كيستافدو من (RAMED) هاذي بصفة شاملة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع وموضوعه، إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية، لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يأتي موضوع سؤالنا في سياق التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتنزيل الجهوية المتقدمة التي تشكل الفضاء الأمثل لنمو المقاولة وجذب الاستثمار وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وهنا نثمن جهود الوزارة في استكمال إصدار باقي النصوص التطبيقية ذات الصلة، آخرها نشر المرسوم المتعلق بالميثاق الوطني للا تمركز الإداري في انتظار الشروع في نقل جميع الاختصاصات الذاتية نحو الجهات وبعض الاختصاصات المشتركة في إطار التعاقد مع الدولة.

وفي هذا الصدد، تشكل مخططات التنمية الجهوية انطلاقا من الاختصاصات الذاتية للجهات أهم آلية لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات، إذ تضم برامجها كل ما يهم المقاولات والتكوين المهني والتكوين المستمر والشغل وجذب الاستثمار المنتج والفعال.

ومن هنا تظهر أهمية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد هذه المخططات وفي حكامتها، مما يستوجب مأسستها من خلال التنصيص عليها صراحة في النصوص التنظيمية ذات الصلة، تكريسا لمبدأ المقاربة التشاركية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال التقييم الدوري لها من طرف مختلف الفاعلين في الجهة وتحيينها بما يحقق الأهداف المسطرة بعد مرور 3 سنوات على تنفيذ برامج التنمية الجهوية، علما بأن 10 مخططات من أصل 12 تمت أجرأتها.

السيد الوزير،

نحن واعون بالمكاسب التي حققتها بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال من خلال عدة تدابير، منها: قانون إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة، حيث ساهمت في تحسين ترتيب المغرب في مؤشر (DOING BUSINESS).

كما لا بد من شكركم على جهودكم لتوفير الإطار القانوني الأمثل

لحل الإشكالات وتذليل الصعوبات المرتبطة بالاستثمارات على مستوى الجهة في إطار القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وهنا نقترح إحداث مؤشرات للتصنيف الجهوي تساهم في تحسينها اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والتي تشتغل بمعية الولاة في انسجام تام مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية وحكامتها في التقليص من الفوارق بين الجهات وداخل نفس الجهة، من خلال التنافس بين الجهات، على أساس التمايز ومدى اشتغال القطاع العام والقطاع الخاص للترويج لمؤهلات كل جهة لاستقطاب المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة برنامج التنمية الجهوية تعتبر وثيقة أساسية، وثيقة مرجعية بالنسبة للمشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي يجب أن تفعل داخل الجهة.

في هذا الإطار، تقريبا جميع الجهات ديال المملكة قاموبرامج التنمية الجهوية ديالهم واللي تدارت حسب القانون التنظيمي وحسب المراسيم التطبيقية واللي كانت تلزم عليهم بأنهم يكونو 3 هيئات استشارية، كاينة الهيئة الأولى اللي بعلاقة مع المجتمع المدني، كاين هيئة استشارية ثانية اللي بعلاقة مع الشباب، اهتمامات الشباب، وكاينة الثالثة اللي هي بعلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين، واللي هي ملزمة في إطار النصوص التطبيقية ديال القانون التنظيمي أنها تعمل معهم يد في يد وبطريقة تشاركية من أجل إخراج برامج التنمية الجهوية، وهاذ الشي اللي تدارو في جميع البرامج اللي تمت المصادقة عليها اللي تقريبا يمكن نقولو بأن جميع الجهات.

هذا إن دل على شيء فإنما كيدل على أن الفاعلين الاقتصاديين داخل الجهة، المواكبة ديالهم للجهات من أجل خلق مناخ ديال الأعمال وخلق جو ديال الاستثمار هو أساسي من أجل تشجيع الاستثمار داخل الجهات، وأحسن دليل على ذلك هو هاذ اللجان اللي تخلقو من أجل تجويد مناخ الأعمال داخل الجهات اللي خدامين اليوم من أجل تبسيط مجموعة ديال المساطر، تبسيط ولا حل مجموعة ديال المشاكل اللي كتجعل الفعل الاستثماري فعل اللي عندو مردودية سريعة.

هذا في انتظار إن شاء الله القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار اللي تمت المصادقة عليه اللي غيتنشر إن شاء الله في القريب العاجل واللي كنتمناو أنه يعطي دفعة قوية للاستثمار داخل الجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر وهو آخر سؤال في هذا القطاع، قطاع الداخلية، وموضوعه وضعية عمال وموظفي الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير حول وضعية عمال وموظفي الجماعات الترابية في ظل–كما قلتم سابقا–غياب القانون الأساسي للوظيفة الترابية، في ظل غياب مؤسسة ديال الأعمال الإجتماعية لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الجهوي، وفي ظل كذلك ما يسدونه من خدمات جليلة على المستوى المحلي، على أساس أنهم كانوا رافعة حقيقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال الجماعات، وكذلك في تطوير الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية المحلية إن شئنا منذ 1976، واللي حقيقة لا يمكن نكران ما تبذله هذه الفئة من خدمات جليلة إن على مستوى ما تم تفويضه من تدبير مفوض، واللي كانو العمال ديال الجماعات الترابية يقومون به، ولا كذلك على صعيد ما يقومون به من خدمات لفائدة الساكنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

اللي بغيت نشير له أولا بأن جميع موظفي وموظفات الجماعات الترابية كيستفدو من نفس نظام الأجور والتعويضات اللي عند الوظيفة العمومية، هاذي كنظن بأن متفقين عليها، وعارفينها ومتفقين عليها.

اليوم كنهضرو على النظام الأساسي ديال موظفي الجماعات الترابية، كيف شرت له دبا عاد شوية، بأن القانون التنظيمي كيحث علينا هاذ النظام الأساسي، وغادي نديروه إن شاء الله واحنا خدامين فيه، غير هو غير باش نتفاهمو، راه ما غنديروش نظام أساسي اللي ما

عندو حتى علاقة بالوظيفة العمومية، غنجيبو واحد إطار آخر اللي هو مختلف تماما على اللي كاين في الوظيفة العمومية، لأن ما يمكنش نمشيو ب 2 الأنواع ديال الموظفين، موظف ديال الدولة ولا الجماعات الترابية راه كيتسمى أولا وقبل كل شيء موظف ديال الدولة.

النظام الأساسي ديال الوظيفة في الجماعات الترابية راه غنديروه إن شاء الله، في القريب العاجل، راه خدامين عليه، وغنجيبوه باش نشفوه مع بعضنا إن شاء الله، لكن من الآن كنقول لكم راه ما كاينش واحد الاختلاف كبير على القانون ديال الوظيفة العمومية، هذا ما كيمنعش بأن يكون واحد النوع ديال التجويد ولا التحسين ولا فين كاين اختلافات بين موظفي الجماعات الترابية والموظفين ديال الدولة.

وفي هاذ الباب كاين واحد النقاش اللي هو مستمر بين النقابات وبين المديرية العامة للجماعات الترابية، آخر اجتماع كان هاذ الأسبوع الفارط، الهدف منو بأن نحاولو إيجاد ما يمكن تجويد به النص، تجويد به النظام الأساسي ديال الوظيفة في الجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة السؤال تعلق في ما يخص موظفي الجماعات الترابية قبل بداية الحوار الاجتماعي، واللي مناسبة باش ننوهو بمستوى وجودة الحوار الاجتماعي الذي يمر حاليا في القطاع ديال الجماعات الترابية، واللي غدا كاين الجولة الثالثة فيه، واللي غادي يناقشو مجمل الأشياء اللي تم تحقيقها بما فيها القانون الأساسي وبما فيها المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، اللي ضروري على أنها تخرج لحيز الوجود، في إطار على أنه جميع القطاعات عندها هاذ المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية أولا.

ثانيا، القانون الأساسي ديال الجماعات الترابية، السيد الوزير، ننتظر منو على أن تكون عندو خصوصية ديال الجماعات الترابية، خصوصية، أولا، في ما يخص هاذ الشي ديال التنقل، عندو الحريات ديال التنقل إما داخل الجهة أو خارج الجهة، تنقل عن طريق التبادل، بزاف ديال الأشياء اللي يمكن كذلك التعويضات، واللي التعويضات خاصة تعويضات ديال الأطر المتوسطة والأطر الكبرى داخل الجماعات لا توازيها نفس التعويضات اللي كيتقاضاوها الأطر في الوظيفة العمومية الأخرى، لا المهندسين ولا التقنيين ولا المتصرفين، يعني مجموعة من الأشياء اللي خاص هاذ القانون الأساسي يلبي حاجة حقيقية ديال هاذ الشريحة ديال الموظفين، واللي مهما حاولنا على أن نعطيوهم حقهم هم أساسيين في التنمية الاقتصادية، ولكن أساسي كذلك على أنه القانون الأساسي ديالهم يكون متميز بحجم الأشغال اللي كيأديوها على الصعيد المحلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير الداخلية:

ابغيت نضيف غير أنا كنلتزم بأن الأعمال الاجتماعية ديال الموظفين في الدورة المقبلة إن شاء الله غادي نجيبوه للبرلمان لمجلس المستشارين باش نخرجوه في القريب العاجل.

بطبيعة الحال مرة أخرى نؤكد بأنه الدور ديال الموظفين ديال الجماعات الترابية دور أساسي في عملية التنمية ديال بلادنا، خاصهم إطار احنا متفقين عليه، الآن نخدمو فيه مع بعضنا إن شاء الله نخرجوه في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة وتفاعله معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التربية الوطنية، ونستهل بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه الأساتذة المتعاقدين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

يقوم الأساتذة المتعاقدون بتنفيذ أشكال احتجاجية، مطالبين بتحقيق مجموعة من المطالب.

وبالنظر لأهمية هذه الفئة في تنزيل أهداف إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، نسائلكم السيد الوزير عن أوضاع هذه الفئة وما الذي ستقومون به للتفاعل مع مطلبهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لابد في البداية التأكيد على الدور الهام اللي كيلعبوه هاد الأساتذة في المنظومة، واليوم الحمد لله الدولة اعتمدت واحد النمط جديد للتوظيف منذ 2016، وتم التوظيف في وجيزة 4 سنوات 70000 أستاذ، هاد الأساتذة عندهم نظام أساسي اليوم اللي كيأطرهم، سميتهم "الأطر التربوية للأكاديميات" يتمتعون بجميع الحقوق ديال الوظيفة العمومية، يستفيدون من نفس نظام الأجور، وعندهم واحد العدد ديال الحقوق المتعلقة، ولاسيما بالانخراط في نظام التقاعد، بالتغطية ضد أخطار حوادث الشغل والأمراض، بالانخراط في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الانخراط في نظام التغطية الصحية، الانخراط في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بالحق في وضعية التوقيف المؤقت على العمل .. من أجل تربية الابن، لرعاية الابن المصاب، مدة التوقيف المؤقت سنتان قابلة للتجديد حتى ل 5 ديال السنوات.

أيضا إحداث تمثيلية الأطر بمثابة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء اللي اليوم كتدبر الترقية ديالهم، عدم فسخ العقد إلا بعد استشارة هذه اللجان للأطر، عدم اتخاذ أي عقوبة تأديبية في حق الإطار المتعاقد إلا بعد استشارة هذه اللجنة ديال الأطر والبت في الترقية أيضا.

وعكسا لما يروج في بعض المنابر الإعلامية، هاد الفوجين الأول والثاني ديال 2016 و2017 سيتمتعون بالاحتفاظ بالأقدمية ديال سنتين، حيث كان كيتقال بأن ما غاديش يستفدو من هاد السنتين، غادي يتمتعو بها.

لهذا هادو عناصر مهمة، اليوم عندنا واحد النمط ديال التوظيف جديد، معمول به على مستوى العالم، الأكاديميات بمثابة مؤسسة عمومية، عندهم سلطة ديال التوظيف والحمد لله احنا ماشيين في هذا المسار باش نأهلو هذا الفاعلين التربويين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات ديالكم.

في الحقيقة مجموعة ديال الحقوق اللي غادي يستفدو منها هاد موظفي الأكاديميات أو ما يصطلح عليه "الأساتذة المتعاقدون" هو جميل جدا، ولكن الحق الكبير والحق المهم والحق الأساسي فهاذ الشي السيد الوزير هو حق الترسيم، لا يعقل السيد الوزير أننا نكونو في واحد المدرسة فيها نوع من الأساتذة اللي هما مرسمين وتيستافدو من جميع الحقوق اللي خول لهم النظام الأساسي ديالهم ديال وزارة التربية الوطنية، ونجد فئة أخرى تستافد من هاذ النظام الأساسي اللي قلتي السيد الوزير ديال الأكاديميات.

السيد الوزير،

ندعوكم من هذه القبة من مجلس المستشارين للأخذ بعين الاعتبار وتشوفو السيد الوزير أنه ترسمو هاذ الأساتذة المتعاقدين في أقرب وقت، ناهيك السيد الوزير على ترسيم كذلك هاذ الأساتذة المتعاقدين اللي خارجين في احتجاجات للشارع، أن صرف الأجور ديالهم يكون متأخرا، واحد الأستاذ معايا فواحد المدرسة تخلص هو في 31 في الشهر وواحد ما تيتخلص حتى ل 15 في الشهر، وجميع الأساتذة يقومون بنفس المهمة ويزاولون نفس العمل، واحد مرتاح في العمل ديالو تيجي مع 8 الصباح وتيخرج مع 12 ولا الواحدة مرتاح، ولكن واحد السيد الوزير بغيناه (un jeune) بغا يخدم وبغا يلقن لينا التلاميذ ديالنا ويتخرج على يديه أساتذة ومهندسين وكذلك أطباء، أنه تيخدم وتيجي في الصباح وفي الراس ديالو بأنه غدا ولا بعد غدا غادي يتوقف ولا غدا ولا بعد غدا غادي يوقف على العمل، ولا غدا ولا بعد غدا أنه ما تيتمتعش بجميع الحقوق اللي تيتمتعو بها الأساتذة الآخرين.

ناهيك السيد الوزير على تغيير الإطار، واش هاذ الأساتذة المتعاقدين اللي خدم دبا في الابتدائي واش غادي يبقا حياتو في الابتدائي؟ راه لا يعقل واحد السيد متعاقد من هنا واحد 10 سنوات مارس وجمع واحد التجربة كبيرة وغادي يبقا معلم، نقدرو السيد الوزير نرقيوه أنه يمشي للثانوي ويمشي لسلك الإعدادي، لأن أستاذ مبتدئ مجاز يقدر يمشي للابتدائي ولكن أستاذ اللي راكم واحد التجربة أنه يتحول للسلك الإعدادي أو الثانوي.

كذلك السيد الوزير أن هاذ الناس لا يستفيدون من الحركة الوطنية، واش واحد السيد جا من وجدة وتعين عندنا في أزيلال غادي نقولو ليه حياتك أنت خاصك تبقا في أزيلال، خاصكم تفتحو السيد الوزير هاذ الحقوق ما يمكنش تكون وزارة التربية عندها واحد 2 ديال الطرق، الطريق ديال الأساتذة العاديين والأساتذة المتعاقدين.

كذلك السيد الوزير غادي نعرج بك على المباراة الأخيرة ديال الأساتذة المتعاقدين ديال جهة بني ملال- خنيفرة، كانت هي الكارثة والطامة الكبرى هي إقصاء أبناء إقليم أزيلال من الاستفادة من هاذ الامتحان ديال التعاقد السيد الوزير، أبناء أزيلال راه الأمر الوحيد ديالهم هو الشغل، هاذ الناس راه تقصاو في مباراة التعاقد وكانت واحد الكوطا جبلية تعاطت للناس ديال الإقليم، ولم يحترم السيد مدير الأكاديمية أو المندوب الإقليمي هاذ الكوطا.

لذلك، السيد الوزير، ابغيناكم تتدخلو لمعالجة هاذ الأمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت، وهي ثواني معدودة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بالنسبة للترسيم، هاذ الفئة من الأساتذة حتى هما معنيين بالترسيم بعد القضاء ديال سنتين واجتياز الكفاءة التأهيلية ديال سنتين في مدرسة كيتم الترسيم ديالهم كأطر أكاديميات، دبا كاين 2 ديال المسارات، كاين الوظيفة العمومية وكاين أطر الأكاديميات، غادي يتم الترسيم ديالهم في أطر الأكاديميات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم وباسم مجلس المستشارين أرحب بالسيد "خايمي دوران باريرا" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، والسيدة والسادة أعضاء مجلس الشيوخ الكولومبي الذي يقوم بدعوة من السيد رئيس مجلس المستشارين بزيارة عمل لبلادنا (Bienvenidos).

إذن، ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه مشاكل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الجامعات المغربية ذات الاستقطاب المفتوح كانت محل اهتمام كبير من طرف الوزارة، وتم عقد لقاء تشاوري كبير في مدينة مراكش قبل أسابيع.

ما هي أهم الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لحل مشاكل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا على هذا السؤال لأن اليوم الوزارة منكبة منذ شهر أكتوبر على واحد الورش وطني مهم هو النهوض بهذه المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح اللي كتعرفو اليوم على المستوى الجامعي كاين 2 مسارات، الاستقطاب المحدود أقل من 20% ديال الطلبة، والمفتوح أكثر من 80% ديال الطلبة، معظم هاد الطلبة يتم انتقاؤهم في هذه المنظومة بدون توجيه لهذا كيتخلف واحد العدد ديال الهذر الجامعي وقلة الإشهاد وأيضا عدم ملاءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل.

اليوم عدد من الجامعات هي منكبة باش، أولا يتعاد النظر في هاد المؤسسة الجامعية، اليوم عندنا بعض الكليات ولاسيما كلية الحقوق والاقتصاد اللي كتعرف واحد الاكتظاظ كبير ومهول لأن الطاقة الاستيعابية تم التجاوز ديالها، المؤسسات ديال 10000 تستضيف 30000 لهذا نحن ننظر في تقسمة هذه المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية في شق والاقتصاد والتدبير في شق آخر.

أيضا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، النظر في إدخال الفنون، إدخال اللغات في هذه المؤسسات هذه.

لهذا اليوم مخرجات لقاء مراكش هو إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية لمسلك الإجازة باش نقويو هذا المسلك، نقويو الوحدات ديالو ونوعو العرض التربوي ديالو حتى نمكن هاد الطلبة من اكتساب واحد المهارات والكفايات اللي غيسر لهم الولوج لسوق الشغل أو اللي يتمو المسار ديالهم الجامعي للماستر والدكتورة، وأيضا الاعتماد على توجيه ناجع ونشيط ما بعد الباكالوريا حتى هادوك الطلبة اللي حاملي الباكلوريا يمشيو لواحد المسلك اللي عندو أكثر نسب النجاح وما يلقاش راسو في واحد المسلك بواحد التوجيه (par défaut).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير على التوضيحات، اللي رغم المجهودات اللي ذكرتو والإجراءات التي تعتزمون القيام بها، لكن تتبقى محدودة بالنظر لحجم الاكتظاظ الهائل الموجود اليوم وخاصة في كلية الحقوق المغربية.

اليوم ما كنظنش بأنه فقط إذا فرقنا بين طلبة القانون وطلبة

الاقتصاد غيمكن نحلو المشكل، لأن طلبة القانون حجم الاكتظاظ فيها حجم هائل، يمكن لي نقول لكم اليوم الفوج الواحد كيوصل ل 1000 طالب 2000 حتى ل 3000 مثلا كلية الحقوق بطنجة، هذا كيكون على حسب الزمن البيداغوجي، على حسب الجودة ديال التعليم، الأستاذ الباحث اليوم كيقضي الوقت ديالو كله في العملية ديال التصحيح والحراسة وإعادة التصحيح وفي المراقبة ديال الامتحانات، وهاد الشي على حسب البحث العلمي وعلى حسب الجودة ديال التدريس، تقريبا الأستاذ الباحث أصبح مدرسا فقط.

المشكل الثاني هو ضعف الميزانية المخصصة لهذه الجامعات، الميزانية اللي تتمشي أساسا في التسيير وكتكون على حسب الاستثمار كتكون على حسب البحث العلمي، اليوم كاينة جامعات مغربية الميزانية ديال البحث العلمي ديالها 2 ديال المليون ديال الدرهم، لا يمكن أن نقوم ببحث علمي بهذا المستوى المحدود على مستوى الميزانية.

أيضا غياب الشروط البيداغوجية الدنيا بالنسبة للأساتذة للقيام بواجباتهم، كاين كليات اللي الأساتذة ما عندهمش المكاتب، اللي الأساتذة ما عندهمش المرافق، اللي الأقسام والمدرجات بالنسبة للطلبة لا تستوعب العدد الهائل، علما أنه في المخطط الاستعجالي وفي الإصلاح الجديد وعدنا قبل تقريبا 10 سنوات بأنه العدد ما غيتجاوش 100، 150 طالب في النظام ديال المسالك.

أيضا النظام ديال المسالك والاعتماد ديالها والماسترات حتى هو خاصو إعادة النظر، لأن كيمكن نلقاو اليوم ماستر في طنجة في الرباط في الدار البيضاء وفي سطات نفس الماستر، لابد من تنويع الماسترات من أجل أن يكون هناك واحد التنوع-كما قلتو-في العرض المتعلق بالبحث العلمي.

أيضا هناك واحد التنوع كما قلتو في العرض المتعلق بالبحث العلمي.

أيضا نلاحظ الزمن البيداغوجي، الزمن البيداغوجي كيتعطى لو حيز ضئيل جدا بالمقارنة مع الزمن اللي كيذهب في مشاكل أخرى، مرتبطة غير بالتسجيل ديال الطلبة، بالاستيعاب ديال الطلبة، الوضع الجديد، خاصة بالنسبة للطلبة ديال السنة الأولى، أيضا المشكل ديال الحراسة، المشكل ديال التصحيح، المشكل ديال الأوراق ديال الامتحانات، وخصوصا أنه أعباء جديدة أضيفت للأستاذ الباحث في إطار النظام ديال.. ولا الأستاذ الباحث كيصحح هو اللي خصو يدخل النقط، لأن ما بقيناش كنديرو المداولات، النقط كيخصو يدخلهم بطريقة إلكترونية ويتحمل المسؤولية كلها وما يرتكب حتى شي خطأ، هاذ الشي كلو في نظري أصبح متجاوزا وينبغي العمل على إعادة النظر فيه بطريقة جذرية.

أيضا المشكل ديال قلة الأساتذة الباحثين، اليوم أستاذ باحث كيأطر ألف أو ألفين لا يمكن له إطلاقا أن يعطي ما عنده من معارف، وهذا كيكون على حساب المهن اللي كتجي من بعد، يعني الناس اللي غادي يمشيو للمحاماة ولا غيمشيو للقضاء ولا غيمشيو لمهن اللي عندها طبيعة قانونية كلهم كيمشيو بواحد المستوى ديال التكوين اللي هو ضعيف جدا.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا اليوم كاين إشكالية الاكتظاظ والتأطير البيداغوجي في كلية الحقوق، والحكومة كتوفر واحد 700 إحداث منصب مالي كل سنة، وأيضا 700 منصب مالي ديال التحويل، هي 1400 في جميع التخصصات.

وكنطلبو من الجامعات باش يعطيو أكثر المناصب لكلية الحقوق، باش يكون واحد المعدل وطني مهم، اليوم المعدل في العلوم هو أستاذ على 49، في الأدب أستاذ على 70، ولكن في القانون أستاذ على 200 طالب، وكاين بعض المعدلات أقصى، أيضا مجهود في إحداثات وفي بناء المدرجات، لأن كما قلت الطاقة الاستيعابية تم تجاوزها.

البرنامج الإستعجالي مكننا باش نديرو واحد القفزة نوعية ونواجهو الإكتظاظ اللي كان منتظر، واليوم الحمد لله راه وصلنا تقريبا لمليون طالب والدخول الجامعي المقبل غادي نوصلو لمليون و200، وكون ما درناش ذاك الإسهام الكبير في الإحداث ديال المدرجات، ما كناش غادي نوصلو لاستيعاب هاذ الطاقات هذا.

الزمن البيداغوجي له أيضا أهمية بالنسبة لنا، لأن اليوم يتم تنظيم سنة جامعية في إطار تعاقدي مع الجامعات، كنطلقو التسجيل منذ شهر يوليوز، باش الدراسة كتبدا شهر شتنبر.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه الموظفين التقنيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء المحترمين،

السؤال يتعلق بوضعية التقنيين والتقنيين المختصين، وأساسا

الذين تاريخ توظيفهم كيرجع ل 1999، إلا أنه طبق عليهم مقتضيات صدرت في 2006، وبالتالي حرموا من الإدماج بعد انصرام سبع سنوات كما كانت.

والآن نسائلكم، السيد الوزير، هل هناك من إجراء أو طريقة التي يمكن الولوج إليها لإنصاف هذه الفئة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل الهيئة ديال التقنيين المشتركة بين الوزارات، هي هيئة ضمن الوظيفة العمومية، تم الإحداث ديالها بموجب المرسوم ديال ديسمبر 2005، اللي وضع نظام أساسي خاص لهاذ الهيئة اللي كيحدد المهام والاختصاصات المنوطة بها، وكذلك سبل الولوج لهاذ الهيئة عن طريق الحصول على دبلوم تقني أو دبلوم تقني مختص.

في ما يتعلق بالترقية، تعلمون السيد المستشار المحترم، أن المقتضيات ديال الترقية تم تحديدها في النظام الأساسي العام ديال الوظيفة العمومية،

وكذلك بعض المقتضيات في المرسوم ديال 2005 المشار إليه، ولا بأس من التذكير بأن أولا، نظام الترقي هو نظام موحد وفق آليتين: كاين الآلية ديال الكفاءة المهنية وكاين الآلية ديال الإختيار حسب الاستحقاق بعد التقيد في الجدول ديال الترقي، وكاين أيضا الكفاءة المهنية اللي كتحدد بالنقطة وبالتقييم، والحصيص المعروف أنه كتعطى الأولوية للموظفين الأكثر أقدمية في الدرجة.

إذن، هذه هي المقتضيات الشاملة، هي مقتضيات قانونية.

الحلول التي تتساءلون عنها وتم التطرق إليها في عدة مناسبات هنا، زعما بكل صراحة يمكن القول بأن الرؤية الوحيدة اللي كتبان لحل هاذ المشكل، هي هاذي ديال هاذ الفئات، الفئات هو الخروج من هاذ المتاهة ديال الهيئة وديال الإطار وديال الدرجة، يعني احنا من المنظومات القليلة في العالم اللي مازال كتدبر المسارات بالهيئة وبالدرجة والفئة ونصف هاذي ورد الاعتبار لهاذي وسوي هاذي مع هاذي، وهاذي مقاربة فئوية كانت خطيرة ولغمت المنظومة ديال الوظيفة العمومية بمشاكل صعيبة على الحلول.

لذلك فالحل الوحيد هو الحل كان واضح، وفيه تعليمات واضحة والتزامات واضحة، وهو الذي يتعلق بالانتقال إلى نموذج جديد للوظيفة العمومية، مبني على تدبير الكفاءات وعلى الاستحقاق والجدارة والمردودية، وآنذاك بطبيعة الحال أن الفئة والهيئة دالتقنيين هي فئة غنية بالكفاءات وسيتم إنصافها هي والفئات الأخرى وفق مقاربة تمحو هاذ التفيئ اللي وصل ل 39 فئة اللي ما موجودة حتى فشي منظومة في الوظيفة العمومية في العالم.

لذلك فالمقاربة هي هاذ، يمكن صعيبة، يمكن لا ترضي بعض الفئات، لكن المسؤولية والصراحة تقتضي بأنها هي نقول للسيد المستشار المحترم، أن الخروج من المتاهة ديال التفيئ والتجزيء هو الجدير بإيجاد الحلول المنصفة لهذه الفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ولكن في الحقيقة أنا ما عرفتش واش أنا اللي ما وضعتش السؤال مزيان ولا أنا اللي ما فهمتكش، السيد الوزير، لأنه الموضوع ما فيهش كاع هاذ البعد اللي تفضلتو بإجابتكم، ورفعتو في الحقيقة الإيقاع وتكلمتو على موضوع كبير وضخم وكذا، الله يجازيك بخير السيد الوزير، هذا موضوع يطول نقاشه.

أنا أتحدث على فئة التقنيين، هاذ التقنيين خدامين في الإدارات العمومية، من ضمنها الجماعات وغيرها، هاذ الناس هاذو دخلو للخدمة في 1999، وكانت ذيك الساعة كيتقال لهم ولا اللي كان هو من بعد سبع سنين غادي يترسم، من بعد في 2005، أنا كنت أعتقد في 2006، ولكن كلامكم جيتو ب2005، 2005 خرج واحد القانون اللي كيقول لابد من المباراة، ما بقاش عندو ذاك الحق اللي كان عندو، كأنه هاذ القانون اللي جا في 2005 كيتطبق بأثر رجعي على واحد الفئة اللي هي محسوبة ومعدودة.

احنا الطلب ديالنا ولا الرجاء ديالنا والسبب ديال السؤال ديالنا هو بغينا نلفتو انتباهكم السيد الوزير لهاذ الفئة، توجدو لها شي حل، شي صيغة قانونية لتسويتها، ماشي ننتظرو حتى تصايب المنظومة كلها ونقلبو باش نديرو السلالم ولا نديرو الدرجات وكذا، هذا ماشي موضوعنا، أنا أتحدث عن فئة بذاتها محددة هي التقنيين والتقنيين المتخصصين.

فلذلك، السيد الوزير، رجائنا أنها بهاذ المناسبة ديال هاذ السؤال

تطمأنو هاذ الفئة هاذ، لأنه في الحقيقة كتحس بواحد الحيف كبير، كنتمناو تطمأنهم وتعطيوهم شي أمال ولا شي حل اللي يمكن يرضيهم، هذا هو الطلب ديالنا اللي جا في صيغة سؤال، وهو كننقلوه لكم بكل أمانة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير باقي لكم شي 8 ثواني إذا أردتم التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

لا هاذ الرؤية اللي أعطت السيد المستشار المحترم، لا تلغي الحوار والاستقبال، راه المجلس الأعلى دالوظيفة العمومية اللي انعقد مؤخرا راه استغرق واحد الوقت كبير لمناقشة الأوضاع ديال هاذ الفئة والفئات الأخرى، فاحنا مستعدين لأي صيغة معينة.

لكن علاش اعطيتك هاذ الإطار مهم، لأنك تفضلت السيد المستشار المحترم، وقلت هاذ الفئة اللي توظفت في 96، تقال لها غادي ترقى من دابا سبع، غير هاذ تقال لها، صعيب أنا باش نجاوبك عليها، كاين المراسيم وكاين القوانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني وموضوعه، ملف المتصرفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتسوية ملف وضعية فئات المتصرفين المشتركة بين الوزارات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الإجراءات التي تعتزمون القيام بها أود أن أذكر أن الأمر على غرار الفئة ديال التقنيين، الفئة ديال المتصرفين هي فئة مشتركة بين الوزارات.

هاذ الوزارة عندها واحد المهمة أفقية وهاذ الفئات موجودة في كل الوزارات، في الصحة، في التعليم، في العدل، في التعمير، إلى غير ذلك.

إذن فهو شأن حكومي ماشي قطاعي، طبعا أنا أتولى بكل اعتزاز الجواب والاجتهاد وتقديم الاقتراحات، ويمكن نؤكد لك بأن الحكومة واعية بالأدوار اللي تتلعب هاذ الفئة، لا في الجماعات المحلية، كما تفضل وزير الداخلية قبل قليل، ولا حتى في مختلف الإدارات العمومية.

الإجراءات اللي سنعتزم القيام بها: الإجراء الأول هو توفير قنوات للحوار، وهذا شيء أساسي جدا، للحوار كاين هناك ملفات، كاين هناك قنوات، وكاين هناك مؤسسات وضوابط للحوار الاجتماعي، وهاذ الفئة أنها يمكن أن بعض المركزيات النقابية هي أول فئة استقبلتها بعد تشكيل هاذ الحكومة واستمعت لهم وعارف وكنتمنى لأنه يكون شوط مقبل للحوار لتدقيق الملف المطلبي للنظر في إيجاد الحلول لهاذ الفئة هاذي.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة استقبلتم النقابة الوطنية للمتصرفين ولكن، استقبلتم في 2017 وما كانش شي لقاء آخر للبت في هاذ الإشكالية ديال الوضعية ديال المتصرفين، خصوصا وأننا تنعرفو أنها فئة اللي هي تعتبر عمود فقري بالنسبة للإدارة العمومية، وأساس إصلاح أي إصلاح حقيقي للمرفق العمومي في بلادنا بالنظر لأهمية المهام التي تضطلع بها، كالتخطيط والافتحاص والتسيير المالي وتدبير الموارد البشرية والتنظيم القانوني، إلى غير ذلك.

ورغم ذلك لازالت هذه الفئة تعاني من التمييز المعنوي والمادي مقارنة بفئات أخرى التي تقوم بمهام مماثلة، علما أن عدد المتصرفين اليوم بالمغرب يناهز 40000.

السيد الوزير،

فقد عمر ملف المتصرفين طويلا، وأصبح مثالا لتلكؤ الحكومة وتهربها من وضع حد لمعاناة هذه الفئة تحت ذريعة الحل الشمولي أو الحل التفكيكي لمنظومة الوظيفة العمومية، بالرغم من تماثل متصرفين مع فئات أخرى في التكوين والشهادات والتخصصات وتطابق المهام والمسؤوليات بين هذه الفئات، فإنهم لا يتساوون في الأجر ولا يتساوون

في أنماط وشروط الترقي وآلياته، وفي الوضع الاعتباري وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بإسناد مناصب المسؤولية.

ويمكن إجمال هذا التمييز، السيد الوزير، في اللاعدالة الأجرية بين المتصرفين وباقي الفئات الأخرى، بل أكثر من ذلك فالمتصرفون المسؤولون منهم يتقاضون أجورهم أقل من مرؤوسيهم المنتمين لبعض الفئات الأخرى والأقل منهم في الأقدمية والتجربة.

إصرار الحكومة على إقصاء الملف المطلبي للمتصرفين دون مبرر موضوعي، في حين استجابت لمطالب بعض الفئات من الأطر العاملة في الإدارة العمومية، كهيئة كتابة الضبط، المهندسون، أطباء، قضاة.

حرمان متصرفين من الدرجة الجديدة المنصوص عليها في اتفاق 26 أبريل 2011، في حين تستفيد فئات أخرى من هذه الدرجة.

عدم تفعيل المادة 12 من المرسوم 2.06.377 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين التي تنص على إحداث منصب متصرف عام، حيث اكتفت الحكومة بتعيين 8 متصرفين فقط وحرمان المئات منهم، في الوقت الذي تستفيد فيه فئات أخرى من أطر الدولة من منصب مماثل.

السيد الوزير،

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، إذ نطالب الحكومة برفع الحيف والتمييز المادي والمعنوي، والذي يبدو أنها مصرة على التعامل به مع فئة المتصرفين، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة مراجعة النظام الأساسي لهذه الفئة وتدقيق المهام والصلاحيات المرتبطة بالتعدد المهني في إطار مقاربة تشاركية، بعيدة عن القرارات الانفرادية التي ثبت فشلها وضعيت على بلادنا سنوات الإصلاح.

ولا يفوتنا السيد الوزير، إثارة الانتباه حول الوضع الشاذ لمتصرفي وزارة الداخلية المحرومين من حقهم الدستوري في ممارسة العمل النقابي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، عندك 19 ثانية زائدة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيدة المستشارة المحترمة،

شكرا على هاذ التعقيب. غير باش نكونو واضحين هاذ الفئة التي لا يخفى على أحد الأدوار والمكانة ديالها في النسق ديال الوظيفة العمومية ماشي بهاذ الصورة تقريبا اللي رسمتي، ماشي هي شي فئة مستهدفة، وشي جهة بغات تستهدفها وتقصيها وتحرمها من الحقوق ديالها. لا، الأمر لم يتم بهاذ الشكل.

الأمر بالضبط كما أجبت السيد المستشار قبل قليل، وهو أنه فشي زمان ما كانت واحد المقاربة فئوية، تيجي واحد السيد مسؤول إما لأن عندو تعاطف مع شي فئة وتيتحاور معها، راه كانو الناس تيتحاورو مع جمعيات ماشي مع النقابات وتيسويو لها الوضعية، تيجي واحد آخر تيختارواحد الفئة وهاذ الشي راه في التاريخ مسجل في المحاضروكيسوي الوضعية ديال هاذو.

من بعد تبين للهيئة ديال المتصرفين بأنه كاين واحد الإجحاف كبير لأنه ما كاينش تماثل في الأجر مقابل التماثل في المهام المؤداة، هاذ الشي اللي تفضلتي به صحيح كاين فواحد الحالات ماشي معمم.

الآن شنو غادي نديرو؟ واش نستمرو فهاذ المقاربة الفئوية عاود نجلسو مع واحد الفئة ونرتبو لها الأوضاع ديالها وعاود نشوفو مع هاذ الفئة، هذا منهاج ربما غيكون تنعدم فيه شوية ديال المسؤولية الحكومية.

الحل الشامل ماشي هروب، هو مسؤولية كبرى يمكن تكون هاذ الجواب ما عندوش واحد الوقع شعبي، أنا غنجلس معك ونلقا لك حل، لكن هو يبدو أنه حل اللي خاصنا نستوعبوه ونجلسو كاملين نتفاهمو، أنا ما جلستش معهم في 2017 لآخر مرة تلاقينا في عدة مناسبات وتظاهرات ومستعد نجلس مع هاذ الإخوان باش نرتبو الأولويات ونشوفو الأشياء اللي غتكون مكلفة واللي ماشي مكلفة، واللي هاذ العام واللي العام الجاي، فالحوار مفتوح مع الإخوان على أساس أننا نخرجو المطالب ديالهم في الحل الشمولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه، طول مدة التقاضي وانتشار الرشوة بالجسم القضائي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل أحدهم مشكورا، تفضلي الأخت السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فالحقيقة احنا كنا طرحنا سؤال آني حول استقلالية النيابة العامة، لكن دفعتم بعدم الاختصاص وهذا هو عمق المشكل، لأن من سنسائل لو حادت النيابة العامة عن الأهداف المسطرة إليها؟ وخاصة أين هو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

السيد الوزير،

استقلالية النيابة العامة كان هو مطلب للحركة الحقوقية المغربية وجاء في إحدى التوصيات من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبالتالي هذا طلب كلنا متفقين عليه، إلا أن الاستقلالية ما توصلش أنها ما تكونش المحاسبة وتولي تغول، فمثلا نهار الجمعة توفى مواطن عند النيابة العامة في الدار البيضاء من سنسائل ومن سنحاسب؟

السيد الوزير،

احنا طرحنا هذا السؤال وعلاش طرحناه باش يكون آني؟ لأن كاين واحد الواقعة هو تسريب قرصين مدمجين لوقائع الاستماع في إحدى جلسات الاستماع ديال لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بالصوت والصورة للاستماع لرئيس الحكومة السابق، وبالتالي احنا نسائل كيفاش وصلو هاد القرصين للنيابة العامة؟ وكيفاش سمحت لراسها النيابة العامة أنها تتسلمهم؟ أنها تستمع لمضامينهم؟ وأنها تحولهم للمحكمة؟ الآن هما موجودين عند كتابة الضبط خارج أي مسطرة قانونية وأي قانون، لأن هذا مقرر قضائي اللي خاصو يمكن النيابة العامة أو المحكمة باش تحصل على هاد القرصين.

وبالتالي هاد الشي فيه خرق للدستور، خاصة المواد 67 والمواد 68 والمادة 110 التي تلزم قضاة ديال النيابة العامة بتطبيق القانون وليس بخرقه، وخرق أيضا للمادة 11 من القانون التنظيمي 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

وهنا للإشارة هذا القانون هذا أصلا هو غير مطابق للدستور لأن المادة 11 منه كتدير متابعات للبرلمانيين عند التصريح بالمعطيات وهذا مخالف للدستور، لأن الدستور ينص على أن متابعة البرلماني لا تكون إلا في الحالات اللي فيها الجدال في النظام الملكي أو المساس بشخص الملك أو الجدال بالدين الإسلامي، وبالتالي لماذا جمدتم القانون ديال 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا السؤال اللي عندي مبرمج لا علاقة له بما تفضلت بسرده نهائيا، ولم يسبق أن اعتذرت، وملي جاني هذا السؤال حقيقة كنا نفكر في مفاتحة مكتب مجلس المستشارين بموضوع يجب أن نحسم فيه كمؤسسة دستورية.

بطبيعة الحال، المشهد ديال العدالة في بلادنا عرف تحول جوهري منذ 2017، ووصل إلى تكريس الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية من خلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالتالي كل ما هو معالجة قضايا أو ملفات أو أحكام أو مساءلة للسادة القضاة يخضع لسلطة جديدة هي هذه السلطة القضائية.

فإذن مجلس المستشارين يسائل الحكومة على ما يدخل ضمن اختصاصات الحكومة، فبالتالي لابد في إطار النقاش بين المؤسسات الدستورية أن نجد صيغة تسمح لهذا المجلس الموقر ولمجلس النواب الموقر بالقيام بكل أدواره الدستورية.

احنا فيما يتعلق باختصاصات الحكومة، نحن رهن إشارتكم في كل هذه القضايا، ولكن هذا اختيار عملناه في البلاد وكرسه الدستور وكرسته القوانين التنظيمية، وبالتالي يتجاوزنا.

فإذن أنا كنت تلقيت سؤال يتحدث عن أمور أخرى بحال طول مسطرة التقاضي، والانتشار المريع للرشوة في الجسم القضائي، هذا هو السؤال الآني اللي كنا توصلنا به، فهذه مناسبة لكي أقول أنه احنا في واحد المرحلة ديال الانتقال وبناء المؤسسات، وبالتالي لا يجب أن نقسو على بلادنا بهذه التصنيفات العمومية.

أنا نبغي اليوم نؤكد الاعتزاز ديالي باستقامة ونزاهة الجسم القضائي، وإذا حدثت بعض المخالفات بطبيعة الحال فهي تتخضع للقانون، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية يبذل مجهودا جبارا في العملية ديال التخليق وديال محاربة الفساد وتكريس قيام الشفافية، وأحيلكم على التقرير الأخير ديال هاذ المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

أيضا احنا في العلاقة ما بين المؤسستين خاصنا نديرو هاذ النقاش وخاصنا نجبرو الصيغة بما يحفظ للسلطة القضائية استقلاليتها وحرمتها، أما فيما يتعلق بمجالات اختصاصاتنا كحكومة فيما يتعلق بمرفق العدالة، فنحن مستعدون لكل الأسئلة والحوارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إلى بغيتي في ثواني معدودة اللي بقات لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنا طرحنا السؤال الآني يمكن ما تفهماتش، وصلنا بأنكم دفعتو بعدم الاختصاص هاذي من جهة.

من جهة أخرى احنا متفقين بأن القضاء فيه قضاة نزيهين كما في جميع المهن وفي جميع ما عندناش مشكل من هاذ الناحية، غير احنا

بغينا نعرفو من هي الجهة التي سنسائلها؟

الآن تفضلتو قلتو بأن خاصنا نفكرو جماعة هذا إيجابي، لأن هو اللي فيه مصلحة البلاد لأن ما خاصناش تغول واحد السلطة بحكم أنها مستقلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقلو إلى السؤال الثاني، موضوعه جودة الأحكام القضائية لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير العدل المحترم،

من بين أهم الإشكالات التي تعرفها منظومة العدالة تلك المرتبطة بجودة الأحكام القضائية، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تقومون بها من أجل تجويد الأحكام القضائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

إذن في سياق التفاعل مع السؤال ديالكم نقاربه من عدة مداخل، المدخل الأساسي هو التكوين بشقيه الأساسي والمستمر، لأن تجويد المنظومة القضائية في بلادنا يقوم على أكتاف القضاة، وبالتالي لابد أن التكوين الأساسي اللي تيخضعو لو الملحقين القضائيين يكون قائم على إستراتيجية احترافية، تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرات ديال الملحقين القضائيين، لا في الجانب العلمي والفقهي، ولكن أيضا في الجانب الحرفي والتطبيقي، لأن نحن في هاذ من خلال المعهد العالي للقضاء نحرص على أن يكون تكوين ديال القضاة المغاربة في مستوى التكوينات المعمول بها في العالم كله.

ثانيا، لابد أنه كاين التكوين المستمر، بعد فترات من الممارسة المهنية وبتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، قضاة المملكة يخضعون لتكوينات مستمرة متخصصة، سنة 2018 مثلا استفاد 677 قاضيا من هاذ التكوين المستمر، كاين التكوين المستمر الذي يتم على المستوى الجهوي على مستوى محاكم الاستئناف، بهدف التعريف ديال السادة القضاة بالنصوص الجديدة بالاجتهادات القضائية، خاصة الاجتهادات ديال محكمة النقض ولتوحيد الاجتهاد.

هاذ السنة اللي استفدو من التكوين المستمر 1463 قاضيا بتنسيق مع السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في القانون المدني العقاري التجاري الأسرة والأعمال.

بطبيعة الحال أيضا كاين التحول الرقمي الذي تعمل وزارة العدل على اعتماده، يساهم من مدخل آخر في تجويد الأحكام، هاذ السنة تمت برمجية لفائدة السادة القضاة تعمل على احتساب التعويضات المنصوص عليها في حوادث السير، بطبيعة الحال دون المساس بالسلطة التقديرية للسادة القضاة، هذا التطبيق اللي عملنا تم تجربها على ألف حكم وقرار وعطات نتائج إيجابية، واليوم باتفاق مع المجلس الأعلى يتم تجريبها في الدائرة القضائية للدار البيضاء، في أفق الشروع في تعميمها في البلاد.

هناك أيضا عملنا هذه السنة على اعتماد نظام معلومياتي لتدبير المخالفات وربطه بالنظام المعلومياتي لوزارة التجهيز والنقل، وهو ما يسمح بإحالة ملفات المخالفات إلكترونيا على النيابات العامة التي تقوم بمعالجتها بطريقة آلية، بعد مراقبتها، وهذا يسمح للسيدات والسادة القضاة بإصدار الأحكام بيسر وبحرفية وبشكل سريع.

عموما عدد من الأمور التي نقوم بها يوحدها الرغبة والطموح في توفير مناخ مناسب بالمحاكم لتمكين السادة القضاة من تجويد أحاكمهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

تنحييوك من خلالك تنحييو الملحقين القضائيين والسيدات والسادة القاضيات والقضاة على المجهودات اللي تيقومو بها، لأن المثل تيقول 50% ضد القاضي وإن عدل، لأن النصف الآخر لابد ما ينتقد ولو يكون ظالم.

ولكن بالمناسبة السيد وزير العدل المحترم، احنا في هذه المؤسسة التشريعية سبق لنا وناقشنا في اللجان ناقشنا في هذه المؤسسة القوانين معكم، وخاصة القانون ديال الاستقلالية ديال القضاء، واحنا في الحقيقة مسرورين بذاك المنتوج الكبير اللي نتجاتو بلادنا، نتجاتو هذه المؤسسة، وهذا العمل اللي كان تدار السيد وزير العدل تدار عمل باش ما يكونش ذاك التدخلات في الشؤون ديال القضاء، لأن

عشنا سنوات قبل، كانت تدخلات سافرة في الجسم القضائي، لا على مستوى النيابة العامة ولا على مستويات متعددة وتبين بالملموس كنا نادينا وطلبنا ورفعنا الصوت ديالنا عالي في هذه القاعة، وقلنا أودي راه احنا تنطالبو باستقلالية القضاء، طلبنا استقلالية القضاء، ما تنقولوش بأن القضاة كلهم نزيهين 100%، ولكن إذا كان واحد فاسد ما يمكنش الجهاز كله يكون فاسد، كما في جميع المؤسسات كاين الصالح وكاين الطالح.

ولهذا، السيد الوزير، احنا باقي تنطلبو ونأكدو باش تبقى ذاك الاستقلالية ديال القضاء، لأنه عيب وعار احنا كمؤسسة تشريعية في الوقت اللي صوتنا وصادقنا وطالبنا باستقلال القضاء نوليو نتدخلو في شؤون القضاء.

كذلك عيب وعار السيد الوزير، انتوما كسلطة تنفيذية، كحكومة أننا نسائلكم تدخلو في الشؤون ديال القضاء، لأن القضاء مستقل، ونفتخر باستقلالية القضاء ديالنا، ونتمنى من القضاة ديالنا أن يكونوا نزهاء وما يسمعو لا للسلطة التنفيذية ولا للسلطة التشريعية ولا لأي جهة من الجهات كانت، لأن استقلالية القضاء تبقى فوق المؤسسات وفوق الجميع.

ولهذا، السيد الوزير، الرسالة ديالنا اللي بغينا نقلوها لكم اليوم ما بغيناش الأمور اللي ما عندهاش علاقة باستقلالية ديال القضاء تطرح هنايا، استقلالية القضاء حسمنا معها، ناقشناها ما بقاتش مسموح لنا نوليو نتذاكرو فيها.

ولهذا نتمنى من الجميع أن يحترم سلطة القضاء، وأن يحترم القضاء، لأن القضاء في بلادنا–على ما أعتقد–واحد النسبة كبيرة مستقل، وحتى إذا كان شي خلل نحاولو نعالجوه ما نحاولوش نتدخلو فيه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، داز الوقت أعتقد بأنه. Régie، الوقت ديال السيد الوزير، 21 ثانية.

إذن، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تشغيل الشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

جل الخطابات الملكية السامية اليوم أكدت على أن للتشغيل أولوية وطنية اقتصادية واجتماعية، فهل من جديد في سياسة الحكومة ووزارتكم على الأخص لخلق فرص الشغل للشباب ولا سيما العالم القروي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الحكومة، كما تعلمين، في برنامجها الحكومي كتجعل التشغيل من الأولويات ديالها وكذلك حتى في قوانين المالية الأخيرة، راكم شفتو الاهتمام اللي تعطى للتشغيل، لهذا أول شيء تدار منين جات الحكومة هو أنه تم إخراج اللجنة الوزارية للتشغيل، على اعتبار أن التشغيل ماشي واحد القضية اللي تهم واحد القطاع واحد ولكن تهم تقريبا هي مسألة أفقية، 17 قطاع حكومي درنا واحد البرنامج وطني، مبني على واحد 5 ديال توجهات إستراتيجية، هي باختصار نقدر نقولها لك كالتالي:

- الدعم ديال الاقتصاد الوطني والتطوير والتحفيز ديال النمو ودعم خلق مناصب الشغل، من خلال جعل مكون التشغيل أحد المعايير في السياسات والبرامج والإستراتيجيات القطاعية؛

- العمل على ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، من خلال تأهيل الموارد البشرية وملاءمة تكوينها سواء من خلال التكوين الأساسي أو من خلال مختلف مراحل التعليم أو من خلال التكوين التأهيلي والتكميلي الذي يركز على مهارات تمكن الشباب من اللذين يلاقون صعوبات في التشغيل من الاندماج في سوق الشغل؛

- ثم أيضا العمل على التقييم المستمر للبرامج النشيطة وتطويرها بما يرفع من نجاعتها ويعزز إسهامها في اندماج الشباب في سوق الشغل؛

- ثم العمل أيضا على تعبئة الإمكانيات المحلية، وهذا هو البعد الترابي ديال التشغيل اللي احنا شغالين فيه ودرنا واحد المجموعة ديال التعاقدات اللي كتكمل البرامج الجهوية ديال التنمية.

واحنا مازال خدامين كنطورو هاذ البرامج ولقينا واحد المجموعة ديال التفاصيل التي يضيق الوقت عن.. ولكن الإرادة موجودة، وبطبيعة الحال جا الخطاب الملكي الأخير وأمر باش يكون واحد اليوم ديال التكوين والتشغيل اللي غنزيدو نعمق فيه التفكير الجماعي، لأن

التشغيل مسؤولية جماعية ومسؤولية ديال الدولة وديال الجماعات وديال المجتمع المدني كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

لا بد من إثارة مجموعة من الملاحظات حول هاذ الجواب اللي كيف ما جا في الجواب ديالكم السيد الوزير أن بالفعل مسؤولية ديال مجموعة من القطاعات، واليوم الواقع كيلزمنا أننا نعاودو الإستراتيجية ديالنا في التشغيل، وتنهضر هنا بالضرورة على العالم القروي.

كتعرفو اليوم السيد الوزير أن العالم القروي عندهم بزاف ديال الإكراهات، كاين الهذر المدرسي، كاين القطاع الفلاحي غير المهيكل، كاين بزاف ديال الإشكاليات السيد الوزير. منين تنطرحو هاذ الأسئلة ماشي أننا بالفعل راه خاصنا غير المواكبة ديال مجموعة من الخصوصيات الوطنية اليوم.

العالم القروي اليوم راه ما عرفناش الوضعية ديالو حاليا، واش هو ضمن الشباب اللي غادي يتأهل؟ واش حيث الشباب خارج المنظومة ديال التأهيل اللي تنهضرو عليه اليوم السيد الوزير؟

السيد الوزير،

اليوم العالم القروي راه الشباب ديالو عندو 2 حالات، يا إما القطاع الفلاحي اللي هو موسمي يقدر يكون ولا ما يكونش، أو لا غادي يهز البالة ديالو ويمشي يخدم في أي بلاصة.

اليوم بغينا تعطيونا تقييم ديال هاذ المجموعة من الإستراتيجيات اللي جات في الحكومة فين وصل هاذ شباب العالم القروي؟ اليوم، لا اللي عندو شواهد ما تيكونش عندو فرص بحال الاخرين لأن ملاءمة سوق الشغل ما بقاتش كتلائم الدبلومات والشواهد اللي حاصلين عليها.

هضرنا على الجهوية الموسعة السيد الوزير بأنها هي آلية من آليات تقريب المصالح للمواطنين، اليوم هاذ الجهوية السيد الوزير تنخافو أننا تنعاودو التمركز داخل نفس الجهة، إقليم أزيلال مثلا خير مثال على ذلك، تيكون شي مباراة ما تيكونوش عندهم فرص بحال الآخرين اختلاف التكوينات اللي عندهم بطبيعة الحال، زيد مجموعة من المؤهلات اللي ما تتساعدهمش أنهم يلقاو نفس الفرص مع الشباب الآخر.

هنا كنتساءلو جميعا السيد الوزير أشنو هي.. حيث دبا جلالة الملك في آخر خطاب ديالو في افتتاح الدورة التشريعية في السنة التشريعية اللي احنا بالصدد ديالها كيأكد على العالم القروي والشباب، لأنه هو الرافعة السيد الوزير، الشباب ما حاملش شواهد، أشنو غادي يدير؟ قطاع غير مهيكل ما كيضمنش ليه الحماية الاجتماعية ومؤقت، أشنو غادي يدير هاذ الشاب في ظل هاذ الظروف؟ أشنو الحل عندو السيد الوزير؟

ماشي كنبخسو العمل ديالكم، ولكن بغينا شي إستراتجية تكون دائمة وكتبين، كتعطي للشباب آفاق أنه بالفعل راه اليوم إلى شفتي من البرلمان أقصى الجنوب ولا أقصى الشمال راه كلشي كيطالب بالشغل.

شباب العالم القروي راه ضائع في هاذ الشي كامل، أشنو الحل السيد الوزير؟ أشنو هي الإستراتجية اللي غادي تضمن ليه، الحياة راه كيطلب غير الشغل، لأن عندو ما كاين حتى ضمانات في القطاع غير المهيكل، غير مهيكل لأن علاش حتى واحد ما يعطيه كريدي، حتى واحد ما يعطيه حتى شي ضمانة أنه غادي يدير مستقبل ديالو.

احنا كنتساءلو معكم جميع، عرفنا ماشي المسؤولية ديالكم، ولكن القطاعات كاملة أشنو هي الإستراتجية السيد الوزير اللي أمام هاذ الشباب اليوم حتى هو يولي بحالو بحال الآخر، يكون عندو تكافؤ الفرص مع باقي الشباب؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

كنتفق معك في أغلب المسائل اللي قلت السيدة المستشارة، ولكن القضية ديال التشغيل راه ماشي كاين لها واحد الوصفة سحرية.

أولا، احنا عندنا تفاوتات مجالية، خاصنا نقروها.

والقضية الثانية، القضية ديال التشغيل هو من الاختصاصات الذاتية ديال الجهات في القانون المنظم، وكاين واحد الطرف اللي هو كيمكن يكون اختصاص مشترك ما بين..

واحنا نعمل أولا على مساعدة الجهات باش نقوم بالاختصاص الذاتي، وكنواكبوها أيضا باش دير الجانب المشترك في هذا.

القضية فيها اللي كتقولي، كترتبط بقضية كبيرة اللي هي قضية التفاوتات المجالية، ونموذج النمو اللي احنا كناقشوه، ولكن رغم ذلك كاين واحد الجهد خاص موجه للعالم القروي في إطار هاذ البرنامج اللي كنديرو، وعندنا برنامج ديال التعاون الدولي اللي كتستهدف عدد من المناطق النائية، بحال صفرو، بحال بني ملال دبا، عندنا واحد البرنامج اليوم مع عدد من الأقاليم في الجهة ديال تانسيفت، في إطار التعاون

الدولي.

فإذن كاين واحد العمل، عندنا ما يسمى بالقوافل المتحركة اللي كتمشي (l'ANAPEC) ولات كتمشي عند الناس ماشي كيجيوها، فكاين جهد، لا أقول بأنه غادي يحل المشاكل، ولكن احنا في الطريق الصحيح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، وموضوعه الوكلاء العاملون مع مؤسسة بريد المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اليوم نحاول أن نعرف معكم وضعية من الوضعيات الهشة عندنا في بلدنا بالنسبة لفئة من الوكلاء البريديين، وهاذ الوكلاء السيد الوزير، كيقومو بواحد التقديم ديال الخدمات البريدية بمختلف أنواعها وكيقربوها من المواطنين في المناطق القروية والتجمعات السكنية البعيدة وكيلبيو بهاذ العمل اللي كيقومو به الحاجات اليومية للناس والمؤسسات التجارية وكيجعلو التعاملات البريدية اليومية أسهل وأبسط وأقرب للمواطنين.

ورغم أن هاذ الفئة السيد الوزير، من المستخدمين ومن هاذ الخدمات اللي كيقوم بها إلا أنهم كيعانيو من واحد الحيف، واحد الظلم كبيرين، بالإضافة إلى أن هاذ الفئة مكتوفر لا على تغطية اجتماعية لا في ما يتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية ولا انخراط في نظام التقاعد.

نسائلكم السيد الوزير، بحكم القطاع اللي كتشرفو عليه واللي كيهتم بالقطاع ديال الشغل وبالجانب ديال رفع الحيف على هاذ الفئات.

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها بالطبع مع المؤسسات والقطاعات المعنية لتصحيح هذه الوضعية وتمكين الوكلاء البريديين من التغطية الصحية الإجبارية ومن الانخراط في نظام التقاعد؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال المشكل ديال هاذ الفئة اللي كتكلمو عليها السيد المستشار المحترم، يعني محلول قانونا، لأنهم كيمكن يدخلو في الفئة ديال المستقلين الذين يعملون مستقلين، الوزارة مستعدة باش تدرس الوضعية ديالهم لإيجاد الصيغة الملائمة باش يدخلو يستفدو من التغطية الصحية الموجهة لهذه الفئة والتقاعد وإدراجهم في الفئات التي يغطيها القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذلك القانون 99.15 اللي هو كيهم إحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالتغطية الاجتماعية.

إذا كان الأمر يتعلق بحيف ديال الوضعية ديالهم القانونية، بغيت نقول لك السيد المستشار بأن العلاقة اللي كتربط هذا الناس المعنيين بالمؤسسة ماشي علاقة نظامية تجاهها، لأنه بناء على التعهد والالتزام الموقع بين الطرفين المعنيين بالأمر، فإن لهم وضعية وكيل بالعمولة غير خاضع لمقتضيات النظام الأساسي للمؤسسة.

بريد المغرب فتح أمام هؤلاء المسيرين، مسيري الوكالات المتوفرين على الشروط اللازمة المجال لاجتياز مباراة التوظيف التي ينظمها من حين لآخر، وتمكن العديد منهم من النجاح في هذه المباريات وولوج أسلاك بريد المغرب كأعوان نظاميين.

تبعا لذلك هؤلاء ما كيتعتبروش مستخدمين مرسمين في أسلاك بريد المغرب، وبالتالي لا يسري عليهم النظام الأساسي الخاص بمستخدمي بريد المغرب، ولكن فيما يتعلق بالجانب ديال الحماية الاجتماعية الباب مفتوح لهم إن شاء الله يكونو من الفئات اللي غادي نحاوروها وندخلوها في هذا النظام ديال الحماية الاجتماعية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا لكم السيد الوزير وشكرا على المجهودات اللي كتقومو بها مع مختلف الأطراف المعنية، ولكن هذه الفئة السيد الوزير احنا ما كنشوفوهاش فقط من المنظار القانوني، ما كنشوفوهاش فقط حتى من المنظار النقابي النقابي، رغم أنهم منخرطون في إطار الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وقاموا باعتصامات من أجل الدفاع عن الحقوق ديالهم، إلا أن احنا ما كنظروش لها بهذه النظرة الضيقة ديال الإطار النقابي أو الإطار القانوني.

هاذي واحد الفئة اللي هي هشة، واحد الفئة اللي كتعاني هي ووليداتها وعائلاتها، احنا خاصنا نقلبو جميع كيفاش يمكن لنا نحلو لهم المشاكل ديالهم، هذه الفئة السيد الوزير عددهم حوالي 600 فرد.

ثانيا، الراتب اللي كيتقضاوه حتى باش يقومو بهذا العمل هذا ديال الدخول في الجانب ديال التقاعد كما هو ديال المهنيين، هادو أحسن

واحد فيهم كيتقاضى 600 درهم، والبعض منهم كيوصل حتى ل 325 درهم هذا هو اللي كيتقضاوه من طرف الجهات المعنية بالقطاع ديال البريد.

ثالثا، تيعملو بالتوقيت الإداري الكامل، مما يتعذر معه القيام بأي عمل آخر.

رابعا، لهم مسؤوليات جسيمة لها علاقة بالحوالات وبالأمانات ديال المواطنين.

خامسا، كيخضعو للمحاسبة على المهام المنوطة بهم.

سادسا، الإدارة لحد الآن كترفض أنها تسلمهم أي شهادة من الشواهد التي تثبت هذا العمل ديالهم.

انسداد الأفق من بعد الإغلاق ديال باب الإدماج في الوقت اللي كان هذا الباب هذا مفتوح، وبالتالي السيد الوزير احنا نطلب منكم مع الجهات المعنية، مع القطاعات المسؤولة على هذا المجال أنه يتم واحد النوع من الأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة، هذه مسؤولية في الأعناق ديالنا جميعا، لا برلمانيين ولا حكومة ولا نقابات من أجل إنقاذ هؤلاء من الوضعية الهشة اللي كيعشوها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال الجانب القانوني ما يمكن حتى شي واحد غيديرشي حاجة خارج القانون، ما يمكن يتوجد حل إلا بالقانون هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية فيما يتعلق بالوضعية ديالهم في علاقتهم بالأعمال اللي تيديروها هاد الشي قابل للحوار، انتوما كمركزية نقابية مع الجهة والوزارة الوصية كيمكن نفتحو حوار، يمكن نساعدو احنا في هذا الاتجاه، باش إن شاء الله الإمكانيات كلها اللي ممكنة باش تحسن الوضعية ديالهم لأن ما يمكنش هاد الشي اللي تتقول، إذا كان هذا هو الواقع فعلا ينبغي إعادة النظر في الوضعية ديال هؤلاء، وخا ما عندهمش علاقة نظامية، ولكن لابد الإنسان اللي كيشتغل لابد من واحد الحد أدنى من العيش الكريم واحنا مستعدين باش نتذاكرو مع الجهات المعنية ونفتحو هذا الملف، ما كاين حتى مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير في هذا القطاع، موضوع شركات الأمن الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمين،

تشهد مجموعة من شركات الأمن الخاصة مجموعة من التجاوزات مرتبطة أساسا بحرمان العاملين بأبسط حقوقهم أسوة بباقي الشغيلة، في تناقض تام مع كل المواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

من أجل ذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير المتخذة لحماية العاملين في شركات الأمن الخاصة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

أولا، هاذ الفئة من العاملين تيأطروها 2 ديال القوانين، كاين القانون 27.06 فيما يخص الشروط ديال الممارسة ديال النشاط ديال هاذ الشركات، والسيد الوالي هو اللي تيرخص لهاذ الشركات بممارسة هاذ النشاط، وهو الذي يملك له الصلاحية لكي يسحب الترخيص إذا تبين له أنها لم تحترم شروطها، إذن هذا المستوى الأول، على المستوى الممارسة وعلى مستوى السحب ديال..

الدور ديال الوزارة ديال الشغل تيتم في ضوء المقتضيات ديال مدونة الشغل اللي هي المراقبة والمواكبة، هاذ المراقبة من خلال الزيارات، من خلال إبداء الملاحظات، من خلال التنبيهات، من خلال حتى إحالة المخالفات على النيابة العامة، ولهذا وهنا تينتهي.. أول شيء تيحاول يديروه المفتشين ديال الشغل وهو محاولة دفع الجهات المعنية للمصالحة، تنبيه للشركات للمخالفات.

إذن عندنا 2 ديال الأمور: إما المصالحة إلى ما نجحتش تنحيلو الأمر للقضاء، المخالفات تنبهوهم إلى ما كانش تنحيلو للقضاء، وبالتالي هنا تينتهي المهمة ديال وزارة الشغل كسلطة تنفيذية وتتحمل السلطة القضائية في إطار القانون المنظم، وتتحمل المسؤولية الجهات الأخرى اللي لها صلاحية الترخيص والسحب هي اللي تتحمل المسؤولية، فاحنا تنديرو الشغل ديالنا، وأنا عندي الإحصائيات ديال عدد التنبيهات والملاحظات اللي درنا لهاذ الشركات ويمكن نقدمها لكم في التعقيب أو يدويا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح، غير احنايا الدور ديالكم كوزارة هو المراقبة، مراقبة في إطار تشغيل هاذ اليد العاملة، غير البارح كنا تنعرفو السيد الوزير كانت شركات محدودة، اليوم من هب ودب ولى تيعمل شركات وتيجمع واحد المجموعة ديال الناس وتيتاجر فيها، هاذي هي الحقيقة اللي تيخصنا نقولو، أي الوحيد احنا اولاد الميدان ولاد (terrain) وتنسمعو وتنسولو.

أولا السيد الوزير المحترم، السيد ما عندوشي حتى.. تيخدم بالكونطرا مدة ديال 6 شهور في أي ساعة وفي أي دقيقة صاحب ذيك الشركة يمكن لو يجري عليه، علاش؟ تيحارب البطالة هذاك السيد مادام امشى لـ (sécurité) باش يعس بالليل ويبات في هاذ البرد وكذا لظروف المعيشة، هذا هو السبب اللي خلاه باش تيلتجأ تيمشي لهاذ الشركات، انتوما كحكومة الدور ديالكم أشنو هو؟ هو تشغيل هاذ الناس، هي محاربة البطالة، تتشوفو من هاذ الجانب هذا، كتشوفو هاذ الشركات وكتقولو هاذ الشركة مخدمين لنا الناس مسكتين علينا الصداع الله يعاونو ويدير اللي بغا، راه ماشي الفوضى في هاذ البلاد.

كنعرفو ناس السيد الوزير المحترم، تيخدم 12 ساعة، تيتخلص 8 الساعات علاش ديك الشركة إلى جا يخدم في واحد باب واحد الشركة معينة خاصو يخدم 24 ساعة، 24 ساعة كتعطيه 3 ديال العمال أو 3 ديال الحراس هو تيخدموه 12 ساعة باش يوفر واحد، وما تيعطيهشي حتى الحقوق ديالووالواجبات ديالو، هذا الدور ديالكم انتوما كحكومة، أما الوالي تيرخص، الوالي في إطار الرخصة أعطى رخصة لواحد السيد معين.

ولكن تيبقى الدور ديالكم كتفتيشية ديال الشغل، تفتيشية الشغل تدير الخدمة ديالها، بعض الشركات المهيكلة اللي كل نهار داخلين عليهم المحلات ديالهم يفتشو فيهم، وهذو هما اللي الناس اللي خاصنا نفتشو فيهم، هذو اللي تيديو العرق ديال ذيك المواطن، داك الدرويش اللي تيبات عساس تيبيع ويشري فيه تيربح 4000 درهم وهو تياخذ الصفقة من عند واحد الشركة معينة خاصهم كذا كذا ديال (sécurité) تيجيبها لو، ولكن هو مخلص ب4000 درهم ولا 3000 درهم وتيعطي لذاك العامل 2000 درهم ولا 1800 درهم، ما عندو تأمين، ما عندو تغطية صحية، ما عندو كونجي، ما عندو حتى شي حاجة، وفي الأخير نقولو احنايا الدور ديالنا كنقومو به.

هذا الدور ديالك السيد الوزير، وهذا الدور ديال الوزارة ديالكم وخاصها تحمل المسؤولية ديالها وتقوم بالتفتيش ديال هاذ الناس هاذو وتشوفهم حتى الأثمنة أشنو تيربحو، أحنا مع هاذيك الشركة تربح، ولكن تربح بطريقة ضعيفة ماشي نبيعو ونشريو في البشر، هذا هو الاتجار في البشر الحقيقي ديال بصح.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا ماشي صحيح بأننا احنا تنمشيو نراقبو الشركات الكبيرة وتنخليو هاذ الشركات، العكس احنا عندنا برنامج وطني ديال تفتيش هاذ الشركات أولوية وغنعطيك الإحصائيات ديال عدد الزيارات وعدد الملاحظات اللي درنا، مما يبين أن ذاك الشي اللي قلتو السيد المستشار غير صحيح.

المسالة الثانية، هاذ الشركات أنا قلتها شحال من مرة، قلت للأسف الشديد بعض المرات كاين هاذ الشركات تعيد إحياء ما يسمى ب "السخرة" في حلتها الجديدة.

القضية الثالثة احنا حكومة مسؤولة وملتزمين في إطار المعايير الدولية بما يسمى ب "الشغل اللائق"، احنا ما باغيينش نديرو أي شغل، علاش احنا كنجريو دبا باش نعممو الحماية الاجتماعية حتى بالنسبة للمستقلين اللي ما عندهمش علاقة بالأجرة؟

بطبيعة الحال اليوم بغيت نعطيك واحد المعلومة راه أنا شحال من مرة قلتها، اليوم احنا كنشتغلو باش نغير المرسوم اللي كتحول به الصفقات العمومية على الأقل فيما نملك اللي هو القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والسيد رئيس الحكومة قريبا غادي يصدر واحد الدورية اللي تتكلم على هاذ الشي، وكيفاش خاصها تفوت الصفقات لهاذ الشركات وأمثالها، المسؤولية الاجتماعية تحت طائلة منع مثل هذه الشركات باش ما تبقاش تاخذ صفقات في المستقبل، هذا قريبا غادي يصدر.

وهذا بطبيعة الحال باش هاذ الشركات تحمل مسؤوليتها وباش القطاع الخاص حتى هو يتحمل مسؤوليته، وبطبيعة الحال القطاع الخاص فيه قطاع مسؤول وقطاع اللي للأسف الشديد ما كيتحملش مسؤوليته وكيحاول يغتني على حساب هاذ الفئات المستضعفة للأسف الشديد.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في جدول الأعمال موجه لقطاع النقل، وموضوعه نقل المسافرين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بقطاع نقل المسافرين بكل أنواعه المختلفة، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لمشاكل هذا النقل، وبالأخص شركات النقل وكذلك سيارات الأجرة فيما يتعلق بالطاكسيات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

هو بالفعل انتم تكلمتو في البداية على نقل المسافرين، وتتعرفو أن نقل المسافرين يمكن يكون عبر الطرق وعبر الجو وعبر البحر، لكن لما خصصت وتكلمتي على الطاكسيات فهمت أنكم تتقصدو النقل الطرقي اللي بالفعل تيمثل حوالي واحد 4% من الناتج الداخلي الخام، وبالنسبة للنقل اللي بالحافلات عندنا واحد 35% تقريبا من التنقلات اللي تيتمو، 15% تقريبا بالطاكسيات، واحد 5 و6% في القطارات، وهذا تيعني على أن هاذ القطاع برمته ديال المسافرين الطرقي تيمثل واحد تقريبا واحد 4% ديال الناتج في العموم.

كاين هناك إشكالات حقيقة اللي هي مرتبطة بالقطاع لأنه مزال تيخضع لظهير 1963، لكن في 2013 يناير كان رئيس الحكومة دار واحد الندوة اللي هي مفتوحة وخرج بخلاصات، وبدينا معهم الحوار في 2013 ل 2014 إلى دجنبر 2014، قاب قوسين أو أدنى أننا نوقعو معهم عقد برنامج، ولأسباب يعلمها المهنيون ديال هاذ القطاع لم يوقع عقد البرنامج.

اليوم احنا فاتحين الحوار، والسؤال ديالكم جا فالوقت ديالو بالضبط لأن يوم 9 فبراير يوم السبت ما بعد هاذ السبت هذا غادي نعرضو عليهم التصور ديالنا ديال الوزارة من جديد، بتعديلات اللي تتركز أساسا على الحفاظ على المكتسبات مع تأهيل المقاولة، تأهيل القطاع، مزيد من الحقوق للعاملين في القطاع، بالإضافة إلى تعميم التغطية الاجتماعية على جميع الفاعلين، وهذه الطريقة التشاركية من خلال اليوم الدراسي ديال السبت 9 فبراير المقبل غادي نخرجو إن شاء الله رب العالمين، غادي نخرجو بصيغة توافقية باش هذا العقد البرنامج الجديد يعطي نفس جديد ويعطي الدفعة الرئيسية والضرورية لهذا القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

جوابك في محله ولكن السيد الوزير أولا توحيد شركات النقل، أشنو هو السيد الوزير توحيدهم؟ كاين بعض الشركات اللي هي الفرق بيناتهم 200 درهم، وحدة تمشي 160 درهم والثانية تمشي ب 200 درهم، هذا خاص السيد الوزير توحيد الشركات.

نقطة ثانية السيد الوزير، فيما يتعلق بطاكسيات الأجرة، طاكسيات الأجرة السيد الوزير لا يخفى على الجميع طاكسي حمرة ترفد السيد الوزير بالعكس تقول فين غادية يقول لك أنت فين غادي؟ وإذا ما مشيت في الاتجاه ديالو ما يرفدك، واش كاين شي تصور بحال هذا السيد الوزير؟

الثانية ومالي يرفد شخص ويرفد شخص ثاني ويبقى العداد يحسب على الأول ويحسب على الثاني ويحسب على الثالث.

ثانيا السيد الوزير واش كاين شي تدابير؟ واش كاين خطة يديروها السيد الوزير باش يعني يكون واحد الاحترام متبادل؟ طاكسي ركب فيه شخص في سائر الدول، السيد الوزير، شي حاجة اللي نشوفوها بالأخص في الدار البيضاء الكبرى اللي هي الحمد لله مدينة كبيرة واقتصادية واجتماعية، ولكن هي الوحيدة اللي مازالت في العالم اللي يشوف طاكسي يرفد 3 الناس 4 الناس واحد، وملي يعودو 3 السيد الوزير ما يوقف لهم كاع، نهائيا إذا ما شاف واحد وحدو ما يرفدو.

ثانيا السيد الوزير، واش ترضى بأحد من العائلة ديالك يوقف ويرجع يركب في عائلة شي حد ما مقبولاش السيد الوزير، هذه السيد الوزير خاصكم تشوفو فيها أمور اللي هي جادة وفادة باش يكون الحل شامل فيما يتعلق بهذه النقطة هذه، وتوحيد الأثمان ديال بالأخص الشركات ديال شركات النقل، كيف أشرت لها قبيلة راه كاين شركة ما بين 160 درهم ل 200 درهم، راه لا يعقل السيد الوزير هاد الأثمان اللي هي تكون كاينة، وبالأخص طاكسيات الأجرة السيد الوزير خاص تاخذو لها جميع التدابير.

وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد المستشار.

هو أنا كان بودي لأن أتقاسم معك جزءا مما تفضلت به في مجال الطاكسيات، لكن هذا القطاع كما تعلم هو قطاع تابع للداخلية.

كنت أود أن أجيب لكن ما يمكن ندخل في الاختصاص ديال قطاع آخر، وبالتالي الشق اللي هو مرتبط بالسؤال ديالكم اللي هو عندو علاقة ربما بتوحيد الشركات ولا توحيد الأسعار هو النظام ديال نقل المسافرين أساسا عبر الحافلات يخضع للمنظومة ديال الأسعار اللي هي من الأسعار المحددة، وأواخر التسعينيات 97 آخر ما استجد هو أن الحكومة كانت دارت المقرر اللي مرتبط بالأسعار، بمعنى أنه من 1997 والأسعار هي اللي مازال محددة تتخرج من وزارة الشؤون العامة والحكامة اللي تتعطينا الإذن، ومن بعد الوزارة هي اللي تحدد.

كاين اليوم بعض الاجتهادات اللي هي مرتبطة بالمستوى ديال الخدمة وبالجودة ديال الخدمة، كاينة 3 ديال الشركات بالأساس رفعت من مستوى ديال الجودة ديال الحافلات المقدمة، بمعنى ما عندهاش 54 بلاصة ولا 50، وإنما يا إما هبطاتهم ل 40 كرسي ولا ل 30 كرسي مع الخدمة ديال (WIFI) مع الخدمة تتقدم لك مشروبات إلخ هادو دارو (tarif) جديد، على أساس أنه المنظومة احنا اللي اعطيناهم عوض ما يدي 54 غادي يدي 40، إذن قسمنا ذاك الثمن اللي تيدي 54 على 40، كان واحد الارتفاع اللي مرتبط شوية بواحد 20% بـ 15%، لكن هذه المنظومة ديال الأسعار تخضع للآخر، واحنا غادي نحاولو في هاذ اليوم الدراسي أننا عاود نشوفو هذه المنظومة ديال الأسعار ونراجعوها إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، كما أشكر السيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 204

التاريخ: الثلاثاء 29 جمادى الأولى 1440هـ (5 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 فبراير 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 37 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 18 سؤال؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 16 جواب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية ببرمجة السؤال الفريد الموجه إليه في بداية الجلسة، لارتباطه بنشاط حكومي طارئ.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد، بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة، تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه توفير فضاءات استقبال مناسبة بالإدارات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر توفير فضاءات الاستقبال المناسبة على صعيد الإدارات والمؤسسات العمومية شرطا أساسيا لإقرار الحد الأدنى من مستلزمات تحديث المرفق العمومي وتحسين ظروف استقبال المرتفقين.

اعتبارا لهذه الأهمية، وبناء على ما ورد في البرنامج الحكومي بهذا الخصوص، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذونها لتطوير وتحديث هذه الفضاءات لتحسين ظروف الاستقبال؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال اللي تفضلتو به السيد المستشار المحترم يكشف عن مظهر من مظاهر ضعف الخدمات الإدارية، والتشخيص اللي قامت به الوزارة هو تشخيص يميز في الأوضاع ديال الإدارة المغربية بين المكاتب الخلفية اللي فيها اختلالات وما بين المكاتب الأمامية، غالبا ما نخلط احنا ما بين أو ما يسمى بالإدارة "الشباك front Office"، فهاذ المكاتب الأمامية المنتشرة على التراب الوطني فيها اختلالات كبرى، خصوصا وهي المجال ديال الاحتكاك بالمرتفق أو بالمواطن.

باش نلخص لك الإختلالات، لا توجد في المغرب أية منظومة استقبالية موحدة منسجمة ولائقة بكرامة المرتفق، لا في الولوج ولا في التوجيه ولا في الإرشاد ولا في تقديم الخدمة، يعني اللائقة بالمواطنين.

فأمام هاذ التشخيص هذا وضعنا واحد البرنامج سميناه "البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال" بتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبدينا بمواقع (pilote)، مواقع تجريبية، نجحنا الموقع الأول وهو الملحقة الإدارية السادسة "الرجاء في الله" في حي يعقوب المنصور بالتنسيق مع وزارة الداخلية يمكن لكم تمشيو تزوره وتشوفوه، والموقع الثاني وهو القنصلية ديال المملكة المغربية بالجزيرة الخضراء، وراه انطلق وغادي نزوره مؤخرا.

الموقع الثالث: هو مستشفى مولاي عبد الله في الجديدة.

والموقع الرابع: هو مركز ديال تسجيل السيارات في الرباط، وهناك موقع آخر كنشتغلو عليه مع المندوب العام ديال إدارات السجون وإعادة الإدماج، ويتعلق بإعادة تهيئة فضاء استقبال الأسر ديال النزلاء ديال المؤسسة السجنية ديال عين السبع.

إذن هاذو واحد العدد ديال التجارب اللي كلها بلورنا من خلالها واحد الإطار مرجعي، كيف يمكن تهيئ.. حتى من المكان ديال إيداع السيارات، لأن واحد كيمشي يقضي خدمة في خمسة دقائق كيبقى يدور بالسيارة ساعتين فاش يقضيها، إذا الولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة والإرشاد واحد العدد ديال المعدات والتجهيزات التكنولوجية والسبورة إلكترونية للإرشاد وعرض الوثائق إلى غير ذلك.

هاذو خمسة، ولكن الوزارة ميمكنش .. هاذ الخمسة على الآلاف الوحدات ديال الاستقبال في المملكة المغربية، إذن احنا غادي نمشيو لواحد التصور اللي غادي تكون عندنا منظومة عصرية، حديثة لائقة بكرامة ديال المواطنين، وآنذاك غادي نشوفو الطريقة ديال التعميم ديالها في المرحلة المقبلة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير.

وقفتو من خلال التشريح ديالكم على الواقع ديال إستقبال المرتفقين للإدارة، وعن الصعوبات اللي كيعانيو منها، وضعتو مجموعة من الخطط والبرامج لتحسين هاذ الاستقبال، أنا فقط نذكركم السيد الوزير، بالمرسوم 2.05.1484 المتعلق بصندوق تحديث الإدارة العمومية، ومشروع المرسوم 2.17.444 هذا كذلك مرتبط بالاستقبال، درتو مجموعة من الخطط والبرامج، وكذلك الدليل والإطار المرجعي هذه كلها ترسانة من القوانين ومن الآليات والإجراءات، ولكن واقعها على الإدارة لحد الساعة لازال ضعيفا.

وكيف ما قلت راه المرتفق لما كيجي للإدارة أول حاجة كيستقبل هو الفضاء الخارجي اللي منو موقف ديال السيارات، موقف ديال السيارات مكاينش، أنت السيد الوزير ذكرتها، كذلك اللوحات ديال التشوير ضعيفة، في الفضاء الداخلي كتلقى حتى الناس مكيلقوش فين يجلسو، المرافق الصحية مكاينش، كتلقى حتى ذاك الشخص المكلف بالاستقبال، الهندام ديالو، الطريقة ديالو باش كيستقبل المرتفق، اللغة باش كيتكلم معاه، والاستقبال يعتبر واحد النقطة الأولى اللي كيتصل بها المرتفق بالإدارة، ومن خلاله كياخد واحد الانطباع على الإدارة.

السيد الوزير، درتو هاذ التشخيص، واقفين على الأعطاب والأضرار اللي كاين في الإدارة، احنا كنتمنو أن.. و درتو هاذ التجارب (pilote) كما قلتي السيد الوزير.

ولكن بغينا هاذ الشي يتعمم، يكفي أن المواطن نحترم المرتفق، نحترم الإنسانية ديالو، ونستقبلوه بواحد الاستقبال جيد، مايفتنيش نوه بهاذ الدورية ديال الحكومة عن طريق رئيس الحكومة وزير الداخلية اللي سفطها للإدارات اللي كتكلف بالإدارات باش تحدد واحد الموظف خاص باستقبال الشكايات والردود عليها.

هذا كذلك مجهود يشكر لكم ومن خلالكم للحكومة، ولكن بغينا فعلا السيد الوزير، أن هاذ فضاءات الاستقبال فعلا كتعكس التطور واحترام المرتفقين.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا على هذا التعقيب السيد المستشار المحترم.

من قلت غياب منظومة منسجمة ولائقة وعصرية للاستقبال، لأن هذا مجال دالاحتكاك ويمكن يتحول إلى مجال لاستفزاز مشاعر المواطنين، واحنا في غنى على شي استفزاز يكون في الاستقبال، لذلك فهاذ المسألة عندها حيوية بالغة، لأن المواطن راه تيعاني وما كاين لاش يمشي مكرها يخرج واحد الورقة عاود تضاعف المعاناة ديالو.

أكثر من ذلك، احنا ما عندناش حتى شي آلية إلزامية لبناء منشأة الاستقبال واش خاصها تكون شقة سكنية أو لا خاصها تكون فيلا ولا كراج، هاذ الشي خاص يكون فيه تشريع ومساطر ونصوص قانونية للإلزام والتعميم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك، وموضوعه التضامن المائي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول مآل مشروع تحويل المياه بين الجهات وداخلها، أي بين الأقاليم في إطار التضامن المائي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال السيد المستشار، بالإضافة للأهمية ديال السؤال اللي تفضلتو به، أكيد السادة المستشارين تيعرفو واحد العدد ديال الكلمات المفتاحية ديال هاذ الموضوع ديال الموارد المائية.

أولا نحن أمام محدودية الموارد، المغرب دخل في واحد المرحلة هي مرحلة صعيبة، تتميز بعدم انتظام التساقطات والضعف ديالها، وبطبيعة الحال احنا اللي عندنا مهم هو أننا مستمرين في السياسة ديالنا المائية، اللي تتبنى على التحكم في الطلب على الماء والتثمين ديالو وتدبير وتنمية العرض المائي والمحافظة على الموارد المائية، خاصة الجوفية، وبطبيعة الحال التأقلم مع التغيرات المناخية.

وفي هذا الإطار هناك واحد المشروع اللي يدرس منذ بضع سنوات اللي تيتعلق بتحويل واحد الفائض مائي، تنركز على قضية فائض مائي، بمعنى أنه ماء غير مستغل وتيضيع، اللي تيتقدر في الحد الأدنى بحوالي 800 مليون متر مكعب، اللي غادي نهبطوه بطبيعة الحال من الأحواض ديال الشمال إلى الأحواض ديال الجنوب، خاصة الأحواض اللي تتعرف واحد الري كبير بحال دكالة والنواحي الساحلية والمناطق كلها اللي محتاجة الماء.

بالنسبة لما وصلنا إليه الآن هو أن الدراسات التمهيدية للمشروع ودراسات التأثير على البيئة انتهت تقريبا، عندنا واحد التصور والآن تنشتغلو بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، باش هاذ الموضوع هذا نلقاو ليه بطبيعة الحال الموازنة ديالو والإجراءات التنفيذية ديالو، علما بأن كانت توقعت واحد الاتفاقية مبدئية أمام جلالة الملك، الله ينصرو، والرئيس الصيني حول هاذ الموضوع، وبطبيعة الحال هذا واحد الموضوع اللي احنا تنشتغلو فيه، والراجح أنه ملي غتوفر التركيبة المالية سننجزه بإذن الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب القيم.

وفي إطار التفاعل مع جوابكم ومع توضيحاتكم الهامة جدا، نود في الفريق الحركي التطرق إلى بعض الملاحظات والاقتراحات، قد نلخصها في ما يلي:

- أولا، نسجل إشادتنا وتنويهنا بالسياسة المائية التي نهجها المغرب منذ الاستقلال، إذ حققت سياسة الاستثمار في تعبئة المياه السطحية عن طريق السدود إنجازات هامة، كما نسجل أيضا باعتزاز استمرار المغرب في بلورة سياسات عمومية واستراتيجيات مائية رائدة في العقد الأخير، خصوصا الإستراتيجية الوطنية للماء 2009 والمخطط الوطني للماء 2030، إضافة إلى حق المواطنين والمواطنات في الحصول على الماء المكفول في الفصل 31 من الدستور.

- ثانيا، إن قانون الماء رقم 36.15 الصادر سنة 2015، جاء ليضمن تحقيق أحد أهم أهدافه، ألا وهو التدبير المندمج واللامركزي لموارد المياه وترسيخ التضامن المجالي المائي، خصوصا بين الجهات.

لكن السيد الوزير المحترم، بعد مرور ما يقارب 4 سنوات على صدور هذا القانون، الذي نعتبره في غاية الأهمية، نسجل تأخرا في تنزيل مبدأ التضامن على أرض الواقع، وهنا نستحضر أزمة العطش التي تمخضت عنها سلسلة احتجاجات بعدة أقاليم. ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى إيلاء الأولوية في سياستها المائية للجهات والمناطق التي تعاني استنزاف فرشتها المائية وتعرف جفافا بنيويا؛

- ثالثا، إن الماء كمادة حيوية وكأهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصرا أساسيا للاستقرار الاجتماعي، يحتاج إلى حكامة مؤسساتية ناجعة، إذ نسجل صعوبة تنفيذ براج الحكامة المائية كنتيجة حتمية لتجزيء المسؤوليات وتعدد المتدخلين وضعف تخصص الفاعلين المحليين.

فالقطاع المائي يتسم بتداخل اختصاصات مجموعة من القطاعات: التجهيز، الفلاحة، المياه والغابات، إلى جانب مؤسسات عمومية، وفي هذا الإطار نقترح في الفريق الحركي العمل على خلق الالتقائية في التخطيط والاندماج في الاستغلال ضمانا للحكامة المائية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

المقتضيات التنظيمية ديال القانون بطبيعة الحال، نحن بصدد تنزيلها على مستوى الحكامة السيد المستشار تيعرف أن كاينة لجنة بين وزارية تيترأسها السيد رئيس الحكومة.

هاذ القضية ديال التضامن ما بين الجهات هي استثمارات ضخمة، هاذ الاستثمار اللي تنتكلمو عليه استثمار في الحد ألأدنى غادي يكون ما بين 25 حتى 30 مليار ديال الدرهم، وهذا بطبيعة الحال تيستلزم دراسة راه احنا تنشتغلو عليها، لكن أنا كنت واضح قلت التركيبة المالية ديال هاذ المشروع هذا نحن بصدد الاشتغال عليها، لأن بطبيعة الحال هاذ التركيبة المالية خاصها تكون التركيبة أكثر ترشيدا واللي بطبيعة الحال غيكون عندها واحد العائد سوسيو إقتصادي، ولكن أكدت على واحد المسألة ومازال تنأكد راه احنا تنتكلمو على التحويل ديال الفائض غير المتحكم فيه ماشي الماء اللي أصلا يستعمل في حوض اللوكوس ولا في الحوض ديال سبو، هذا الماء اللي غيضيع اللي بطبيعة الحال يمكن لو يتستغل في مناطق أخرى، ولكن التحويل ديالو خاصو يخضع لواحد المنطق مرشد باش ما يوليش الكلفة ديالو أكثر بطبيعة الحال أكثر من الكلفة اللي هي موجودة حاليا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نرحب بالتلاميذ والتلميذات من معهد الصباح بالرباط مدرسة Victor Hugo بمراكش وشبيبة حزب التجمع الوطني للأحرار بالعرائش.

السؤال الثاني، موضوعه مآل مشروع ربط مدينتي فاس وطنجة بالطريق السيار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مدينة فاس وطنجة من المدن الكبرى، حيث أصبح من الضروري ربطهما بالطريق السيار عبر مدينتي مكناس ومولاي بوسلهام على مسافة طولها لا يتجاوز 150 كيلو متر، بالنظر لحجم الحركة الكثيفة للعربات التي يعرفها هذا المقطع الطرقي.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل هذا المشروع الهام الذي سيعزز البنية الوطنية الطرقية للطرق السيارة ويخفف العبء على عدد كبير من المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الموضوع أنا استقبلت فيه واحد العدد ديال المنتخبين وأطلعتهم على مجموعة من الأمور اللي تتعلق به يعني غنية عن البيان أننا تنتكلمو على واحد الربط اللي هو مهم بين جهتين اقتصاديتين وعمرانيتين مهمتين، اللي تدار لحد الآن هو الإخوان تيعرفو أن كانت عندنا واحد الدراسة أولية، دراسة تعريفية اللي حددنا فيها واحد العدد ديال المسارات، كانو عندنا تقريبا واحد 9 ديال المسارات الآن تقريبا اختير مسار فيهم، اللي فيه غادي يكون حوالي 260 كلم، واللي غادي تكون الكلفة الإجمالية ديالو حولي 14.8 المليار ديال الدرهم، 13.5 ديال المليار كلفة البناء، و1.3 مليار ديال الدرهم الكلفة التقديرية لاقتناء العقارات، لأن غادي تكون طريق سيار جديد، وبطبيعة الحال هذا غادي ينطلق من الشرق ديال مدينة مكناس على مستوى الطريق السيار الرابط بين الرباط ووجدة ويوصل لمدينة طنجة على مستوى الطريق السيار الرابط بين طنجة وميناء طنجة المتوسط، وغادي يمر بسيدي قاسم وزان والقصر الكبير.

هذا مشروع مستقبلي غير مدرج الآن يعني في البرنامج ديالنا، لكن بطبيعة الحال نحن منفتحون على إنجازه في إطار الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، واحنا بطبيعة الحال واحد العدد ديال الشركات أبدت اهتمامها أعطيناها المعطيات التقنية حول الموضوع ونحن نتابعه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

الكل على علم بأهمية الطرق السيارة السيد الوزير في بلدنا والدور الذي تلعبه في ربط جهات المملكة باعتباره أحد المشاريع الإستراتيجية، ولله الحمد بلادنا استكملت كافة المشاريع المبرمجة، ولكن يبدو من خلال جوابكم السيد الوزير أنكم مقبلون على مشاريع أخرى في هذا الإطار لربط الجهات الوسطى بالبنيات اللوجيستيكية وبالموانئ الكبرى المغربية.

وحتى تستفيد باقي جهات المملكة من هذا التوجه جاء مطلب الطريق السيار فاس طنجة والذي نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر مشروع إنجاز هذا الطريق بين جهة فاس مكناس وجهة طنجة تطوان الحسيمة وخصوصا الميناء المتوسطي أصبح ضروريا لما له من انعكاسات اجتماعية واقتصادية كبيرة، سواء تعلق الأمر بتثمين الثروات الفلاحية والصناعية التي تزخر بها منطقتي فاس ومكناس، وكذلك تخفيض الكلفة على صادرات المنطقة عبر الميناء المتوسطي، وفي نفس الوقت فك العزلة عن أقاليم وزان فاس وشفشاون وخلق طريق سيار بين الشمال، من الشمال إلى الجنوب عبر الوسط، وعدم التركيز فقط على الطريق الساحلي وذلك في إطار العدالة المجالية.

وكان هذا المشروع السيد الوزير من المطالب الملحة التي طالبت بها ساكنة جهة فاس مكناس خلال الزيارات الميدانية التي قام بها فريقا الحزب بالبرلمان حيث كان مطلب جل المنتخبين وكل الفاعلين الاقتصاديين هو إنجاز هذا المشروع حتى تستفيد هذه الجهة من حقها في الاستثمار ويجعلها قريبة من ميناء طنجة المتوسطي، حيث سيتم تقليص المسافة والوقت في حركة المبادلات التجارية دون أن نغفل أثر هذا المشروع على الساكنة كذلك، خاصة في مدن سيدي قاسم وبلقصيري وسوق الأربعاء الغرب الذي يعتبر شبابها وشاباتها من أهم المستخدمين بالشركات ومعامل المنطقة الصناعية.

السيد الوزير، كان فكرة المشروع تم تحديد بعض معالمها في وقت سابق، حيث سيربط الطريق السيار فاس-تطوان عبر وزان على طول 252 كيلو متر، وهو المشروع الذي من شأنه أن يقلص–كما قلت–مدة السفر من 4 ساعات إلى ساعتين.

وحسب علمنا فإن الوزارة كانت قد تعهدت بتخصيص 376 مليون درهم من أجل إنجازها على أن يخصص باقي الفاعلين في إطار الشراكة باقي كلفة المشروع.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو السيد المستشار الأهمية ديالو ما تنتكلموش عليها راه احنا تنتكلمو تقريبا على 15 مليار ديال الدرهم، هاذ 15 مليار ديال الدرهم بطبيعة الحال–كما قلت–فالبرنامج الآن ديالنا ما واجداش، لكن احنا منفتحين على شراكة ما بين القطاعين العام والخاص في هذا الموضوع.

لكن أنا اللي بغيت نقول وهاذي فرصة باش نذكر بأننا غادي نربطو الجهة ديال فاس–مكناس–كما قلت–اللي هي جهة اقتصادية وعمرانية مهمة مستقبلا يعني في غضون 4 سنوات المقبلة بالميناء ديال الناظور، والناظور غرب المتوسط في الحجم ديالو لما غيسالي غيكون أكبر من طنجة المتوسط.

الآن عندنا الطريق السيار حتى لوجدة، احنا غنمشيو من مسون غنمشيو مباشرة للناظور ومن فاس تقريبا حتى للناظور عندنا حوالي 250 كيلو متر، وأنا سبق لي قلت بأن مسون-الناظور اللي غادي تكلفنا حوالي 5 مليار درهم هاذي برمجت وغتنطلق إن شاء الله انطلاقا من هاذ السنة، غالبا في نهاية السنة غنكونو سالينا الدراسات، غنبداو الشطر الأول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه غياب الطريق السريع الرابط بين فاس والحسيمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

سؤالي السيد الوزير حول غياب الطريق السريع الرابط بين فاس والحسيمة، وكذلك الطريق الرابط بين تزنيت إلى الأقاليم الجنوبية.

ما هي السيد الوزير التدابير والإجراءات التي ستتخذونها فيما يتعلق بهذه المشاريع الكبرى السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

غنبدا بالشق الثاني السيد المستشار لأن ما داخلش في السؤال، نجاوبك عليه مباشرة.

هذا ديال تزنيت–الداخلة، تزنيت–كلميم، هذا انطلقت فيه الأشغال، كان عندنا فيه إشكالات، لكن الحمد لله هذه الإشكالات حلت وهذا غادي يكون واحد الطريق سريع جديد (Cite Propre) يعني جديد واللي غنديروه بمواصفات اللي غتسمح لنا في المستقبل إن شاء الله أننا نحولوه لطريق سيار.

فيما يتعلق بالسؤال، صحيح كاين ما بين فاس والحسيمة عندنا جوج ديال المحاور، إما المحور اللي تيمشي عبر الطريق السيار وتيوصل تيخرج من تازة تيمشي على الطريق الجهوية رقم 505 وتيدوز من الطريق الوطنية، وأنتم متبعين بأن هاذيك التثنية ديال تازة- الحسيمة راه احنا الآن تقريبا وصلنا فيه 92% من الأشغال واللي غادي تكمل تقريبا بواحد 4 مليار ديال الدرهم من بعد ما كانت الكلفة التقديرية ديالها في البداية 2.5 مليار درهم.

وكاين المحور الثاني عبر الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة ما بين فاس وتاونات على طول 73 كلم، والتي سئلت فيها مرارا، واللي الآن تقريبا التركيبة المالية عليها اتفاق، واللي غادي تساهم فيها وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء تقريبا ب 750 مليون ديال الدرهم، أي حوالي 50%.

ودبا الآن احنا خدامين على أشغال توسيع الطريق الجهوية رقم 509 اللي غتربط ما بين إساكن وتاونات على طول 52.8 كلم، الشطر الأول فيه 20 كلم وفيه بناء منشأتين، غيكلفنا 880 مليون ديال الدرهم.

الشطر الثاني فيه 15.3 كلم وإعادة بناء منشأة فنية، هذا تيكلفنا 110 المليون ديال الدرهم. والشطر الثالث على طول 17.5 كلم مع إعادة بناء منشأتين فنيتين بكلفة إجمالية قدرها 102 المليون ديال الدرهم، يعني غادي يكون عندنا، إن شاء الله، 2 محاور اللي غادي يكون مستوى الخدمة فيهم مستوى جيد إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

في الحقيقة السيد الوزير أحنا تنشاطروك الاهتمام ديال الحكومة بهاذ المناطق وتنشجعو المبادرات الطيبة، اللي الآن تتفكر باش تربط مختلف الأقاليم بالعواصم الجهوية ديال كل جهة.

غير أننا لازلنا ننتظر والكل متعطش إلى رؤية الخط الرابط ما بين تازة والحسيمة، طريق سريع، هاد الطريق تعطلت كثيرا، ولحد الساعة تنسمعو تنخافو غير نموتو أودي السيد الوزير وما ندوزوش بطوموبيلتنا بسلام من تازة للحسيمة، واحنا غير دعيو معنا لأن هاذ الطريق راها، كنا تنسمعو راه جاهزة، جاهزة وإلى جينا نشوفو كذلك ما بين تاونات والحسيمة كذلك، تاونات الحسيمة راه الآن كاين مناظر ممتازة، خاصنا غير فك ذيك العزلة، إلى هبطنا على الخلالفة باش نطلعو لإيساكن، من خلالفة نخرجو لتارجيست راها ساهلة. والآن تاونات–تازة إلى بغينا ندوزو من تاونات لتازة كيغادي نديرو نرجعو لفاس عاد ندورو، وهاذيك الطريق ديال تاونات–الحسيمة راه عبر كتامة راه صعيبة.

الله يجازيكم بخير احنا تنأيدو وتندعمو العمل ديالكم، ولكن خاص يكون واحد الإنصاف للمناطق المنسية واللي تنسميوها "عالم آخر"، وما بغيت نقول "العالم غير النافع"، الله يجازيكم بخير احنايا هاذ التوزيع وهاذ العمل تيخصو يكون عندو أولوية، ما يمكنش نهمشو تاونات- تازة ونبقاو نديوها غير في بعض الأقاليم، مزيان، عطيونا حقنا، تنخلصو (TVA) واحنا كلنا خاصنا المغرب كلو يكون، إن شاء الله، منور ويكون سهل المرور وسهل الولوج لأي منطقة كانت، سيما وهاذ المنطقة تتمتع بواحد المناظر جغرافية طبيعية نادرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

غير اطمئن، إن شاء الله، ستمر فيها بعربتك.

هنا أنا بغيت غير نقول واحد القضية، راه ما عمري ملي توليت هاذ الوزارة قلت بأنها أنجزت، بالعكس أول تصريح ديالي في الموضوع قلت بأننا نحن بصدد إنهائها، وقلت أن هذه الطريق عندما انطلقت لم تكن الدراسات فيها، وأنت سيد العارفين، تتعرف أن هاذيك المنطقة من الناحية الجيولوجية والطبوغرافية صعبة جدا، هاذ الشي علاش انتقلنا من 2.5 المليار ديال التقديرات الأولية إلى 4 المليار ديال الدرهم، ولكن غادي تكون طريق مزيانة، إن شاء الله، غيكون فيها واحد المنشأة فنية فيها 220 متر تليق بهذه المنطقة.

بالنسبة للطريق الثانية، صحيح راه تيمكن من الخلالفة نمشيو

لتارجيست، لكن هذي ديال للخلالفة- كتامة- إيساكن مهمة جدا وهاذ الشي علاش تنصلحوها، راه أنا تكلمت الآن راه الأرقام اللي اعطيت السيد الرئيس راه فيها 88 مليون درهم في الشطر و110 و102 تقريبا احنا تنتكلمو على أكثر من 300 مليون ديال الدرهم، واحنا عندنا الغرض أن هاذي ديال خلالفة إيساكن، لأن من بعد غادي تلاقى مع الطريق الوطنية رقم 2 والطريق الوطنية رقم 2 غتأدي لآيت قامرة- الحسيمة، هاذي عندنا الغرض لأنها لأن غادي تصلح وغادي تفك فيها العزلة على واحد العدد ديال المناطق.

بطبيعة الحال غتبقى طريق أخرى رقم 8.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه القطار الفائق السرعة "البراق". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

الغاية من طرحنا هذا السؤال حول تقييم النتائج الأولية لانطلاق القطار الخارق السرعة الذي نعتبره مفخرة لبلادنا، إذ بوأها على الريادة على الصعيد الإفريقي، أقول حيث بات طرح هذا السؤال على الرغم من مرور فترة وجيزة، ولأجله نود منكم تنوير الرأي العام الوطني بالنتائج الأولية لتقييم هذه الانطلاقة، ولاسيما ما يتعلق بالإجراءات الوقائية لضمان سلامة القطار والمسافرين وكل المستعملين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا كذلك أؤكد على ما تفضلتم به أنه مشروع يعتبر مفخرة لبلادنا، والأجمل فيه هو أنه مفتوح لكل الفئات ديال المجتمع، لأن واحد الوقت كان التخوف عنداك يكون هاذ القطار البراق أو (TGV) حكر على واحد الفئة من المجتمع. الحمد لله الآن الناس اللي تيسافرو فيه يجدون أن كل فئات المجتمع حتى في الدرجة الأولى مفتوحة للجميع، وهذا بطبيعة الحال جا لأن سياسة ديال التذاكر أو السياسة التجارية عكس ما هو موجود في دول أوروبا ودول غيرها، كانت فعلا موجهة لكل فئات المجتمع.

عود على بدء، هاذ السؤال اللي طرحتي نعطيك بعض الأرقام:

عدد المسافرين عبر القطار خلال شهر دجنبر 2018 وصل ما يقارب 168 ألف مسافر، وارتفع هاذ العدد لفوق 200000 مسافر خلال شهر يناير 2019، أي بزيادة ديال 19% ما بين دجنبر ويناير.

ورافق هذا التطور في عدد المسافرين تحسن نسبة الملء اللي كانت 40% فاش بدا وارتفعت إلى أكثر من 67%، وبطبيعة الحال هذا خذا بعين الاعتبار لأن كاين واحد الجودة ديال الخدمات اللي ساعدت أن البراق حصل على هاذ النتيجة هذه، وهي الخدمة اللي الآن نوسعها، بدينا بالأطلس اللي تيدير مراكش- الدارالبيضاء- فاس، واللي مستقبلا إن شاء الله ملي غنجيبو عربات جديدة وقاطرات جديدة غادي توسع هاذ النمط ديال الخدمة ديال الاستقبال وغيره غتوسع طبيعة الحال لخطوط أخرى إن شاء الله تعالى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير المحترم.

شكرا على هاذ المعطيات وعلى هاذ الأرقام المهمة، وهذا تشجيع لهاذ المشروع الكبير اللي هو مهم.

فقط، السيد الوزير، غير بغينكم باش تنورو الرأي العام حول السلامة والأمن والجودة باش يطمأنو المواطنات والمواطنين اللي تيستعملو هاذ القطار، وهذا مشروع نبارك له جميعا ونتمناو التوفيق إن شاء الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أولا، بطبيعة الحال كاينة واحد المنظومة ديال الأمن والسلامة للقطارات كلها، لكن فيما يتعلق بالبراق هاذ المنظومة ديال السلامة أعلى، لأنه ما بين طنجة والقنيطرة تيوصل ل 319، 320 كيلو متر في الساعة.

بطبيعة الحال نعطيك غيربعض المؤشرات، قبل ما تنطلق القطارات اللي تتحمل المسافرين تيكون قطار آخر اللي تيتأكد من الطريق، وكاين دوريات ليلية تراقب هذا الخط هذا، لأن هذه الثقافة بطبيعة الحال ديال الخطوط الفائقة السرعة عاد دخلت لبلادنا. كاين اللي تيكون عندو بطبيعة الحال عدم علم، يمكن يرتكب بعض الأخطاء، وكاين اللي يمكن يكون بطبيعة الحال بسوء نية، فهاذ الشي علاش تتكون دوريات ليلية تتكون المراقبة، في هذيك الحادثة المعزولة تتبين أنه بطبيعة الحال كاين واحد المراقبة، لأن ملي تتوصل هذا المستوى ديال السرعة ما تيمكنش بطبيعة الحال ما تكونش السلامة في أعلى مستوياتها، وإن شاء الله في المستقبل غيتوسع الخط غيهبط من القنيطرة للرباط ومن الرباط للدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اعتبارا لأهمية التضامن المجالي في توزيع الموارد المائية، نسائلكم السيد الوزير حول التدابير المعتمدة لتحقيق توزيع متضامن للموارد المائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا للفريق.

بطبيعة الحال هذا الموضوع تيندرج–كما قلت سابقا–في إطار الإستراتيجية المائية اللي عندنا في بلادنا واللي عندها بطبيعة الحال تاريخ، بالإضافة لهذه المسألة اللي أشرت لها مرارا ديال المحدودية ديال الموارد المائية، وتنأكد على "المحدودية ديال الموارد المائية"، لأن المغرب الآن تيعاني من القضية ديال التغيرات المناخية واللي غادي تزيد تتصاعد في السنوات المقبلة، واللي غيبقى عندنا الآن الأحواض اللي هي أحواض جيدة من ناحية التساقطات، خاصة أحواض الشمال وأحواض اللي هي ضعيفة واللي هي الأحواض ديال الجنوب.

فيما يتعلق بضمان الأمن المائي والتضامن ما بين الجهات، التصور اللي عندنا ل 50 سنة المقبلة تيرتكز على تدبير ما هو موجود، إذن غادي نستمرو في السياسة ديال السدود الكبرى والصغرى والتلية وهاذ الشي علاش في البرنامج اللي طلبو جلالة الملك الله ينصرو غادي نركزو بزاف على السدود التلية، لأن السدود التلية غتحل واحد العدد ديال الإشكاليات، فعندنا واحد العدد ديال السدود اللي أنجزناها اللي هي تقريبا 144 سد كبيروغادي نستمرو في السنوات المقبلة غير في هاد 6 أو 7 سنوات غادي نبنيو واحد 20 سد آخر كبير.

وعندنا بطبيعة الحال إعادة استعمال المياه العادمة، اللي الإشكال الجوهري فيها هو الكلفة ديالها، لكن احنا غاديين فيها، احنا بدينا الآن بطبيعة الحال ببعض الاستعمالات، خاصة فيما يتعلق بالسقي ديال بعض الأمور اللي ما تتحتاجش واحد المستوى ديال التصفية، وعندنا تحلية مياه البحر اللي غتعرفها واحد العدد ديال المدن، بدينا بالمدن ديال الجنوب، ودرنا الآن تجربة في أكادير، وكما سبق وقلت الدار البيضاء كذلك ستعرف هذه المسألة.

الدار البيضاء غتعرفها ماشي حيث عندنا مشكل الآن مائي، لكن هذا بطبيعة الحال احتياطا للمستقبل لأن هاذي من الناحية العمرانية تعرف تطورا كبيرا.

فبالإضافة لهاذ الشي كاين تخطيط اللي هو على مستوى الأحواض، على مستوى الجهات واللي تيوقع فيه واحد التحكيم، ولكن كاين كذلك واحد التحكيم وطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة الحديث عن العدالة المجالية في مجال الماء يحتاج إلى حوار وطني، لأن السيد الوزير، خاص تحيين الآن المعطيات، وغادي ننطلق من النقطة ديال التحكيم اللي أشرت لها في آخر المداخلة ديالك، وهي إلى خذينا نموذج الجهة الشرقية مع الجهة ديالنا فاس–مكناس، السيد الوزير، كيف ما كتعرفو كاين سد أسفالو في تاونات، كاين سد باب لوطا في تاهلة، فهاذ الطريقة اللي كتسمى جيمناز ديال التحكيم، خاص التسريع ديال الوثيرة ديالها، فرضا إلى كان الماء كاين خصاص في

الجهة الشرقية والجهة ديال الريف، فنديو الماء من سد أسفالو، كذلك إلى نقص الماء من ذيك الجهة نقدرو نجيبوه من باب الوطا، فهاذ جيمناز كيخص يتدار واحد المثلث اللي كيدي للجهة ديال وجدة ويرجع للجهة ديال الريف. لأن كاين واحد الخصاص مهول في قطاع الماء، وخاصة أن كاين بعض الجماعات على مستوى لا دائرة تاهلة ولا المستوى الدائرة ديال تيناس كاين خصاص، كاين واحد الجفاف رغم وجود السدود.

كذلك السيد الوزير، بالنسبة لإقليم تاونات، ولا وزان كتعاني مجموعة من الجماعات بالخصاص في الماء، فالتفكير في تحويل 800 متر مكعب من حوض إلى حوض، كذلك لازم يمشي التفكير فذاك مليار متر مكعب اللي كيمشي للبحار، وهنا خاص تسريع السياسة ديال إنشاء السدود، المنشآت المائية السدود، وما أحوجنا في المنطقة ديال تازة، وخاصة في الدوائر ديالها الخمسة وكذلك تاونات في إنشاء مثل هاذ السدود، اللي غادي تحاول تجمع الماء اللي تسهل لا على الاستهلاك اليومي وعلى الاستغلال ديالو بشكل معقلن في المجال الفلاحي.

فأظن السيد الوزير، خاص إعطاء حوار أو لا ينعقد المجلس الأعلى لتدبير الماء باش يتم التحيين ديالو بمعلومات، بمعطيات جديدة، باش هاذ الشي اللي جا على لسانكم خص التسريع، لأن هناك كذلك مشاريع اللي كتمشي بواحد الوثيرة ثقيلة شوية، رغم المجهودات اللي كانت تدارت باش تعلنو الصفقات ويتعطى الأمر ببدء الأشغال، لأن سير الأشغال كيمشي ببطء، خاصة المشروع ديال تسوية الدائرة ديال أكنول انطلاقا من سد أسفالو، خاصة الجماعة ديال بورد، أجدير، تيزي وسلي، سيدي علي بورقبة، أكنول، اجبارنة، وكذلك بعض الجماعات في الدائرة ديال تايناس.

فاحنا رجاؤنا في هاذ المشاريع أن تخرج للوجود بواحد السرعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو هاذ الاستشارات بطبيعة الحال، لأن كاين تحيين، حيث كنا خدامين على 2030، دبا ولينا خدامين على 2050، إذن احنا غنحينو، إذن غيتدار التحيين على مستوى الأحواض غتشارك فيه الجهات، وغيتدار تحيين على المستوى الوطني وغينعقد المجلس الأعلى للماء والمناخ.

أنا غير نطمئنك بالنسبة للحوض ديال ملوية اللي تكلمي عليه غيكونو فيه 3 ديال المشاريع الآن مشاريع كبرى، غير المشروع ديال التعلية غادي يوصل حتى لمليار ديال الأمتار مكعبة.

في ما يتعلق بحوض سبو، لأن فيه واحد العدد ديال السدود اللي غادي تكون في تاونات، لعل أهمها ديال "باب وندر" اللي غيكون فيه أكثر من مليار ديال الأمتار المكعبة.

أنا بغيت غير نشير لواحد القضية بسرعة، السيد الرئيس، راه الإشكال اللي عندنا في السدود الآن ما حدنا كنزيدو كيكون الحقينة ضعيفة لأن ما بقاش فين تدير بزاف ديال السدود والكلفة كترتفع. عموم هاذ السدود كنتكلمو على أكثر من مليار و200، مليار ونصف، ويمكن نوصلو حتى لأكثر من 2 مليار ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الصحة، حول موضوع انفلونزا الخنازير والتي تجمعها وحدة الموضوع، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سينوب عن السيد وزير الصحة لالتزام حكومي طارئ.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه فعالية التلقيح ضد الانفلونزا الموسمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

احنا كنا كنتمناو السيد الوزير يكون معنا، ولكن في إطار التضامن الحكومي احنا كنتمناو باش الصوت ديالنا يوصل للسيد الوزير.

شكرا السيدين الوزيرين،

السيد الرئيس،

سؤال الفريق الاستقلالي حول التلقيح ضد الانفلونزا التي كثر الحديث عنها، ووجودكم معنا السيد الوزير للتوضيح وطمأنة المغاربة، ماذا أعدت الحكومة لإيقاف هذا النزيف من جهة؟ وهل فعلا هناك أنفلونزا أو كثر الحديث عنها فقط؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، الانفلونزا الموسمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعد الإعلان عن عدد من الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس أنفلونزا الخنازير، نسائلكم تنويرا للرأي العام الوطني كما يلي:

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لرصد ومحاصرة هذا النوع من الفيروسات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه خطر انتشار أنفلونزا الخنازير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الأسباب وراء تكتم الحكومة ووزارة الصحة على مرض اليوم المغاربة كلشي يتكلم عنه، وأشنو دارت الحكومة ووزارة الصحة في هذا الشأن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه ظهور حالات الاصابة بمرض أنفلونزا الخنازير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لازالت وزارتكم تؤكد تساقط وفيات ناتجة عن الإصابة بأنفلونزا الخنازير، بالإضافة إلى وجود حالات إصابات أخرى.

في هذا الصدد نسائلكم عن التدابير المتخذة للتصدي لهذا المرض الخطير، ما هي الإجراءات التي قمتم بها لحماية المواطنين المغاربة منه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه تسجيل وفيات بسبب أنفلونزا الخنازير.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

نحن في البداية في فريق العدالة والتنمية نترحم على المواطنين الذين توفوا نتيجة هذا الفيروس، ونتقدم بخالص العزاء لأسرهم.

كذلك نتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

السيد الوزير،

يتداول الرأي العام على نطاق واسع إصابات ووفيات بسبب فيروس أنفلونزا الخنازير المعروف علميا ب (H1N1) مما خلق حالة من التوجس لدى المواطنين حول الحالة الوبائية لهذا الفيروس، نظرا لخطورته على الحياة.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، حول المعطيات المتوفرة لديكم عن الحالة حالة انتشار هذا الفيروس.

ثانيا، عن التدابير الضرورية والاستعجالية التي اتخذتموها أو التي تعتزمون اتخاذها، سواء في القريب العاجل أو على المدى الطويل، تلافيا لما حدث خلال هذه السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأنفلونزا الخنازير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

أولا، أتوجه بالشكر على طرح هذا السؤال، على اعتبار أنه من القضايا التي تشغل الرأي العام، المجال والمكان الطبيعي لمناقشتها هو المؤسسة التشريعية.

ورغم أن السيد وزير الصحة كان بصدد القدوم من أجل الجواب على السؤال، لكن حصل طارئ اجتماع حكومي اضطر معه أن يعود، ولكن في نفس الوقت ارتأى أن تقع الإجابة حتى أولا يقع تقديم التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع، لأنه في هاذ المشاكل التواصل عامل أساسي في ربح أي خطة للتفاعل مع هاذ المشاكل. إلى بغينا نربحو

خاصنا يكون تواصل مبني على الشفافية والوضوح والصراحة.

أولا الأنفلونزا الموسمية هي عدوى فيروسية حادة، عادة ما تكون خفيفة تسببها فيروسات الجهاز التنفسي، التي تهاج بشكل رئيسي للجهاز التنفسي العلوي.

ثلاث أنواع من الفيروسات موجودة في هذا الصدد، وهنالك فيروسات فرعية. ما ينتشر حاليا عند الإنسان نوع (H1N1) والنوع (H3N2).

بالنسبة إلينا إلى غاية اليوم راه في منتصف اليوم أصدر بلاغ تيقدم آخر المستجدات والمعطيات حول هاذ المشكل.

بالنسبة إلينا في المغرب هنالك منظومة يقظة، تم إرساؤها في سنة 2004 وتعززت، وهذه المنظومة تقوم على آلية للمراقبة الوبائية لمتتالية الأنفلونزا على مستوى 375 مركز صحي عمومي، موزعة على جميع العمالات والأقاليم، ويبلغ عدد السكان الخاضعين لهذه المنظومة حوالي 12 مليون نسمة، ثم هنالك منظومة ترصد فيروسي لدى عينة من الأشخاص المصابين بمتتالية الأنفلونزا أو التهابات الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة، حيث يتم أخذ عينات وإرسالها إلى المختبر المرجعي الوطني من خلال 8 مراكز صحية عمومية و8 مستشفيات، الرباط، فاس، مراكش، مكناس، بني ملال، وجدة وأكادير، وأيضا من خلال شبكة من العيادات الطبية الخاصة.

إذن كاينة واحد المنظومة ديال المراقبة وديال الترصد تشتغل، وهذا واحد من المكتسبات اللي بلادنا نجحت فيها، دبا الآن عندها 15 سنة تقريبا، والمختبر الوطني المرجعي للأنفلونزا هو جزء من شبكة عالمية لمراكز الأنفلونزا المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، بحيث تتوقع العملية ديال المراقبة بانتظام.

وهنا المغرب في الارتباط ديالو بهاذ المنظومة تنرسلو سنويا عينة من الفيروسات التي يقع رصدها إلى المركز المرجعي العالمي الموجود بلندن من أجل دراسة التركيبة الجينية للكشف عن أي طفرة أو تحول جيني في هذا الصدد.

بالإضافة لمنظومة مراقبة وطنية كاين ارتباط مع الشبكة العالمية وتعاون مستمر، هذه السنة ماذا حصل؟ أولا 2018-2019 هاذ الأنفلونزا الموسمية اللي كيكون واحد الموسم وبائي تأخرت نسبيا في الظهور، أسبوع من 17 إلى 23 دجنبر والذروة ديال هذا الوباء الموسمي هاد الحالة ديال الرواح أو الزكام اللي كتبدا تظهر، فكانت في الأسبوع من 7 إلى 13 يناير 2019.

العملية ديال التحليل اللي تمت بهذه المنظومة على أرض الواقع النتائج إلى غاية فاتح فبراير، في مجلس الحكومة الأخير فاش وقعت المناقشة قدمت المعطيات إلى غاية ما قبل مجلس الحكومة اللي كان الخميس الماضي.

المعطيات الآن المحينة، أولا تم الكشف انطلاقا من عينة 656 العينة اللي كانت العملية ديال الكشف والترصد الفيروسي تمت عليها 545 إلى غاية مجلس الحكومة السابق، من بعد مجلس الحكومة في اليومين اللي تلاو توسعت العينة إلى 656 والتي تم تحليلها بالمختبر المرجعي الوطني التابع لوزارة الصحة، حيث تبين أن الحالة الوبائية مشابهة لما هو مسجل على المستوى الدولي، ما كايناش حالة طوارئ في المغرب، ما عندناش واحد النسبة اللي أكثر من الوضعية اللي كاينة على المستوى العالمي، حيث تم الكشف عن فيروس الأنفلونزا في 148 حالة أو عينة، أي بنسبة 22.6% من هذيك العينة اللي تم الاشتغال عليها، انتشار لفيروس نمط A.97.3% مقارنة مع فيروس نمط B.2.7%، 80.6% من الفيروسات من نوع A هي من النوع الفرعي (H1N1) و19.4% من النوع الثاني.

إلى غاية مساء الأحد تسجلت 11 حالة وفاة، وهنا العملية التواصلية نهار مجلس الحكومة أعلنا على 2 ديال الحالات ديال الوفيات، اللي كيكونو مصابين بالأنفلونزا في وضعية هشاشة من الناحية الصحية، مثل حالة السيدة التي عمرها 68 سنة رحمها الله، والحالة ديال أيضا المرأة الحامل رحمها الله آنذاك وقدمناهم من بعد مجلس الحكومة وعندهم أمراض أخرى ولكن كانوا 2 الحالات، إلى غاية مساء الأحد 11 حالة وكانت العملية ديال الكشف على المعطيات تتم باستمرار، ما كانش عندنا تكتم، جا اجتماع مجلس الحكومة تقدم التقرير أعلنا على الحالتين، ارتفع العدد ل 5 أعلنا عليه، ارتفع ل 9 أعلنا عليه، ارتفع ل 11 أعلنا عليه.

في المقابل، الحالات الأخرى كانت 15 حالة هي أيضا أصيبت بالأنفلونزا (H1N1) والحمد لله تماثلت للشفاء، 32 حالة أخرى اللي مازال تخضع للعلاج، بمعنى 58 حالة في المجموع وتقدمت المعطيات، بالإضافة–وهذا كان قرار من قرارات مجلس الحكومة–أنه يوقع واحد التواصل مكثف، ولهذا المدير ديال معهد باستور وعدد من المسؤولين في القطاع ديال الصحة قامو بالعملية ديال التواصل.

الحالات ديال الوفيات كانو 4 بالدار البيضاء، 2 بطنجة، وحالة واحدة بكل من فاس والرباط وأزيلال، وسجلت هذه الحالات عند الفئات شديدة الاختطار يعني اللي في وضعية هشاشة، سواء عمريا أو من حالة الإصابة بأمراض مزمنة أو مرتبطة بالحمل.

الإجراءات المتخذة بالنسبة إلينا أولا، وهذا على خلاف سنوات سابقة:

أولا، تعزيز نظام اليقظة الصحية والرصد الوبائي، هاذ السنة كانت واحد العملية لتقوية هذا الرصد بحملة استباقية تواصلية، وخاصة انطلاقا من الأسبوع الأخير من شهر يناير 2018، حيث تم تعميم نظام المراقبة الوبائية والفيروسية إلى جميع حالات الالتهابات التنفسية الحادة الوخيمة، تعمم في شهر يناير، مع التحري الدقيق لكل حالة يتم

استشفاؤها في أقسام الإنعاش بالمستشفيات العمومية والخاصة على الصعيد الوطني، وكاين نظام ديال المعلومات دقيق مركزيا لتتبع كل الحالات اللي كتسجل؛

ثانيا، إطلاق حملة إعلامية عن الأنفلونزا والمشاكل المرتبطة بها، بالإضافة إلى تنظيم حملة سنوية لتطعيم مهنيي الصحة، 60000 جرعة استعملت فهاذ العمليات ديال التطعيم، والحملة الإشهارية والإعلامية اللي كانت انطلقت حول المخاطر المرتبطة بالأنفلونزا بدات في شهر دجنبر قبل ما تسجل الحالة ديال الوفاة؛

أيضا التنسيق مع جمعيات المجتمع المدني من أجل تعزيز التلقيح لبعض الفئات المستهدفة وخاصة المصابين بداء السكري؛

أيضا في إطار الإجراءات الاعتيادية تجندت كل المؤسسات الصحية من أجل التكفل بكل الحالات.

وتركز الوزارة على برامج الرعاية وخاصة في المناطق النائية، وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد:

- أولا: على أن اللقاح متوفر وتم تعزيزه، هاذي المسألة الأولى؛

- ثانيا: الدواء متوفر وبالمجان لحاملي بطاقة الراميد، وهاذي أعلن عليها السيد وزير الصحة أمس في مجلس النواب ونؤكدها اليوم؛

- ثالثا: هنالك يقظة نطمئن الرأي العام كاينة تعبئة على مستوى وزارة الصحة وعلى مستوى أطرها، وهاذي مناسبة للتنويه بالمجهودات اللي كتقام على أرض الواقع، لا ينبغي التهويل، ولكن في نفس الوقت التدخل من أجل تقديم العلاج اللازم؛

- أيضا هذاك الدواء اللي تثارت ملاحظات حول الثمن، بالنسبة إلينا التكفل بحاملي بطاقة الراميد وتوفيره بالمجان لهم.

في نفس الوقت لا بد من الإشارة إلى أنه على المستوى الدولي، فمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بهذه الأنفلونزا الموسمية، فقد أعلنت عن نفس المؤشرات الإحصائية المرتبطة التي تم الإعلان عنها بالنسبة لبلدنا، الأنفلونزا من نوع A تمثل 98.3، 80% منها من الأنفلونزا النوع النوعي (H1N1).

الآن، بالنسبة إلينا سنضاعف ونعزز المجهود ديال التكفل والتدخل في إطار من الضمانات الدستورية القائمة على الحق في الصحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري كنشكر السيد الوزير اللي أعطانا بعض التوضيحات، ولكن علينا إن نتساءل جميعا كمغاربة، واش أرواح المغاربة ولاو ساهلين؟ واش فعلا كاين هاذ الأنفلونزا؟ لأننا احنايا ما كيمكن لناشاي نقولو أشياء اللي كتضر بلادنا، راه السمعة ديال بلادنا كتبقى هي الأولى أمام كل هؤلاء، ولكن سؤالي ما كنتش كنتمنى أن السيد الوزير، يجاوبني (H1N1) ولا فيروس A ولا فيروس B، (ce n'est pas la réponse) ماشي هذا هو الجواب.

الجواب أشنو درنا احنا كحكومة؟ راه خاص (l'alerte) راه خاص اليقظة، راه خاصنا نمشيو للجبال، راه خاصنا نمشيو للبلاصة اللي فيها الجوع، راه خاصنا التغذية السيد الوزير، عطيونا التغذية المناسبة اللي غادي تعطينا الحرارة الربانية، (la combustion respiratoire) راه هي ذيك الاحتراق اللي خاصو هو اللي يعطيني الحرارة، يوجدو لنا أشنو كاين، هاذ الشي كنعرفوه.

هاذ الإجراءات اللي دارت وزارة الصحة مشكورة، ولكن اعطيونا غير ذيك التلقيح عافاكم، اليوم طابور، اليوم خاصنا نباتو عاسين بحال ذيك الليامات اللي كنا كنقبطو الفيزا، نكريو شي واحد اللي يقبط لينا البلاصة في (l'institut Pasteur) لأن هي المؤسسة الوحيدة اللي كتدير هاذ التلقيح، وراه هاذ الشي ما يمكنش، هذا واحد الاستخفاف السيد الوزير، راه نوضو نتعبأو جميع لأن هاذي أرواح ديال المغاربة، نوضو أسيدي نفتحو معاهد وحدة أخرى أو مختبرات أخرى اللي تدير لنا التلقيح بثمن مناسب، تدير لنا هنا تبان المساهمة ديال الحكومة مع شي مختبر حتى هو باش يخفف العبء على.. الناس راهم يومين وهما في الدار البيضاء باش يقبطو الصف، وغير مخلوعين، كاين اللي ما مريضش، وكاين اللي جاتو غير الترويحة كينوض الهرج، غير دبا البنية غير قابطة هذا كتعيط لي أبابا أوقيلا غادي نموت، راه أنفلونزا، كاين واحد الهلع، "والفتنة أشد من القتل"، "الفتنة أشد من القتل"، (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) راه ماشي غير المريض، راه الحكومة كلها خاصها تتجند، المغاربة كلهم خاصهم يتجندو لأن هاذي بحال الحرب.

اسمح لي أسيدي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال نحن نثمن طبيعة الحال عاليا المجهودات اللي كتقوم بها وزارة الصحة من أجل تطوير هاذ القطاع وبذل مجهود كبير من أجل المحافظة على صحة المغاربة عموما، ولكن ما لا نقبله هو خلو المراكز الصحية في العديد من ربوع المملكة من دواء محاربة الفيروس. ما لا نقبله هو عدم القيام بالواجب، السيد الوزير.

السيد الوزير،

أنتما تعرفو على أن الأنفلونزا كتجي مع فصل الشتاء دائما، وبالتالي يجب التجند لها بجميع الوسائل والطرق الممكنة للتخفيف من أقل الضرر، والله يحد ألباس عند 11 ضحية، اللي بطبيعة الحال في الفريق الحركي كنقدمو التعازي لأسرهم، والله يرحمهم.

بلغني السيد الوزير دخولي إلى القاعة على أن تم تسجيل حالات في مدرسة بمدينة الرباط من هذا النوع، وهذا شيء خطير السيد الوزير، بطبيعة الحال بالنسبة للمؤسسات التعليمية.

اللي كنطالبو به السيد الوزير، إذا تأكد هذا الخبر بطبيعة الحال من أجل إغلاق تلك المؤسسة وتعقيمها وتطهيرها حتى القضاء على هذا الفيروس.

في الفريق الحركي، السيد الوزير، نطالب بحملات إعلامية للتعريف بهذا الفيروس وبطبيعة الحال هاذ الشي جا في تدخلكم مشكورين وطرق المعاملة معه، وبطبيعة الحال لما جاء، أغلبية المغاربة ليس لديهم معلومات كافية على هذا الفيروس، وبالتالي يجب تكثيف المجهودات عن طريق الإعلام.

بالإضافة إلى رفع مستوى اليقظة والتتبع وخطط استباقية لمحاربته، تنظيم القوافل الطبية نحو المناطق البعيدة.

هنالك السيد الوزير، مناطق بعيدة عن المركز عبر وسائل الإعلام علمنا بعض التدخلات على أنه مدينة الدار البيضاء فيها مراكز لا تتوفر على هذا التلقيح، فما بالك بالداخلة، أسا الزاك، الراشيدية، المناطق الجبلية، المناطق القروية البعيدة عن المركز.

الرفع بطبيعة الحال من قدرة القطاع الخاص وإدخاله كشريك من أجل القضاء على هذا النوع من الأمراض المعدية.

كل ذلك، السيد الوزير، اللي كنطمحو لو هو صحة المغاربة عموما، لا يمكن الاستهتار بها ولا يمكن التهاون معها، قطاع الصحة يجب على الحكومة أن تبذل فيه مجهود كبير أكثر، بطبيعة الحال احنا كننوهو بالمجهودات اللي تبذلها وزارة الصحة والأطر الطبية على عموم التراب الوطني، ولكن هذه المجهودات بطبيعة الحال يجب الرفع منها من أجل سلامة وصحة المواطنين المغاربة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الناس اللي ماتوا لهم عائلاتهم ولا عندهم وليداتهم مراض ما كينتظروش منك أشنو قالت(OMS) وأشنو لندن وأشنو هو واشنطن، هما كينتظرو منك أشنو هي الإجراءات اللي كان خاص تدار من طرف وزارة الصحة ومن طرف الحكومة.

أنتم سيدي كنتم أعلنتو بأنه ما كاينش وباء ديال أنفلونزا الخنازير، قلتوها في تصريح لكم، وكذلك بالنسبة للسيد رئيس الحكومة وبالنسبة لهذا، أشنو الشيء اللي جعلكم في التالي تتغيرو الرأي ديالكم، وهو أنكم ما عرفتوش بأن المغاربة متبعين المعلومة وبأنكم ما مواكبينش بأنه كاين الآن وسائل جديدة للحصول على المعلومة، وبتكتمكم كما قال زميلي أنتم ضربتم حقا دستوريا وهو الحق في الحصول على المعلومة فيما يخص هذا المشكل هذا.

كذلك هنالك مشكل ديال الحق في الحياة، احنا كنديرو راسنا فهاذ الناس اللي شفناهم كيفاش عايشين الوفاة ديال الناس والعائلات ديالهم، سيدي الوزير، بالنسبة لنا احنا بعدا غادي نوضعو لك واحد السؤال، واش الأطر الطبية والناس اللي كيشتغلو في السبيطارات المغربية درتو لهم بعدا التلقيح؟ لأنهم حتى هما معرضين، هذا من جهة.

جهة أخرى بما أن التلقيح موجود، أعلنتو على أن التلقيح موجود، أصبحو المغاربة في السبيطارات ديال الحومات ديالهم هاجمين على الأطباء وهاجمين على الممرضين وكيقولو لهم بأن الحكومة والوزارة وكلشي قال بأن التلقيح موجود.

ما كاين لا تلقيح ولا هم يحزنون، وهذا مصدر كنجيبو لك من الأطباء ماشي من عندي.

بالنسبة لنا كذلك، السيد الوزير، كاين هناك واحد المشكل زعزع الثقة في مؤسسة اللي سميتها الحكومة، كيفاش أنه تضارب ديال الأخبار، كاين ما كايناش، كاينة ما كايناش، لا مرضوا، لا 13، لا 14، لا 18، أنتما اللي كتخليو الناس يقلبو على المعلومات من غير المعلومات الرسمية.

الآن أنا بالنسبة لنا، السيد الوزير، اللي بغينا نقولو لكم علاش هاذ المقاربة الآن في 2019، مقاربة خبع خبع، بالعكس كنتو تقولو الحقيقة في الأول، وتقولو للناس بأن المرض كاين وما تخليوهمش ضحايا ديال العيادات الخاصة، عرفتي شحال كيتقامو عليهم 7000 درهم و6000 درهم لليلة، السيد الوزير، شكون اللي عندو هاذ الفلوس؟ الناس

خسرتها، وما عاشولهومش العائلات ديالهم، الناس بغات تدير أكثر من جهدها، باعت حوايجها باش داوي الناس من أنفلونزا الخنازير وما لقات والو، هي فعلا الموت غير 18، وراه واحد إذا مات لك في الدار عندو مخلفات، وكاين غبن وحكرة ديال هاذوك اللي ماتولهم عائلاتهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، شكرا على التوضيحات اللي تقدمت بها بخصوص مرض أنفلونزا الخنازير، إلا أن الانتشار ديالو، السيد الوزير، في هذه الفترة راه خلق واحد الحالة من القلق والهلع حتى أصبح المواطن إذا غير عطس اللي حداه كلشي تيتخلع.

بكل صراحة، السيد الوزير، فالوزارة كتعاطى مع الموضوع بواحد الحجم اللي ما كيوازيش حجم القلق والخوف اللي عند المواطنين.

بالنسبة للمواطنين المغاربة الأمر يتعلق بمرض اللي هو قوي، إذا ما تعالجش يؤدي للوفاة، في حين الوزارة لم تكن تتوفر على الدواء، ما كانش الدواء، ما كانش اللقاح لا في المستشفيات ولا في الصيدليات، ولا في احتياطي السلامة أيضا، اللي كيكون إلزامي للدولة ولا للشركات ديال التصنيع والاستيراد.

السيد الوزير، أيضا كاين تناقض في التصريحات والبلاغات، تتحدثون على أن الوضع عادي ولا يدعو للقلق، لكن في نفس الوقت كاين عدد الوفيات في استمرار وفي ارتفاع مستمر، إلى كان الوضع عادي، فعلاش كاين استمرار في ارتفاع عدد الوفيات؟ والحصيلة أيضا مرشحة لأنها مازال ترتفع في ظل حالات الإصابة اللي كاينة.

إلى كان الوضع عادي، السيد الوزير، والحكومة متحكمة فيه علاش مازال كاين الارتفاع في عدد الوفيات؟ واش فعلا، السيد الوزير، عندكم الأمر عادي أن يموت 12 مواطن أو مواطنة؟ الوزارة، السيد الوزير، ملزمة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية أرواح المواطنين بدءا من التحسيس والتوعية بطرق الوقاية وصولا إلى توفير اللقاحات والأدوية بالمستشفيات والصيدليات أيضا.

بالنسبة لنا، السيد الوزير، أيضا لابد من اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية بالنسبة للمدارس، لأن اللي تكلمنا تكلمنا على الأطفال ديالنا والأطفال الصغار هم أكثر عرضة للإصابة القاتلة، يعني خاص واحد برنامج عمل اللي تيكون واضح المعالم يستهدف بالدرجة الأولى المدارس ويستهدف هاذيك الفئة اللي تكلمنا عليها اللي هي عرضة للإصابة القاتلة، بالإضافة للأماكن اللي فيها الناس بشكل كبير.

أضف إلى هذا، السيد الوزير، أن عندنا العالم القروي، العالم القروي راه ما عندهمش ربما لما يوصل للمستشفى ما يلقاش حتى الطبيب اللي غادي يشخص لو المرض مبدئيا، فكيفاش غادي يوصل للتحاليل المخبرية؟

صرحتم أيضا بالنسبة للتدابير الاستباقية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على الإجابة اللي أعطيتونا وعلى التعريف ديال الفيروس، وكذلك الإحصائيات بخصوص الإصابات والوفيات.

نحن هنا في فريق العدالة والتنمية كنقولو يجب وضرورة التعاطي مع مثل هذه الأحداث بحس وطني عالي.

مع الأسف نلاحظ بأن الموضوع يعالج بأصوات مرتفعة، وهي مع الأسف أصوات غير موضوعية وغير مهنية، لأن هذا الأمر يناقش خارج المؤسسات، وهاذي من ضمن المؤاخذات ديال الفريق عليكم، السيد الوزير، وهذا راجع لضعف التواصل وتأخر الوزارة في التوضيح، لأن كان تأخر تقريبا ديال 10 أيام، لا نعرف ماذا يقع، كنطلبو منكم وكذلك كان تأخر في شراء اللقاحات الضرورية.

الآن نطالبكم، السيد الوزير، بعد هذا الجواب، لأن غير اليوم كتخرج عندنا مقالات أشنو شريتو ديال الأدوية؟ وأشنو هي الصفقات اللي أبرمت؟ وهاذي في إطار الحق في الوصول إلى المعلومة من خلال الصفقات المبرمة، من حق المواطن باش يعرف هذا مال عام في ماذا سيصرف، لأن الحديث على أنكم اقتنيتم أدوية غالية جدا.

كذلك هناك الحديث على أنكم شريتو أدوية وهاذ الأدوية هي ذات جدوى أو غير صالحة.

وبالمقابل فإننا نثمن إقرار الحكومة التكفل بالمصابين، وكذلك نثمن التعبئة العالية بالمستشفيات، وخاصة بالمستشفيات الجامعية، وهنا أذكر حالة المستشفى الجامعي الحسن الثاني، اللي لاحظتو بالصدفة يوم السبت الماضي بأن هناك تعبئة، فتحية خاصة لكافة أطر هذا المستشفى.

نطالبكم، السيد الوزير، باستمرار اليقظة والتعبئة بالمستشفيات، ونؤكد على أن هذا القطاع، قطاع الصحة، يحتاج إلى تضافر وتضامن جميع المتدخلين من حكومة، من مؤسسات، من جماعات ترابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، بالنسبة للحكومة لم يكن هنالك تكتم، لأنه مجلس الحكومة اللي انعقد الخميس الماضي، شخصيا خرجت وقدمت بأنه كانت جوج دالحالات الوفيات آنذاك، من بعد صدر البلاغ الثاني، صدر البلاغ الثالث، الرابع، الآن فاش رجعت أنا من الجواب جات المعطيات اللي وصلت لها انتقلنا من 11 الوفاة إلى 16 الوفاة في ظرف هاذ اليومين الاثنين والثلاثاء، والعملية ديال العلاج اللي كانوا تشفاو 15، دبا 20 اللي تشفاو ولله الحمد، وكاينة عندنا 36 اللي مازال تيخضعو للعلاج، نسأل الله عز وجل الرحمة للمتوفين، فما كاينش تكتم، كاين واحد العملية، اليوم صدر البلاغ بشراكة مع المنظمة العالمية للصحة واللي كشفت بأنه المنظومة ديال العملية ديال الرقابة تشتغل بشكل جيد وكاينة حالة يقظة.

المسألة الثالثة، الجواب ديال الوزارة والحكومة هو أنه كاينة يقظة، كاينة تعبئة، نطمئن الرأي العام واحد.

جوج، اللقاح متوفر، الناس اللي عندهم الراميد تيستفدو منو مجانا، نتكفل بهم، نهار السبت، الأحد، الحالة الأولى اللي تسجلت في الدار البيضاء، المديرة الجهوية فاش قالوا لها ذيك المصحة الخاصة ما فيهاش الدواء انتقلت إلى عين المكان بالدواء، لأن روح واحدة، كما قال أحد المتدخلين، عزيزة عند الله، غالية ما يمكنش نفرطو، الصحة دالمغاربة خط أحمر، وهذا المجهود اللي هو تيتبذل.

المسألة الأخرى اللي أثارت حول غادي تزعزع الثقة، بالعكس، دبا الآن المغاربة تنقدمو لهم المعطيات بشكل محين، وكل مسؤولي قطاع الصحة مرة تيمشي مدير معهد باستور، ها اللي تيمشي للقناة الأولى، ها اللي تيمشي للقناة الثانية، ها اللي تيمشي في منتصف اليوم، ها اللي تيمشي في آخر اليوم، علاش؟ لأنه فعلا التواصل، كما أشرتم ومشكورين، أساسي، تلقيح الأطرراه 60000 عملية تطعيم تمت لمهني الصحة، الحملة التواصلية بدأت في دجنبر ومازالت مستمرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس، موضوعه تحسين الخدمات الصحية بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السؤال يتعلق في الحقيقة من الفائدة أننا نطرحو السؤال لعل وعسى أنه السيد الوزير، في إطار التضامن الحكومي، أنه يتبلغ السيد وزير الصحة ويكون فيه، إن شاء الله، نتائج استقبالا.

الموضوع يتعلق بالعالم القروي وعلاقته بالقطاع ديال الصحة، الحقيقة أنه كاين مجهودات اللي دارت في المغرب من بداية الاستقلال إلى الآن، فيما يخص الصحة على مستوى العالم القروي، ولكن كذلك النمو الديموغرافي تزايد وكذلك الوعي ديال المواطنين بالصحة تزايد.

الآن الوضعية، في التشخيص ديالها الحالي تنسجلو على أنه لازالت هناك العديد من العراقيل فيما يخص الولوج إلى صحة جيدة، بمعنى العمل تيقوم به هو القطاع الصحي في العالم القروي.

السؤال ديالنا أمام النقص اللي تتعرفوه والظروف اللي تتعيشها قطاع الصحة، تنبغيو نساءلو السيد الوزير هل هناك من جديد من أمور مستعجلة للولوج إلى الخدمة الصحية في العالم القروي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا تنشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

بالنسبة لوزارة الصحة، الصحة في العالم القروي أولوية أساسية، كما تفضلتو كاينة تحديات ليست بالسهلة، ولكن المستوى ديال التقدم الجزئي واقع، عدد مؤسسات الرعاية الصحية في العالم القروي 2034 مؤسسة صحية.

في نفس الوقت المؤشرات الموجودة حاليا وفيات الأمهات ما بين 2011 و2018 تحسنت أو تقلص معدل الوفيات ب 37 نقطة، كانت عندنا 148 وفاة في 100 ألف، دابا 111، المعدل الوطني هو 72، فمازال عندنا تحدي أكبر ديال واحد الفوارق مجالية بين العالم القروي والعالم الحضري.

ولكن راه كاين مجهود اللي أدى لواحد التحسن، ولكن هاذ التحسن مازال ما وصلناش للمعدل الوطني، لأن 111 على 72.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهذا مؤشر ثاني هو 26 في كل ألف ولادة حية، والمعدل الوطني حوالي 20، فمازالت كاينة فوارق وكاين تحدي كبير.

نسبة تغطية النساء الحوامل بالفحوصات ما قبل الولادة ارتفعت ب17 نقطة ولكن مازال التحدي قائم، نسبة الولادة في وسط مراقب أيضا ارتفعت ب19 نقطة.

المجهود اللي كاين حاليا:

أولا، تعزيز الوحدات الطبية المتنقلة، بحيث الزيارات تضاعفت ما بين 2009 و2017، تقريبا تضوبلات من 5500 زيارة ديال الوحدات الطبية المتنقلة لأزيد من 12000.

القوافل الطبية أيضا تضاعف عددها، تقريبا خمس مرات عدد القوافل الطبية اللي في العالم القروي.

أيضا من المجهودات المبرمجة خاصة في 28 إقليم اللي هما معنيين ببرنامج ديال الرعاية لمواجهة الآثار خاصة في المرحلة اللي تيكون فيها البرد، تكثيف لا الوحدات الطبية المتنقلة ولا الخدمات الصحية ولا القوافل الطبية المتخصصة.

هاذ السنة 2018، 2019، منذ 15 نونبر اللي انطلقت فيه عملية رعاية واللي غتستمر إلى نهاية مارس بإذن الله، الحصيلة إلى غاية 10 يناير: 2300 زيارة لوحدات طبية متنقلة.

البرنامج الآن هنا نعطي مثال في الأقاليم اللي فيها البرد، تم رصد كل النساء الحوامل من أجل التدخل في الحين عند بروز أي مؤشر.

ختاما، لابد من التأكيد على أن مخطط الصحة 2025 غادي تبلور فيه إستراتيجية وطنية للصحة الجماعاتية فضلا عن برامج أخرى فرعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، كنشكروك على المعطيات اللي تفضلتم بها وفعلا هي معطيات وطنية وكنتو دقيقين حين أعطيتو المثال وجبدتو المناطق الباردة، باش نقربو المواطن للموضوع.

أنا كذلك غادي نعطيكم مثال ديال إقليم شيشاوة حتى هو عندو خصوصياته، جبل سهل إلى آخره، تراكم، الوضعية ديال الهشاشة، هاذوك المعطيات كلها راه هي كنتوفرو عليها جميعا.

هاذ الإقليم هذا كمثال كاين الإشكال الحقيقي هو أنه الاختصاصيين كاينين ولكن ما تيحضروش، والناس ديال عندهم مشكل ديال الولادة، 50 ولادة في اليوم تقريبا في الأقليم، 50 ولادة، تيكونو بعض المرات صعوبات في الولادة، إلى كان أخصائي ديال التخدير ما تيكونش الأخصائي ديال الولادة، إذن دائما تيوقع، إذن المجهود تيدار، ولكن الفعالية ديالتو وتتبع ديالو والحضور ديالو والصرامة في تحقيق كذلك تتخلق كذلك واحد النظرة سيئة لهاذ القطاع والمجهود اللي تيدار.

لذلك فهاذ الإقليم الآن النقطة السوداء هي القضية ديال الصحة وبواحد الشكل يعني ملفت وخصوصا الناس اللي هما في المداشر وفي القرى المرتفعة نقدر نتكلم لك على أداسيل، على أسيف المال، واحد المجموعة ديال الجماعات اللي كيعيشو هاذ الوضعية هاذ.

إذن كاين خصاص على مستوى الأدوية كذلك، ودبا تخلق واحد القضية أخرى جديدة، ولاو كاين مشكل في شيشاوة ولا كلشي كيتملص باش يدير التلقيح، ما بقاوش بغاو يديرو الناس التلقيح، كلشي خايف إذا وقعت شي مشكلة...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه إحياء ودعم الكتاتيب القرآنية بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السادة الوزراء،

نسائلكم، السيد الوزير، عن ما يمكن أن تقوم به من مجهود إضافي لإحياء ما كان من كتاتيب قرآنية بالعالم القروي واستعادة مجدها، لاسيما من خلال العناية بما تبقى منها والتحفيز على خلقها وتخصيص مكافأة للقائمين عليها، ولما لا تخصيص دعم الأطفال المقبلين عليها وأسرهم على غرار دعم "تيسير" بالمدرسة العمومية، ضمن مجهود للحفاظ على تراث روحي غير مادي وتشجيع القران الكريم وحفظته؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

شكرا السيد المستشار على سؤالكم.

أولت الوزارة عناية خاصة وبالغة وتولي لهذه المؤسسات، يعني الكتاتيب القرآنية، انتقل عدد الكتاتيب القرآنية من 11762 في الموسم الدراسي 2004-2005، إلى 13828 كتابا في الموسم الدراسي 2017-2018، بمعدل تزايد إجمالي بلغت نسبته 17%، كما أن 73% من هذه الكتاتيب توجد بالعالم القروي، و92% منها توجد داخل المساجد أو الملحقة بها.

ارتفع عدد المتمدرسين من 306893 إلى 446632 في نفس المدة أي بمعدل زيادة 46%، و55% في العالم القروي.

الوزارة عملت على تتبع مواكبة تأهيل الكتاتيب القرآنية بتسوية الوضعية القانونية ديال هذه الكتاتيب، إحداث هيئة مراقبة، تأطير وتكوين محفظي القرآن، تنظيم دورات تكوينية ولقاءات تربوية جهوية لهم، إعداد المنهج التربوي لتعليم القرآن الكريم، تخصيص مكافئات جزافية لفائدة عدد من المدربين، مع الإشارة إلى أن 69% من المدربين البالغ عددهم 16094 يزاولون مهمة الإمامة ويتقاضون مكافأة عليها بالإضافة إلى الإمامة وتعتبر مهمة التدريب جزءا من المهام الموكولة إليهم.

إصلاح أو المساهمة في إصلاح عدد من الكتاتيب، تشجيع التميز التربوي من خلال التنظيم السنوي لجائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية بمختلف أصنافها، يعني التلقين والمردودية والتسيير، وستعمل الوزارة إن شاء الله، في حدود الإمكانات المتاحة على تعزيز آلية المراقبة التربوية والإدارية، باش ما تبقى الكتاتيب غير منحرفة، الرفع من عدد المكافآت المخصصة للمحفظين، الرفع من عدد المستهدفين بالتكوين المستمر، الاستمرار في إصلاح الكتاتيب القرآنية القائمة، إعداد مشاريع إعلامية للتعريف بالأدوار العلمية والتربوية للكتاتيب والقيمين بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نثني على المجهودات المبذولة ونتطلع لمضاعفتها وتوسيعها أفقيا وعموديا ولاسيما ماديا.

دواعي سؤالنا في الفريق هي أننا نعتبر محورية الدين الإسلامي والقرآن الكريم وحفظته ودعاته من أعمدة بلدنا الحصينة وطنا ودولة وشعبا، ونعتبر حفظة القرآن الكريم والاعتناء به والتربية عليه من بركات هذا البلد الخفية وتاج يزينه بين البلدان، ولا يليق ببلدنا إلا أن يبقى كما كان موطن آلاف الحفظة وحلق تلاوة المصحف الشريف وترتيله ومدارسته.

نعتبر أن العناية بالقرآن الكريم لا ينفصل عن الاهتمام بحملته وحفظته والقيمين الدينيين وأساتذة وأطر الكتاتيب القرآنية والتعليم العتيق وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، القيمون الدينيون يتقاضون أجورا زهيدة للغاية، 1100 درهم شهريا للقيمين الدينيين، 2500 درهم للمدرسين بمعاهد التعليم العتيق، و1000 درهم كمنحة ل 3 أشهر للطلبة، قيل أنها خفضت ل 750 درهم، وهذا الأمر لا يليق بهؤلاء وبخدمتهم للقرآن الكريم والدين الإسلامي.

نعتبر أن الاهتمام بهم هو رفع لجاذبية وإقبال الناس على حفظ الدين والعلوم الشرعية وخاصة أن دواوير وتجمعات سكنية كبيرة بالقرى لم يعد بها أي طالب للعلم الشرعي أو حافظ للقرآن الكريم إلى الحد الذي توقفت معه قراءة الحزب يوم الجمعة والمغرب والفجر في بعض المساجد النائية، كما أننا نعتبر أن الكتاتيب القرآنية هي الوسيلة الأنجع للقضاء على الأمية وإرساء التعليم الأولي في المناطق النائية.

السيد الوزير، تشجيع الأئمة بتحفيزات مالية لخلق كتاتيب قرآنية خاصة بالمساجد الغير المتوفرة عليها، ومن هؤلاء الأئمة من هم حملة للشهادات يتقاضون 1000 درهم شهريا، مع تعثر واجب الشرط الذي كان معمولا به في السابق، ثم لابد من استثمار الكتاتيب القرآنية في معالجة آثار الهدر المدرسي.

يبقى أن أشير إلى أن مجموعة من المدربين كما قلت يقومون بالمهمة بشكل تطوعي إلى حد أن أحدهم راسلني وقال لي: أحفظ 90 طالبا للقرآن الكريم في المسجد بشكل مجاني ولما التمست من أستاذنا أن يقيم حصصا للدعم بالفرنسية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بالنسبة للوزارة تعتبر القرآن الكريم وتحفيظ القرآن الكريم في نهضة في هذه المملكة باستمرار زاد عما كان عليه سواء في الحفظ أو التجويد، المثال البسيط اللي يمكن نقدموه هو أن معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات يشترط في الأئمة حفظ القرآن الكريم، الحمد لله يعني مئات ومئات من الحفظة من الشباب يتقدمون لمباراة هذا المعهد، ويعني بالنسبة مادام العدد اللي ذكرنا هو اللي قايم، واحنا درنا التعليم العتيق ببرنامجه باش نهار تكون الإجبارية تامة في التعليم العمومي يكون إمكانية ديال أن الناس اللي بغاو يحفظو القرآن الكريم كاملا تكون عندهم الإمكانية منظمة ومبرمجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نرفع الجلسة لصلاة العصر.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه إدماج الأنشطة المندمجة والموازية ضمن الزمن المدرسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال السي عبد اللطيف أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع السؤال يتعلق بموقع الأنشطة المدرسية أو المندمجة في منظومة التربية الوطنية، أي مدرسة وأي حياة مدرسية سنختار لأبنائنا؟ هل هي حياة مدرسية مفعمة بالتنشيط الثقافي والفني والأخلاقي والاجتماعي والأدبي والمعلوماتي وغيرها من الأنشطة الهادفة والمتوجة بأحسن النتائج وأفضلها؟ أم هي حياة مدرسية غارقة في الجمود والركون والتلقين وتركن إلى الخمول والتطرف والانزوائي والضعف والتقليد وهو ما يهدد مستقبل شبابنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أريد في البداية إذا سمحتو أن أتقدم بأحر التهاني لأبطال المنتخب الوطني المدرسي اللي حرزو على المرتبة الأولى في البطولة المغاربية للعدو الريفي واستطعو في تونس هاذ السبت والأحد المنصرم واستطعو باش يحصلو على 11 ميدالية من أصل 12، 4 ذهبية، 4 فضية و3 نحاسية، وأيضا 4 ديال الكؤوس للمرتبة الأولى من أصل ديال 4 كؤوس.

هذا علما أن السنة المنصرمة كانت لنا واحد الاستحقاق دولي كبير بمراكش هو (les Gymnaziade) 2018 واللي استطع الفريق ديال الرياضة المدرسية المغربي باش يحصل على المرتبة الثانية بتقريبا واحد 33 ميدالية ذهبية.

هذا كله باش نبرز ونبين مكانة الأنشطة الموازية في المؤسسات التعليمية والأهمية ديالها بالرفع من مهارات المتعلمين والمتعلمات، لهذا ونحن اليوم نناقش قانون الإطار كاين تم إدراج في المادة 28 من الباب الخامس واحد المقتضى مهم هو إدماج هاذ الأنشطة في المنهاج والبرامج التعليمية لمأسسة هاذ العمل التربوي الموازي ولإعطاء واحد المكانة قوية، كيف كتعرفو اليوم باش يمكن لنا نمكنو هاذ المؤسسات يواكبو هاذ الأنشطة نحن بصدد تحيين النظام الداخلي ديال كل مؤسسة، حتى أيضا ندمج هاذ أنشطة الحياة المدرسية في مشروع المؤسسة.

ثانيا، نحن بصدد تحيين الدليل المرجعي لهذه الأنشطة، واحد العدد ديال الشراكات، واحد العدد المبادرات تمت بإحداث مراكز التفتح، اليوم تقريبا عندنا واحد الانتشار وطني لهاذ مراكز التفتح اللي فيه واحد العدد من الأنشطة الثقافية، الفنون التشكيلية، المسرح، الموسيقى، إلخ.

أيضا النوادي أكثر من 25000 نادي اليوم هي منتشرة على جميع المؤسسات الوطنية، زيادة على واحد العدد ديال المبادرات كترسيخ الثقافة المقاولاتية للتلميذ، وتم إحداث واحد الشراكة مع مؤسسة "إنجاز" نشتغل مع الأطفال لاكتساب هاذ الحس المقاولاتي، أيضا شراكة مهمة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، واليوم الحمد لله عندنا 1700 مؤسسة اللي حصلت على اللواء الأخضر، ونشتغل برفع الوثيرة حتى نتمكن من هاذ 400 مؤسسة سنويا اللي غادي تتم باش تجاز هاذ اللقب هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير.

لا يسعنا إلا أن نتقاسم معكم هذه الفرحة ونتقاسمها مع أشبالنا فيما حققوه من نتائج في تونس وغيرها، هذا لا شك فيه.

إنما الواقع وعلى مستوى بقاع المملكة برمتها، هناك ملاحظة تتعلق بغياب الأندية المدرسية وقلة الأنشطة المدرسية، وتتقاسمون معنا أن الأنشطة المندمجة وليست الموازية في الواقع يجب إعادة النظر في هذا الاسم الذي ما زلتم تستعملونه، ونسجل معكم كذلك مأسسة، الكلمة التي أتيتم بها، هذا شيء إيجابي، ولكن لابد أن تستحضروا مسألة

الجهوية باعتبار أن الأنشطة المندمجة لها ارتباط بالبعد الجهوي، وربما هذا لم يكن حاضرا ونحن في بناء ورش جهوي متكامل للثقافة والتعليم مكانة قوية، حيث تساهم في تكريس الجهوية وتجعل المتعلم يحس بانتمائه الجغرافي والمحلي وتحقق له تواصلا ماديا في محيطه، وهذا نشعر بالنقص خصوصا في إطار علاقة التعاون اللامركزي مع الدول الأخرى في إطار الجماعات المحلية والجهوية.

فلذلك، أريد أن أغتنم الفرصة، لأن السيد وزير الثقافة هنا، أن بقدر ما تحملونه من طموح، وهو ما عبرتم عنه بدون شك يتقاسمه السيد وزير الثقافة، ولكم جسور لابد من بنائها لأن الهم الثقافي يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق الاندماج، ولا تنتجه المدرسة وحدها، بل تنتجه وزارة الثقافة لأن عندها معاهد، المعهد العالي للفنون الدرامية أو المسرحية لابد أن تستفيد منه المدرسة بتخصيص أو تشغيل بالتعاقد أو غيرها، من أجل تنشيط حقيقي مهني وليس ترك المجال مفتوحا لكل الدخلاء، وهذا ما يحصل، وهو الذي يترتب عنه نواة أو باب للانحراف والاستقطاب الشيء الخطير الذي له تأثير سلبي على تنمية شبابنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه، نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية إلى الخارج، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإستراتيجية الحكومية للتخفيف من حدة هجرة الأدمغة المغربية إلى الخارج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

كما أكدت ذلك في عدة جلسات، هاذ الإشكالية ديال هجرة الكفاءات هي إشكالية دولية كيعانيو منها واحد العديد من البلدان ومن بينهم المغرب، هاذ الهجرة تتم عبر ما نسميه بحركية الكفاءات وهي فيها واحد الجانب إيجابي ولكن أيضا جانب سلبي.

الجانب الإيجابي لأن هاذ الكفاءات الوطنية كيكتاسبو واحد المهارات وواحد القدرات وكيكتاشفو واحد البيئة علمية أخرى وواحد المعاهد عليا دولية وكيكتاسبو واحد الخبرة، ولكن الإشكال الكبير يكمن في أن هاذ الطاقات كتبقى فذيك الدول، لأن البيئة محفزة، المناخ محفز وكاين واحد العدد ديال المجالات فين كيبدعو.

لهذا اليوم هاذ المشكلة وهاذ الهجرة لا تنحصر على مسؤولية قطاع واحد أي قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ولكن واحد العدد ديال القطاعات لأن خاصنا نوفرو البيئة اللازمة لهاذ الكفاءات باش يمكن لنا نستاضفوهم ونمكنوهم باش يلقاو واحد المناخ محفز للاشتغال وللعمل وللأداء.

واحد العدد ديال المبادرات كاينين، كاين المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) دار واحد البرنامج "فينكم" لعدد ديال المغاربة، الكفاءات، الخبرات المغاربة باش نستاضفوهم كان هاذ "فينكم" لمدة قصيرة أسبوعين، ومن بعد دابا كاين واحد البرنامج طول السنة لإعطاء الفرصة لهاذ الخبرة الوطنية في الخارج باش تكتاشف الواقع الوطني في البحث العلمي وفي الابتكار وفي أيضا المجال الصناعي، ونحتافظو بهم في المغرب.

سنويا، كاين واحد المبادرة كيقوم بها واحد العدد ديال الشركات الوطنية في باريس والأسبوع المنصرم عاد تم هاذ اللقاء هي استدعاء عدد ديال الكفاءات، ديال الطلبة المسجلين في أوربا باش يكتاشفو، نقدمو العرض الوطني في البحث العلمي، في الاقتصاد حتى أيضا نخلق واحد الجسور بين هاذ الكفاءات الوطنية ومناخ الأعمال على المستوى الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الوزير.

بالفعل هناك حركية ديال الكفاءات اللي زادت من حدتها العولمة.

ولكن الظاهرة ديال هجرة الأدمغة بالنسبة للمغرب وصلات لواحد المستويات أصبحت مقلقة بالنسبة لبلادنا، على اعتبار أن المغرب ولى مصدر ثاني بالنسبة للدول العربية والأورو متوسطية بالنسبة لهجرة الكفاءات، فبالتالي والأدهى هو أن هاذو كفاءات في مجالات جد حرجة وجد متخصصة، الطب النووي، العلاج بالأشعة، الهندسة الإلكترونية والميكرو إلكترونية وقطاعات تنموية أخرى.

200 مهندس، السيد الوزير، سنويا كنصدروها، كذلك في القطاعات التنموية دائما 7000 طبيب، في حين أن بلادنا كتعاني مما يسمى ب (les déserts médicaux) أو ما يسمى بالصحاري الطبية، عندنا

خصاص حاد على مستوى الموارد البشرية في المجال الطبي، وكذلك مجالات أخرى اللي كينعكس سلبا على واقع التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضياع المجهود والطاقات، والاستثمار اللي تعمل فهاذ الموارد البشرية ما كاينش (le retour sur investissement) السيد الوزير خاصة وأن المغرب هو اللي كونهم.

فمن غير المنطقي كذلك باش 90% من خريجي ديال الكليات وديال المدارس العليا أنها كتحلم تهاجر المغرب، ولينا أمام تفكير جماعي في الهجرة الجماعية، هاذ الشي احنا تنقدرو نصنفوه، السيد الوزير، بأنه نحن بصدد تهجير العلم ليساهم في تنمية بلدان المهجر بدل من تصدير القيمة المضافة للعلم والمساهمة في المجهود التنموي للبلاد ديالنا.

الأسباب معروفة، السيد الوزير، فشل السياسات الحكومية المتعاقبة في رسم استراتيجيات عمومية من شأنها إدماج الكفاءات في سوق الشغل والعجز الهيكلي للاقتصاد الوطني على خلق قطاعات اقتصادية نوعية على غرار الاقتصاديات الصاعدة، غياب كذلك رؤية إستراتيجية لمواكبة خريجي هذه المعاهد والمدارس العليا على مستوى التكوينات في حياتهم المهنية، كذلك كاين ضعف البنيات التحتية الحديثة للبحث العلمي، بحال اللي جبتي في المداخلة ديالك، وغياب الإرادة السياسية للارتقاء بهاذ البحث العلمي، الميزانية ديالو خير دليل 0.3% من الناتج الداخلي الخام اللي هي بعيدة كل البعد على المعدل العالمي.

كذلك هزالة الأجور والتعويضات في المغرب مقارنة مع الأجور والتحفيزات في الدول اللي كتستقطب هاذ الكفاءات، ثم استمرار طبعا تفشي ظاهرة المحسوبية وما نساوش الاحتقان الاجتماعي المتزايد والتضييق على الحريات و (l'environnement social) و(l'environnement) بصفة عامة اللي غادي يعيشو فيه.

كيبان بأن، السيد الوزير، احنايا كنراهنو على الجهوية، كنراهنو على نموذج تنموي جديد اللي خاصو ياخذ بعين الاعتبار هاذ الناس هاذو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة، غير هاذي مناسبة باش ننوهو بهذه الكفاءات المغربية وهذه الخبرات، لأن اليوم الحمد لله كاين واحد الإقبال عليهم بكثرة على المستوى ديال الدول الأوربية وأمريكا وآسيا.

هذا الطلب، لهذا بغيت أنا نبرز الأهمية ديال النظام التربوي والتعليمي العالي الوطني اللي كيفرز لنا هذه الخبرات واللي كيمكن لنا نصدرو واحد (le profil) ذي جودة.

القضية ديال 0.3% هاذو الأرقام تجاوز، اليوم 0.8% هو الإسهام ديال التعليم العالي في البحث العلمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوع الهدر المدرسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أنه سنويا يغادر عدد كبير من التلاميذ المدرسة مكرهين ليلتحقوا بغيرهم ممن يعج بهم الشارع المغربي، ولا نستثني جهة دون أخرى من هاته الحالة، حيث بدل أن يجد هؤلاء الأطفال مكانهم الطبيعي إما في توفير شروط التمدرس السليم أو في التكوين المهني، نجدهم مع الأسف الشديد معرضين للضياع دون اتخاذ أي تدابير من شأنها الحد من هذا النزيف المهول.

السيد الوزير المحترم،

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة هذا المشكل وتمكين كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس من متابعة دراستهم بشكل طبيعي لحمايتهم من الضياع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال المهم.

إشكالية الهدر المدرسي في الحقيقة هي إشكالية مقلقة ولها انعكاسات سلبية وكلفة اجتماعية واقتصادية على بلادنا هامة، لهذا اليوم الوزارة منكبة على هذه الإشكالية.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لخطاب العرش كان فيه واحد العدد ديال المقتضيات هادفة للحد من الهدر المدرسي والانقطاع المدرسي، والحمد لله وفرنا واحد العدد ديال البرامج الاجتماعية اللي نحدو من هاذ المعيقات السوسيو اقتصادية اللي كتكون هي السبب في هاذ الهدر المدرسي، منها برنامج "تيسير" سيكون لي المناسبة بعد قليل للإجابة على "تيسير"، النقل المدرسي، التعليم الأولي اللي مدخل حقيقي لإصلاح المدرسة واللي بينت واحد العدد ديال الدراسات كاين واحد الوقع مباشر، تطوير التعليم الأولي مع الحد من الهدر المدرسي، وأيضا المدارس الجماعاتية على المستوى القروي، توفير الإطعام وتوفير النقل المدرسي.

كل هذا نطمح منه أن نحد من هاذ الهدر المدرسي، واليوم عندنا أرقام جد مشجعة، كنا في 2.9% على المستوى الوطني بالنسبة للابتدائي، واليوم وصلنا 0.6% وإن شاء الله اللي مرتقب اللي من هنا ل2024 بالنسبة للابتدائي على المستوى الوطني غادي نوصلو لأقل من 1% لأن المعدل على المستوى القروي هو باقي معدل مرتفع 5.7%، وإن شاء الله كنطمحو باش نوصلول 1% على المستوى القروي.

بالنسبة للإعدادي وفي هاذ المستوى اللي عندنا الإشكالية ديال الهدر المدرسي، كنا في 12.2 ودبا انتقلنا إلى 10.7% أيضا مجهود كبير كنديروه باش نقلصو نسبة الانقطاع في التأهيلي، من 13.9% إلى 9%.

موازاة مع هذا مع هاذ المعيقات السوسيو اقتصادية كاين واحد الجوانب اجتماعية، جوانب ثقافية للانقطاع، اليوم الفتاة القروية فاش كتنتقل من العالم القروي من الابتدائي إلى الإعدادي، يمكن العائلة ديالها توقفها وتزوجها اللي خصنا نوفرو هاذ المؤسسات الإعدادية على المستوى القروي، حتى نتمكن من إعطاء الفرصة ديال التمدرس لهذه الشريحة من التلاميذ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات اللي تقدمتم بها.

كنعرفو المجهودات اللي كتقومو بها، ولكن مع الأسف كلنا نعلم أن برنامج "تيسير" لم يحقق معظم الأهداف التي سطرت له، فمحاربة الهدر المدرسي لا يجب أن تقتصر على الدعم المالي فقط، بل يجب أن يكون مؤطرا ضمن سياسة عمومية، فعالة ومبنية على خطة مندمجة تتدخل فيها جميع القطاعات الحكومية معكم، لأن التعليم فهو ماشي من اختصاص، ما يمكن لناش نجحو في التعليم إلى ما شاركتش فيه جميع القطاعات الحكومية، كنعرفو بأن بعض المرافق اللي ناقصة في المدارس، بعض التوقيت الذي لا يراعي المجال الجغرافي لكل جهة مع تشجيع وتحفيز الأطر التعليمية، وهذا مهم في هاذ الإطار، وضع خطة من أجل المصاحبة التربوية والنفسية والاجتماعية لكل ضحايا الهدر المدرسي، فهناك ميزانية كبيرة تصرف لكن المردودية تكون ضعيفة إن لم تكن شبه منعدمة، ولنا في فضيحة المخطط الإستعجالي نموذجا، هاذ الشي كلكم كتعرفوه.

فنتمنى باش نكونو تجاوزناه في هاذ الوقت، فعلى الحكومة دعم المجتمع المدني الذي يساهم في محاربة هذه الظاهرة، وتحسيس الرأي العام بأهمية هذا العمل، بعيدا عن هذا الهاجس الانتخابي الضيق، لأن مصلحة الوطن والمواطنين هي أسمى من كل الحسابات الأخرى.

السيد الوزير،

أملنا كبير بأن يحظى أطفالنا بحقهم الدستوري والكوني في التعليم، لكن وفق إستراتجية تراعي تحقيق هذا الحق وخصوصا وزملائنا في مجلس النواب بصدد مناقشة قانون إطار للتربية والتعليم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال الرابع موضوعه تتبع تنفيذ برنامج "تيسير" للمساعدة المشروطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعتبر برنامج "تيسير" من أهم البرامج التي تحظى بالعناية المولوية السامية لصاحب الجلالة، حيث يهدف إلى مواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية للتمدرس والتخفيف من التكاليف الذي تتحملها الأسر المعوزة، لهذا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تتخذونها لحل العديد من المشاكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

مباشرة بعد الخطاب الملكي السامي لعيد العرش، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، قامت الوزارة بتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة المالية لإعادة النظر في برنامج "تيسير"، كان في الأول واحد الاستهداف جغرافي محض اللي فيه المعيار ديال نسبة الفقر نسبة الهدر، وهل الجماعة القروية هي في برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هاذ الاستهداف الجغرافي برهن على قلة النجاعة ديالو، لأن في نفس الجماعة القروية كاينة عائلات ميسورة اللي ما تتحتاجش هاذ الإعانة، وفي الجماعة قرب هاذ الجماعة القروية كاين أسر معوزة اللي ما تتستافدش، لأن الجماعة غير منخرطة في هاذ المعايير هذه.

لهذا لتوسيع قاعدة المستفيدين تم الاعتماد على معايير أخرى، ولاسيما الراميد، الأسر الحاملين للرميد، وهذا في إطار واحد الفترة انتقالية، ريثما يخرج السجل الاجتماعي الموحد اللي غيحل الإشكالية تماما بالنسبة للمستفدين من برامج الدعم ديال الحماية الاجتماعية.

في الأول انطلقنا هاذي واحد 10 سنوات ب80000 ووصلنا ل700000 بالاستهداف الجغرافي وواحد الميزانية ديال 600 مليون ديال الدرهم ديال 700000، هاذ الدخول عرف واحد التزايد جد جد مهم، وصلنا ل 2 ديال المليون و100 ألف مستفيد وواحد الميزانية ديال 2 مليار و100 مليون ديال الدرهم، واحد التقدم ملموس مهم كبير، وانطلقنا بالعملية منذ يناير 2019، لأن هاذ الشي كان تبرمج في إطار قانون المالية 2019، وكان طلب من عدد ديال الأسر باش نمددو ذاك الأسابيع ديال التسجيل وبقينا تنسجلو العائلات إلى 7 يناير، واليوم احنا بصدد صرف المنح الأولى إن شاء الله في منتصف هاذ الشهر هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيدعبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

فعلا كاين مجهودات كبيرة اللي تتعملوها واحنا تنشكركم على هاذ المجهود الكبير.

إذن السيد الوزير برنامج "تيسير" هو اسم على مسمى، احنا اليوم خصكم تيسرو مع هاذ الناس هاذ الطبقة المعوزة، الطبقة الفقيرة الطبقة اللي هي محتاجة، هاذ الوليدات تيخصهم واحد العناية خاصة.

إذن هنايا السيد الوزير كنشوفو بأن كاين تتشمل هاذ البرنامج تيشمل واحد الفئة اللي تقريبا ب 80 درهم للابتدائي والإعدادي 120 درهم. هاذ الوليدات وكاين في المدن 140 للثانوي. إذن هنا كاين واحد الميزما بين المستفيدين ديال العالم القروي وديال المدن.

هنا كاين واحد الإشكال احنا المغاربة كلشي سواسية، خاصهم كلهم يستافدو من هاذ الدعم هذا. اليوم السيد الوزير هنا هاذ برنامج تيسير مرتبط ببطاقة الرميد، اليوم بطاقة الرميد باش غادي ياخذ هاذ السيد هذا خاصو يخلص عليها بين هو ووليداتو واحد 600 درهم، اليوم 600 درهم تتجيه غالية عليه ما عندوش، فاقد الشيء لا يعطيه، إذن هنا كاين إشكال كبير باش نحلو هاذ المشكل هذا. هنا كاين واحد عزوف كبير على هاذ البطاقة باش الناس تمشي تاخذها.

اليوم احنا عندنا 100 ألف طلب ديال بطاقة الرميد، ولكن يالاه خرجت منها 40 ألف، أشنو هو المشكل هو هذا ديال البطاقة ما عندوش ماشي غادي يخرجها، وكاين سيدنا أعطى الأوامر كما قلتو السيد الوزير على السجل الاجتماعي الموحد، اليوم السجل الاجتماعي الموحد خاصو يتخاذ بواحد الدقة وباش الناس يستفدو، الناس اللي ما عندهمشاي، اللي عندنا كاين بكل صراحة كاين هذا ولد عمي، هذا صاحبي، هذا خالي، هذا اسميتو، فعلا ما كاين مشكل إلى كان ولد عمو ولا خالو يستافد ما عندوش فقير، ولكن عندو ويستافد لا، خاصنا هاذ البرنامج، الحكومة خاصها تاخذ مجهود تدير واحد المجهود كبير باش يستافدو الناس اللي ما عندهمش واللي تيستاهلو هاذ الشي.

كاين واحد الإشكال، السيد الوزير، اللي هو مهم ديال المنحة ديال الطلبة.

شكرا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

غير من باب التدقيق، 60 درهم بالنسبة للسنة الأولى والثانية ابتدائي، 80 درهم للسنة الثالثة والرابعة، 100 درهم بالنسبة للخامسة والسادسة، و140 درهم إعدادي، في أقصى 3 أطفال لكل أسرة.

هاذ القضية ديال الراميد أنا قلتها هاذي فترة انتقالية السجل الموحد هو اللي غادي يحل المشكل بطريقة ناجعة.

القضية ديال المنح أيضا، احنا اليوم قدمنا واحد الإضافة مهمة ديال 27 ألف منحة على الأقاليم باش نستجبو لهاذ الطلبات وكاين واحد العدد ديال الأقاليم اللي كانوا في 65% ومرو ل 85%، اللي كانوا 75 وصلوا 90%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه مراقبة وتحديد أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، مساء الخير.

نسائلك اليوم في موضوع أصبح يؤرق بال المغاربة وخصوصا منهم أباء أمهات أولياء تلاميذ قطاع التعليم الخصوصي، التعليم اللي أصبحت التعرفة ديالو أو التمدرس في هذا القطاع أصبح يشكل عائقا كبيرا أمام القدرة الشرائية بشكل عام لهذه الأسر، هاذ التعريفة أو التسعيرة ديال الثمن ديالو اللي المغاربة اليوم كلهم اتفقوا على أنها مرتفعة جدا ولا تدخل في خانة أو في سياق القدرة الشرائية للمغاربة جميعا.

أرباب أو أصحاب التعليم الخصوصي نكاد نقول أنهم حولوا اليوم التعليم الخصوصي إلى سوق تجاري مربح، لا تتوفر فيه الرسالة العلمية الأخلاقية للتعليم بصفة عامة، رغم، السيد الوزير، أننا نعلم جيدا أن الدولة تشجع بإعفاءاتها الضريبية للاستثمار في هذا القطاع، لكن دائما أصحاب التعليم الخصوصي يستمرون في جشعهم وفي هلعهم للحصول على أرباح مستمرة، وهذا بطبيعة الحال أصبح يشكل عائقا كبيرا أمام الأسر وخصوصا الأسر التي تعي بأن أهمية التعليم هي أهمية قصوى مهمة، وبالتالي يؤثر على قدرتهم الشرائية حتى في مجالات الأخرى والأسبقية للأبناء، وكلنا كمغاربة تنعرفو هاذ الوضع هذا.

اليوم إلا كانت الدولة بغات تساعد التعليم الخصوصي راه خاصها تساعدو عبر الأسر ماشي عبر المستثمرين، عبر الأسر أولا وقبل كل شيء ولا تطلق العنان لأرباب، أنا ما بغيتش نسميهم أصحاب أنا بغيت نؤكد على أرباب، باش نعطيو هاذيك (la connotation) لأنهم حولو بكل صراحة التعليم إلى سوق تجاري مربح، للأسف.

أظن أن السؤال ديالي فهمتوه، السيد الوزير، ونتمنى أن الإجابة ديالكم تكون مقنعة للرأي العام الوطني من خلال هاذ الأمسية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

حقيقة هاذ مؤسسات التعليم الخصوصي كتعرف واحد التباين كبير في مجال رسوم التسجيل، وهذا وقيل المرة الثالثة اللي تنجاوب على هذا، لأن كاين واحد الإشكال مجتمعي حول هاذ الظاهرة هاذي، هاذ رسوم التسجيل اللي أولا تيعني واجبات التمدرس.

ثانيا، التأمين.

ثالثا، وجبات إضافية كالنقل المدرسي أو لا الإطعام في بعض الحالات.

اللي تيتبين هو الإسهام ديال الأسر في منظومة التربية والتكوين هو جد مهم مقارنة مع واحد العدد ديال الدول على المستوى الدولي، 25% الأسر، 70% الدولة وأقل من 5% الجماعات الترابية، لهذا هاذ 25% مقارنة مع دول أخرى هذا إسهام كبير.

لهذا، اليوم المشكل هو القانون المؤطر للتعليم الخصوصي 06.00 ما تيعطيناش الصلاحية باش ندخلو في تقنين الرسوم، ولكن، الحمد لله، هاذ الأمر تجاوز لأن اليوم نحن بصدد دراسة قانون الإطار، وفي المادة 14 الفقرة الأخيرة تتطرق لتحديد ومراجعة رسوم التسجيل والدراسة والتأمين والخدمات ذات الصلة بمؤسسة التربية والتكوين الخاصة وفق معايير تحدد بنص تنظيمي، وهاذ النص التنظيمي هو تحيين وإعادة النظر في القانون 06.00.

لهذا احنايا موازاة مع مناقشة قانون الإطار منكبين على خلق واحد المعايير وواحد التصنيف مؤسسات حتى نتمكن من هاذ الرسوم ما يكونوش بطريقة متوحشة، ولكن حسب معايير ومؤشرات معقولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الوزير، إلى فهمت أنكم في إطار هاذ القانون الجديد بغيتو تصنفو المؤسسات بحال الفنادق، 3 النجوم، 4 النجوم، 5 النجوم، إلى فهمت، بطبيعة الحال ولكن تنتمناو أنكم تنورونا كذلك في الرد على التعقيب.

أنا ما بغيتش نؤكد على رسوم التسجيل، أنا تنأكد على رسوم

التمدرس، على الشهرية، كيف تيقولو بالعامية، شحال تيخلص في الشهر، راه الناس تتخلص حتى ل 4000 درهم في بعض المستويات وهذا ثمن غالي، غالي بشكل كبير جدا، وبعض الأسر راه ماشي تتباهى وإنما مكرهة جدا، لأن تبحث على الجودة ديال التعليم وعارفة أهمية التعليم، لهذا تتمشي لهاذ المؤسسات.

وفي نفس الآن راه ما يمكنش ما نتكلموش على المشاكل اللي تيعرفها راه كون كان التعليم العمومي ناجع ومنتج ووصل لهذاك الهدف اللي بغاو المغاربة كاملين، راه ما كناش غادي نمشيو للقطاع الخصوصي.

ولكن أقول مرة أخرى تحملو مسؤوليتكم كحكومة وعرفو بأن الأسر تعاني جراء الغلاء في التعليم والتمدرس في الخصوصي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار، اليوم كاين هاذ المبدأ ديال العرض والطلب، كاين واحد العدد دالمؤسسات، وقلتها، كاين ديال 500 درهم وكاين ديال 4000 درهم، خاصنا غير نعرفو بأن هاذيك ديال 4000 درهم تتقدم واحد الخدمة ديال المستوى د 4000 درهم، وديال واحد الفئة خاصة، ولكن هذاك (le minimum syndical) خاصو يكون متوفر في هاذيك ديال 500 درهم، واحد المحيط محفز، واحد البيئة مزيانة اللي يمكن التلميذ والمتعلم يتطور فيها.

كاين أيضا ضبط نفقات التأمين، اليوم نفقات التأمين ما كاينش اللي تيضبطهم، كاين واحد العدد ديال الواجبات اللي تنطلبهم كبيرة واللي تنعرفو اليوم واحد العدد الشركات راه ما تتجاوزش ذاك 30 درهم في السنة، لهذا خاصنا في إطار واحد العمل مع الأسر نعرفو بأن ذاك العقد بين الأسرة والشركة كيكون ذاك الشي شفاف وواضح باش غنقدمو واحد الخدمة ونؤديو عليها بواحد الثمن معقول.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤال الموالي موجه لقطاع الأسرة والتضامن وموضوعه، الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الإحصائيات الرسمية لا الوطنية ولا الدولية بينت لنا بأن عدد الفقراء في المغرب غادي وكيتزاد، والطبقة المتوسطة اللي كتوازن بين الطبقة البورجوازية مع الطبقة الفقيرة حتى هي غادية وتتنقرض، وإذا ما لقيتو لهاذ الشي شي حل راه عندنا مشكل اقتصادي واجتماعي كبير فالبلاد.

لذا، تنسولكم واش الحكومة لقات شي حل باش ديرحد لهاذ الشي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد المستشار المحترم،

تقدمتم ببعض الأحكام أعتقد بأنها جاهزة لا تستند إلى مرجعية وثائقية ولا إحصائية حتى يمكن أن أناقشكم في مضمون السؤال.

لكن أن في المغرب وضعيات من الفقر، من الهشاشة التي تستحق أن يبذل جهد أكبر مما تبذله الحكومة اليوم، نعم، نحن متفقين.

لذلك وكما تعلمون أن الفقر عرضاني من حيث احتياجات الساكنة، من حيث المجالات المعنية، لذلك الحكومة تقريبا برمتها وهناك فاعلين أساسيين داخل الحكومة يتدخلون لمحاربة الفقر.

فاليوم نركز على المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الفئات من المسنين، من النساء، من الرجال، من الأطفال، من الأشخاص في وضعية إعاقة، وكل واحد عندو طبعا مجموعة من البرامج.

وهناك كذلك جانب مؤسساتي، إحداث مؤسسات للرعاية الاجتماعية ونبغي هنايا نتكلم كذلك على دور الطالب والطالبة التي حدت من الهدر الذي يؤدي إلى وضعيات التفكك التي قد يعيشها الطفل بسبب وضعية الهشاشة التي تعيشها الأسرة، وهناك أيضا التأمين الصحي والتغطية الصحية من خلال المساعدة الطبية التي سخرت لهاته الفئات حتى يتمتعون كباقي المواطنين بحقهم في التطبيب وفي الصحة.

كما لابد أن نشير إلى عملية الاستهداف الكبيرة المتعلقة بالسجل

الاجتماعي الموحد اللي غادي يجمع هاذ البرامج وغادي توصل لجميع الفئات دون استثناء، على اعتبار أن التجربة الحالية والسابقة، الاستهداف لم يكن ناجعا، اليوم هناك اشتغال كبير على عملية الاستهداف حتى تصل كل هاته البرامج لأصحابها من الفئات الهشة أو الفقيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيدة الوزيرة على السؤال.

وخا قلتو بأنكم يعني الوصف اللي جاء به السيد المستشار في السؤال ديالو أنكم ما متفقينش معه على حسب ما بان لي، وأنكم كتناقشو معه هاذ الشي.

احنايا نعي جيدا بأن الفقر موجود، وكذلك نعي وأكيد أن هناك مجهودات جبارة تبذلها الحكومة من أجل الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، خصوصا وأن مثل التقارير والإحصائيات اللي كنشوفو بشأنها تسيء لسمعة بلدنا وللتميز المغربي.

لذلك السيدة الوزيرة أخذنا على عاتقنا في التجمع الوطني للأحرار أن نشتغل بالقرب من الساكنة المعوزة، حيث حملنا شعار لنا مسافة واحدة من كل الأحزاب والفاعلين وخصمنا الحقيقي هو الفقر والهشاشة.

لذلك، علينا كأغلبية تساند الحكومة أن نتعبأ جميعا من أجل مواجهة الفقر في أفق الحد من الفوارق ومواجهة كل مظاهر الهشاشة التي لا زالت جاثمة على جزء كبير من مجتمعنا وتهدد التماسك الاجتماعي.

السيدة الوزيرة، إشكالية الفقر والحد من الفوارق ليست مسؤوليتك وحدك، وإنما هي مسؤولية مشتركة للحكومة ككل وجميع القطاعات الحكومية معنية بهذا الموضوع، وعليكم فقط مضاعفة الجهود لما نعرفه فيكم من حماس من أجل تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الحكومي للحد من الفوارق، لأنه مشروع طموح ومنصف للعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية التي تعيش ساكنتها أوضاعا هشة، خصوصا وأن بلدنا يعول على برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيد الرئيس، بغيت نؤكد ما قاله السيد المستشار المحترم على أن مجال الفقر ليس مجال للاستغلال السياسي ولا للمزايدات السياسية، احنا متفقين على هاذ الشي.

كما أن الحكومة واعية أنها بدون التقائية الجهود والمتدخلين لا يمكن أن ننجح في محاربة الفقر والهشاشة، لذلك عندنا واحد العدد من الصناديق، كل واحد كيدبرو واحد القطاع ريثما نوصلو إلى السجل الاجتماعي الموحد، عندنا التكافل الاجتماعي كصندوق اليوم كتستافد منو النساء، التماسك الاجتماعي اللي عندو عدد من الفئات، كذلك صندوق التنمية القروية، صندوق التعويض عن الشغل، واحد المجموعة من الصناديق والبرامج اللي هي في الواقع كتحقق الالتقائية فيما بينها لفائدة هاته الفئات، واحنا طبعا يد في يد جميعا داخل الحكومة لمحاربة الفقر.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع النقل، وموضوعه إدماج النقل الطرقي للبضائع غير المهيكل في القطاع المنظم، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، لقد كان إدماج النقل غير المنظم هدفا رئيسا ضمن أهداف تحرير النقل الطرقي للبضائع سنة 2003، واليوم وبعد مرور 15 سنة نتساءل هل حققنا هذا الهدف المركزي للمشروع أم لا؟

الجواب ويا للأسف، السيد الوزير، بالنفي لم نتمكن من ذلك، فجميع المؤشرات وجميع الدراسات تدل على تنامي وانديا هذه الظاهرة.

فسؤالي لكم، السيد الوزير، هل لديكم إستراتيجية من أجل التقليص من هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون بالفعل منذ 2003 والقانون 16.99 عملت الحكومة مع الفاعلين الميدانيين واللي هما المهنيين على أساس أنه التحرير ديال القطاع يجب أن يصل إلى مجموعة من الأهداف التي سطرت آنذاك.

لا يخفى عليكم على أنه بالفعل الاتفاق ولا العقد البرنامج الأول اللي جا من 2003 حتى ل 2011 عاد تدار العقد البرنامج الأول مع المهنيين، كان الهدف منو بالأساس في جزء منه واللي كان فيه واحد حوالي 38 إجراء وواحد 7 د المحاور رئيسية، كان فيه محورين رئيسيين وهامين اللي هما بالفعل محاولة تأهيل القطاع للرفع من مستواها باش يخرج جزء منه اللي هو في القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، ثم أيضا العمل على المواكبة ديال المقاولات المهنية على أساس أنها ترقى إلى مقاولات اللي بالفعل تكون كلها مهيكلة.

وتعلمون أيضا، السيد المستشار المحترم، على أنه اليوم الإشكال اللي كاين خلال هاذ الفترة ديال التحرير هو أنه عندنا واحد العدد الذي يقارب واحد 60 ألف مقاولة اللي دخلت فهاذ الفترة، وتقريبا واحد 92 ألف عربة، بمعنى أنه اليوم هاذ القطاع فيه واحد التحررية كبيرة، بمعنى 1.6 بالمعدل ديال الشاحنات لكل مقاولة جديدة، وهذا اللي كيجعل على أنه بالفعل هناك إشكالية اللي تنحاولو نعالجها اليوم مع المهنيين.

وتعلم أيضا السيد المستشار المحترم، أنه اليوم بالضبط، اليوم فهاذ الصباح كان في إطار الحوار اللي عندنا مع المهنيين كلهم، أعطيناهم مقترح ديالنا الجديد اللي هو ديال دفتر التحملات واللي بدينا عقد برنامج، عفوا، اللي كنا بديناه معكم خلال هاذي واحد ثلاث، أربع سنوات، على أساس أنهم يوافيونا بالمقترحات ديالهم باش نحاولو أننا نبلغو لهاذ الهدف اللي تفضلت به، واللي بالفعل اليوم 17 جواب من أصل 51 هيئة اللي أعطيناها، وأعطينهم واحد المدة ديال شهر باش يعاود يوافيونا بآخر المستجدات ديالهم ولا التعديلات، على أساس أننا نعتمدو للتوقيع عقد برنامج جديد اللي غادي يكون من بين الأهداف الرئيسية ديالو، هاذ الهدف اللي اليوم هو موضوع السؤال ديالكم السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير، بما أننا نجزم بأننا لم نتمكن من تحقيق الأهداف المركزية للمشرع، فاحنا الواجب أنه نستكشفو ونستبينو الأسباب الرئيسية لهاذ المسألة، وراه ذكرتو البعض منها السيد الوزير، احنا كنشوفو بأن كاين ثلاثة ولا أربعة أسباب اللي هي مركزية، اللي منها أساسا قضية الضغط الجبائي اللي ما تكلمتوش عليه السيد الوزير، الضغط الجبائي اللي كنقول أنا وأصرح بأن المقاولة النقلية خصوصا في النقل الطرقي ديال البضائع، هي بين مثيلاتها كلها في النشاطات الاقتصادية الأخرى هي الأكثر تضريبا بواحد النسبة اللي مرتفعة من 4 حتى ل 5 دالمرات، نظرا لأنها تخضع لأربعة ديال الضرائب تقريبا، كاين الضريبة الأولى واللي هي أثقلها هي الضريبة المطبقة على المحروقات على الغازوال، اللي كتمثل كما تعلمون السيد الوزير، 2.42 درهم لكل لتر مستهلك، وكتمثل في رقم المعاملات إجمالا من اللي كنقاطعو عدد اللترات المستهلكة في السنة مع رقم المعاملات كنلقاو بأنه من 15 إلى 20%، من رقم المعاملات السيد الوزير ماشي من الأرباح، هاذي المسألة الأولى وهي ما كاينش لاش نتكلمو هنا، وهاذي هي قضية الغازوال المهني.

المسألة الثانية هي الضريبة على السير، الضريبة على السير هي واجبات أداء الطريق السيار اللي كتمثل حتى هي بدورها 10% من رقم المعاملات المقاولة النقلية، إلى خذينا مليار سنتيم ديال رقم المعاملات كنلقاو بأن 100 مليون سنتيم كلها ديال الطرق السيارة.

وكنا اقترحنا، السيد الوزير، كما تعلم، اقترحنا عليكم أنه إعمال واحد التعريفة تفضيلية ليلا للوزن الثقيل، ولكن وللأسف باقي ما تمكنشاي من تنزيلها على أرض الواقع، لأن غادي تمكن من ترشيد النفقات ونخففو العبء ديال المقاولة النقلية، ولكن في نفس الوقت غادي نرشدو كذلك التدفقات عبر الطرق السيارة، خصوصا ليلا من الثامنة ديال الليل مثلا إلى السادسة صباحا.

مسألة أخرى التي تؤرق كذلك المهنيين هي مسألة الضريبة المطبقة على الشاحنة اللي هي الضريبة السنوية على السيارات اللي دمجت كما تعلم الرسم على المحور، واللي بغيناه يكون أكثر إنصافا وتقدمنا بمقترح قانون، كنتمناو أنكم تفاعلو معه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

السيد المستشار المحترم مشى للشق اللي مرتبط بالأساس الضريبي، واللي بالفعل هناك عدة ملاحظات اللي كيقدموها لنا المهنيين، واللي جزء منها نوقشت في الهيئة التشريعية سواء بالمجلسين، واللي ما كانش

عليها إجماع، واللي بالفعل جزء منها ترفض، لكن الحكومة تبقى كما تعلم السيد المستشار منفتحة على جزء مما تفضلت به سواء متعلق بالضريبة على المحور ولكن أيضا هاذ الشي اللي مرتبط بالطرق السيارة، نحن نناقش مع الإخوان في الطرق السيارة الإمكانية بالفعل أنه يكون واحد (tarif préférentiel) ليلا، هاذي فكرة اللي ما عندناش عليها اعتراض من حيث المبدأ، لكن الطريقة ديال الإخراج ديالها لازلنا نفكر فيها.

فإذن كل ما هو مرتبط بالمجال الضريبي تعلمون على أن المجال ديالو هو هنا، على أساس أنه إذا كانت مقترحات احنا مستعدين لنقاشها من غير الملف ديال الغازوال المهني اللي فيه التوجه اللي مشات فيه الحكومة منذ 3 سنوات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه، المعايير المعتمدة للترخيص الاستثنائي للنقل عبر الطرقات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد كاتب الدولة المحترم،

نسائلكم حول المعايير التي تعتمدها وزارة النقل في منح التراخيص الاستثنائية المتعلقة بنقل المسافرين عبر الطرق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعلم على أنه المسالة ديال كل ما هو مرتبط بالنقل يخضع للظهير ديال 66، واللي المادة 8 مكرر تنظم المسألة اللي مرتبطة بهاذ التراخيص الاستثنائية، لاشك أنك تقصد نوعا معينا من التراخيص الاستثنائية، لأن أنواعها هي 4، وأظن أن التوجه ولا السؤال مشا في إطار التراخيص اللي هي مرتبطة أساسا بالفترات ديال الدعم ديال ما هو موجود، وخاصة في المناسبات ديال العطل والأعياد، وملي تيكون هناك طلب اللي هو يزيد عن العرض.

فهذا الإطار كاين مذكرات اللي هي مذكرات مبنية على الظهير ديال 63، واللي تنحاولو من خلال القرارات التنظيمية اللي تنوجهوها أننا ننظمو بها هذه العملية، فالتدبير ديالها تيكون فيه نوع ديال الاستباقية من خلال أننا كنعتمدو المعطيات المرتبطة بالسنوات الثلاث الأخيرة باش تنشوفو واش كاين خصاص على صعيد بعض المحطات ديال الانتقال ولا لا.

بالإضافة إلى أنه في الآونة الأخيرة بمعنى خلال هاذين السنتين الأخيرتين تنحاولو نجمعو مفتشين ديال النقل ثم المصالح ديال الخارجية ديال النقل، تشتغل على الصعيد الإقليمي في إطار لقاءات مع المهنيين على أساس أنه خلال يومين ولا ثلاثة، تتعرض عليهم الموضوع ديال الرخص الاستثنائية على أساس أنها تستقبل ما يفد عليها من طلبات، وأنه تتكون الأولوية بالأساس للطلبات اللي تيكون صاحب الحافلة اللي تيطلب تيكون عندو الانطلاقة من تلك المدينة التي يريد أن يأخذ منها رخصة استثنائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

أنا متفق معكم فيما يتعلق بمنح الترخيص الاستثنائي للحافلة التي تقل المسافرين عبر الطرق لما يكون هناك اكتظاظ بمناسبة العطل الدينية، بمناسبة العطل بصفة عامة، ولما يكون هناك طلب ديال المواطنين أكثر من العرض، ما يمكنش نخليو المواطنين ديالنا مرميين في الأزقة ديال المحطات الطرقية.

لكن السيد كاتب الدولة اسمحوا لي أن أقول لكم بأنكم في جوابكم لم تحدثونا عن المعايير المعتمدة، وحسب علم الفريق بأن هناك 4 شركات معدودة على رؤوس الأصابع هي من تسيطر ومن تستفرد وتستحوذ لوحدها بهاته الرخص الاستثنائية.

كنقول، السيد الرئيس، الفصل الثامن مكرر من ظهير ديال 12.11.1963 صحيح يعطي هذه الإمكانية للإدارة، ولكن أعلى سلطة في الجسم القضائي اللي هو محكمة النقض، المجلس الأعلى سابقا، قال في إحدى قراراته بمناسبة نزاع قضائي جمع الإدارة مع شركة معينة بأن الرخصة الاستثنائية للنقل إذا كانت مدتها سنة كاملة تنتفي معها

الصبغة الاستثنائية.

احنا تنساءلكم السيد كاتب الدولة علاش تتعطيو الرخص الاستثنائية لواحد مدة طويلة لشركات بعينها في ضرب صارخ لمعايير النزاهة والمعايير ديال تكافؤ الفرص اللي حرص على التأكيد ديالها الدستور، وكذلك القوانين المنظمة للصفقات العمومية وللتعامل مع الإدارة، هاذ المسألة هذه السيد الوزير المحترم، فيها تعارض مع الشعار الذي رفعته الحكومة هو محاربة الريع، منح أربع شركات لوحدها هذا هو عين الريع، هذا هو الريع.

ثانيا، السيد كاتب الدولة أنا بغيت نقول لكم بأن هاذ المسألة هاذي تتأدي لواحد المنافسة غير مشروعة اللي المنظومة القانونية ديال مدونة التجارة تجرمها وتمنعها، منافسة غير مشروعة هي غير معترف بها في المغرب، علاش الوزارة ديالكم تتعطيو لأربع شركات لوحدها.

ثانيا، كتضرب السلامة الطرقية، واحنا السنة الفارطة عاد صوتنا على القانون المتعلق بالسلامة الطرقية وتنعطيكم مثال، لما تتجي الوزارة وتتعطي رخصة استثنائية في توقيت محدد، مثلا الثامنة صباحا وكاينة رخصة اللي كتكون مملوكة أو الوزارة عاطية المؤذونية لواحد السيد أو واحد الشركة سواء كان الشخص ذاتي أو معنوي، احنا خاصكم تفسرو لنا ومن ورائنا الرأي العام علاش رخصة استثنائية وذاك الخط كاين مشغل.

إذن أنا القصد ديالي ليس الدفاع عن الشركات أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، ولكن أدافع عن النقال البسيط اللي عندو خط قصير، ملي تتجيو تتعطيو رخصة استثنائية لشركة بعينها راه كتلحقو بها واحد الضرر وتتديوها للإفلاس.

الإصلاح السيد الوزير المحترم خاصكم تديروه عن طريق التشريع، هاذ الظهير 63...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا أنا نبغي غير السيد المستشار المحترم يكون موضوعي وواضح، لأن دابا الناس غادي تفهم اللي تيتصنتو لمجلس المستشارين، أنه كاين 4 ديال الشركات اللي تيديو.

غير صحيح، السيد المستشار تتحدث عن الرخص الاستثنائية في الأقاليم الجنوبية باش الناس يفهمو، لأنه الرخص الاستثنائية من غير الأقاليم الجنوبية تياخذوها جميع الشركات، غير صحيح.

ليس هناك احتكار ديال 4 ديال الشركات، أنا مستعد نعلن على جميع الشركات اللي تيديو الرخص الاستثنائية، وما أكثرها، تكاد تكون بالمئات على حسب المدن وعلى حسب المراكز وعلى حساب.

أنت تتكلم، هاذوك اللي أعطاوك المعطيات تيقولو لك 4 ديال الشركات اللي كاينة في الأقاليم الجنوبية اللي فيها الاستثناء، علاش لأنه لما طلب في 76-77 باش شكون غادي يدير الخطوط يمشي للداخلة ويمشي للعيون ويمشي، ما كانت حتى شي شركة تتقدم.

فهذا وضع خاص نحن نعمل اليوم على أنه ما يبقاش استثنائي في الأقاليم الجنوبية، وما عدا الأقاليم الجنوبية ما قلته السيد المستشار خطأ واضح، وأرجو أن تعيد النظر في ذاك الشي اللي عندكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته.

ورفعت الجلسة.